سلطنة عمان

جامعة نزوى

كلية العلوم والآداب

قسم اللغة العربية – الدراسات اللغوية

رسالة بعنوان :

البحث النحوي عند الإمام السالمي في كتابي شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل والمواهب السنية على الدرة البهية

دراسة وصفية نقدية

(قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها)

تخصص: دراسات لغوية

(٢٠١٦م/٢٠١٧م)

إعداد الطالب : بدر بن خميس بن راشد السعيدي

الرقم الجامعي: (٠٩٢١٩٤١٨)

المشرف الأستاذ الدكتور : سعيد الزبيدي

البحث النحوي عند الإمام السالمي في كتابي شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل، والمواهب السنية على الدرة البهية

دراسة وصفية نقدية

رسالة ماجستير بجامعة نزوى ٢٠١٧م.

إعداد

بدر بن خميس بن راشد السعيدي

إشراف

الأستاذ الدكتور: سعيد بن جاسم الزبيدي

الملخص

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على البحث النحوي عند الإمام السالمي، بغية إبراز الجانب العلمي عند هذا الإمام، والتفكير النحوي لديه، ورصد اختياراته، وإبراز شخصيته النحوية، فاقتضت خطة البحث أن تشمل تمهيدا وثلاثة فصول، ويتلو هذه الفصول خاتمة بأبرز ما توصل إليه الباحث.

تحدث الباحث في التمهيد عن ثقافة الإمام السالمي اللغوية ومصادرها، وبين فيه مرجعية الإمام السالمي اللغوية ومصادرها التي كونت ثقافته، وبين الباحث فيه أيضا مكانة هذا الإمام الجليل اللغوية.

أما الفصل الأول فجعله الباحث لبيان التفكير النحوي عند الإمام السالمي، متمثلاً في موقف الإمام السالمي من الاستشهاد بالقرآن الكريم، والقراءات، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً، وموقفه من أدلة الصناعة (السماع، والقياس، والعلة، واستصحاب الحال).

وأما الفصل الثاني فجعله الباحث في اختيارات الإمام السالمي النحوية في كتابيه، وأظهر الباحث في هذا الفصل استقلالية الإمام السالمي وأنه لم يكن مجرد ناقل للأقوال فحسب، وقد رصد الباحث اختيارات الإمام السالمي، وصنفها في أربعة مباحث، أولها اختياراته في الجملة وما يتعلق بها، وثانيها اختياراته في الأدوات النحوية وما يتعلق بها، ثالثها اختياراته في العوامل النحوية، رابعها اختياراته الأخرى.

وأما الفصل الثالث فقد جعله الباحث في منهجية الإمام السالمي النحوية، متمثلا في نقد الإمام السالمي ومذهبه النحوي، والتيسير عند هذا الإمام، وزياداته واستدراكاته على الكتابين.

وأردف الباحث هذه الفصول خاتمة ذكر فيها أهم النتائج التي توصل إليها.

Linguistic research about Al-Imam Al-Salmi in his two books, ' Sharh Baloaag Alamal fi Tafsil Algomal' and ' Almoaaheb Alsniah alla aldorer albahiah'.

Master Proposal 'Nizwa University' 2017

Prepared by: -

Bader bin Khamis bin Rashid Al-Saaidi

Supervised by: -

Dr. Saeed bin Jasim Al-Zobaidi

Summary

The research aims to investigate the linguistic study with 'AlImam Al-Salmi' , to highlight the scientific approach with 'AlImam', the language depth he has, monitoring his exams and highlighting his linguistic personality.

The process of the research required to start with introduction then three chapters, followed by conclusion that deals with the finding of the study.

In the introduction the researcher discussed the linguistic culture with 'AlImam Al-Salmi' and its resources. The writer as well explained the language references that enrich 'AlImam' knowledge and his linguistic stature among other scientists.

In the first chapter, the researcher assigned it for the linguistic intellectual with ‘Allmam Al-Salmi’ represented in his attitude by citing and referring to the ‘Holy Quran”, ‘AL hadith AL Sharif’, and the speech and poetry of the ancient Arabs.

The second chapter of the proposal discussed the linguistic criteria with ‘Allmam Al-Salmi’ in his two books. The researcher illustrates the independence of the ‘Imam” in his studies and he clarifies that ‘Allmam Al-Salmi’ was not reporting what do others have said but he has his own view.

The writer observed ‘Allmam Al-Salmi’ choices and he classified it into four categories.

The sentence choices and what relays on it, his selections for the linguistic instruments and its communicates, the choices of the linguistic factors and other choices of ‘Allmam Al-Salmi’.

linguistic The third chapter deals with ‘Allmam Al-Salmi’ methodology represented in his criticism on the topics he researches the simplification of his studies in both books. and

The researcher ends up the proposal by concluding the most significant findings.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٢
محتويات الرسالة	٦
مقدمة	٩
تمهيد: ثقافة الإمام السالمي اللغوية ومصادرها	١٤
مرجعية الإمام السالمي اللغوية ومصادرها	١٧
المحور الأول: شيوخ الإمام السالمي	١٨
المحور الثاني: الكتب التي أفاد منها الإمام السالمي	١٩
المحور الثالث: النقل عن العلماء	٢٠
مكانة الإمام السالمي اللغوية	٢٣
الفصل الأول: التفكير النحوي عند الإمام السالمي	٢٥
المبحث الأول: موقف الإمام السالمي من الاستشهاد	٢٦
أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات:	٢٧
أ- القرآن الكريم :	٢٩
ب- القراءات:	٣٥
ثانيا: الاستشهاد الحديث الشريف:	٣٩
ثالثا : الاستشهاد بكلام العرب:	٤٣
أ- الاستشهاد بالشعر :	٤٣
ب- الاستشهاد بالنثر (الأمثال العربية وأقوال العرب):	٥٥
المبحث الثاني: موقف الإمام السالمي من أدلة النحو	٥٨
- السماع	٥٩
- القياس	٦٣
- العلة	٦٧

- استصحاب الحال	٧٣
الفصل الثاني: اختيارات الإمام السالمي النحوية في كتابي شرح بلوغ الأمل والمواهب السنية على الدر البهية	٧٦
- اختياراته في الجملة وما يتعلق بها	٧٨
١- الجملة والكلام	٧٨
٢- إضافة حيث إلى الجملة	٨٠
٣- الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي أو حرفي	٨٢
٤- الاعتراض بأكثر من جملة	٨٣
٥- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب	٨٦
٦- إذا الفجائية هل تختص بالجملة؟	٨٧
٧- (ما) المصدرية ووصلها بالجملة	٨٩
- اختياراته في الأدوات النحوية وما يتعلق بها.	٩١
١- (أل) في الحمد	٩١
٢- (لمّا)	٩٢
٣- حتى	٩٤
٤- لن	٩٥
٥- رُبَّ	٩٦
٦- أدوات نصب الفعل المضارع	٩٧
١- إذما	٩٩
٢- كيفما	١٠٣
٣- إمّا	١٠٤
٤- خلا وعدا وحاشا	١٠٧
- اختياراته في العوامل النحوية.	١٠٨
١- رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور	١٠٨
٢- رافع المبتدأ ورافع الخبر	١٠٩

٣- ناصب المستثنى	١١٠
٤- العامل في التابع	١١٣
٥- العامل في المضاف إليه	١١٥
الفصل الثالث: منهجية الإمام السالمي النحوية	١١٧
المبحث الأول : نقده ومذهبه النحوي	١١٨
- المطلب الأول: نقده اللغوي ومصطلحاته	١١٩
- المطلب الثاني: مذهبه النحوي	١٣٥
المبحث الثاني: التيسير عند الإمام السالمي وزياداته على أصل الكتابين.	١٤٢
- المطلب الأول: التيسير عند الإمام السالمي	١٤٣
- المطلب الثاني: زياداته على أصل الكتابين	١٤٩
الخاتمة	١٦٢
فهرس الآيات القرآنية	١٦٤
فهرس القراءات القرآنية	١٦٧
فهرس الحديث الشريف	١٦٨
فهرس الأبيات الشعرية	١٦٩
فهرس المصادر والمراجع	١٧٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبدالله وآله الطيبين الطاهرين، ورضي الله عن صحابته السابقين من الأنصار والمهاجرين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

أما بعد:

إن علماء الدين، الأصوليين منهم و الفقهاء، هم في حقيقة منشئهم درسوا اللغة العربية وتمكنوا منها؛ وذلك لارتباط هذه اللغة بالدين، وتعد عنصرا أساسيا لفهم هذا الدين الحنيف، ولا شك أن بعض هؤلاء العلماء قد برزوا في مجال اللغة والنحو، بيد أن أغلب الدراسات عنهم كانت دراسات شرعية، وبعض منهم دُرِسُوا دراسات لغوية، ولاسيما العلماء العمانيين، والإمام السالمي واحد من العلماء المتضلعين في مجال الشريعة، وعلى الرغم من وجود بعض المؤلفات اللغوية التي ألفها، إلا أنه لا توجد – حسب اطلاعي – دراسة مستقلة، درسته في مجال اللغة لإبراز شخصيته اللغوية.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على شخصية الإمام السالمي النحوية وإبرازها في الجانب اللغوي والنحوي، من خلال دراسة كتابي شرح بلوغ الأمل والمواهب السنية، لتكشف لنا عن ثقافته اللغوية ومرجعيته فيها، وكيف تكونت؟ وما هي مصادرها؟ وما الذي أنتجته هذه الثقافة؟ ومعرفة موقفه من قضية الاستشهاد وأدلة النحو، وكذلك الوقوف على اختياراته النحوية، ومنهجيته.

من هنا جاء هذه الدراسة لنسلط الضوء على هذه الشخصية الفذة، وقد عنونتها بـــ: " البحث النحوي عند الإمام السالمي في كتابي: شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل، والمواهب السنية على الدرة البهية".

وتكمن أهمية هذه الدراسة في الكشف عن شخصية الإمام السالمي النحوية في كتابيه، وإبراز هذه الشخصية العمانية في مجال اللغة العربية وعلومها، ولاسيما أنها تعد إضافة إلى المكتبة العمانية والعربية والإسلامية.

ومن أبرز مسوغات اختيار عنوان هذه الدراسة ما يأتي:

أولها: إن الإمام السالمي واحد من أبرز أعلام العمانيين، وبالرغم من نشاطه العلمي، وجهوده الخيرة، وأعماله الطيبة التي تشهد له بالريادة والرسوخ العلمي فإنه بحاجة إلى إبراز هذا العلم وإظهاره في مجال اللغة.

ثانيها: التشوف إلى إضاءة هذا الجانب العلمي عند هذا العلم، إذ لم يكن –رحمه الله– فقيهاً فحسب، وإنما كان نحوياً من طراز عالٍ خدم العربية بمؤلفات عدة، وقد لاقت مؤلفاته القبول، وانتفع بها خلق كثير من أبناء مذهبه وبلده.

ثالثها: ما زال هناك الكثير من العلماء العمانيين الذين لم يُكتب عنهم في دراسات مستقلة، في الجانب اللغوي والنحوي، فعسى أن يكون هذا البحث خطوة طيبة لإبراز علم من أعلام العمانيين اللغويين النحويين.

رابعها: لا أعلم – على حسب اطلاعي – دراسة مستقلة سابقة تتحدث عن البحث النحوي عند هذا الإمام الجليل

ولا شك أن أي عمل لا يخلو من صعاب، ولعل من أهم هذه الصعاب التي واجهت الباحث ما يأتي:

- قلة المصادر التي تتحدث عن الإمام السالمي من الجانب اللغوي والنحوي.
- توثيق أقوال بعض العلماء الذين أشار إليهم في كتابيه، ولاسيما النادر منها.

ولا أعلم – حسب اطلاعي– دراسة مستقلة درست هذه الشخصية من الجانب اللغوي والنحوي، إلا ما ذكره الباحث أحمد الذهلي في مباحث متفرقة في كتابه الجهود النحوية في عمان من ١٢٨٧هـ إلى ١٣٩٧هـ، وفي الحقيقة هذا الكتاب درس مجموعة من العلماء العمانيين ليبين جهودهم النحوية، فلم تكن دراسته موجهة لعالم معين، وإنما يذكر آراء هؤلاء العلماء بحسب حاجة مباحث كتابه، فدراسته دراسة عامة، بيد أن دراستي دراسة خاصة بعالم واحد هو الإمام السالمي.

وكتاب شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل تحقيق الأخ ماجد بن حمود المقيمي، والأخ محمد بن زهران ابن زاهر الإسماعيلي، وهما تحقيقان مستقلان تناول الأول منهما القسم الأول، وتناول الآخر القسم الثاني، وأصلهما بحثا تخرج لاجتياز الإجازة العليا بمعهد العلوم الشرعية للعام الجامعي(٢٠٠٤م/ ٢٠٠٥م)، وهذان البحثان مرقومان غير مطبوعين، وكلاهما تحت إشراف الدكتور جمال عبدالعزيز أحمد، وناقشهما الشيخ إبراهيم بن راشد بن سيف الغماري.

وكتاب المواهب السنية على الدرة البهية، تحقيق الأخ خليفة بن يحيى بن سعيد الجابري، طبع بمكتبة الجيل الواعد دون ذكر سنة للطبع.

وكلا الكتابين عملهما تحقيق ويختلف عن هذا الدراسة، كما أنني اعتمدتهما في دراستي هذه، لوضوحهما وضبط نصوصهما.

أما المنهجية التي اتبعتها فهي تتمثل في دراسة الكتابين – اللذين هما محل الدراسة– دراسة وصفية نقدية، فاستنبطت منهما المكنونات اللغوية، ووزعتها بحسب مباحث الرسالة، والتي جاءت خطتها كما يأتي :

- مقدمة

- تمهيد عنونته بثقافة الإمام السالمي اللغوية ومصادرها كونها من صلب موضوع البحث، وتجنبت الحديث عن التعريف به وعن حياته العلمية والعملية والسياسية؛ وذلك لكثرة من كتب عنه، كما بينت فيه مكانته اللغوية.

وأما الفصل الأول فعنونته : بعنوان التفكير النحوي عند الإمام السالمي، وجعلته في مبحثين:

المبحث الأول: موقف الإمام السالمي من الاستشهاد، تحدثت فيه عن موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات، والحديث الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً.

وقد رتبت الشواهد بحسب ورودها في الكتابين، والتزمت ترتيبهما.

والمبحث الثاني: موقفه من أدلة النحو، تحدثت فيه عن موقف الإمام السالمي من السماع والقياس والعلة واستصحاب الحال.

أما الفصل الثاني فعنونته: بعنوان اختيارات الإمام السالمي النحوية في كتابيه.

تحدثت فيه عن اختياراته في الجملة وما يتعلق بها، واختياراته في الأدوات النحوية وما يتعلق بها، واختياراته في العوامل النحوية.

ذكرت المسألة ثم الخلاف فيها، ثم بعد ذلك بينت اختيار الإمام السالمي، وأختتم المسألة برأي الباحث إن دعت الحاجة.

أما الفصل الثالث فعنونته: بعنوان منهجية الإمام السالمي النحوية وجعلته في مبحثين:

المبحث الأول : تحدثت فيه عن نقده ومذهبه النحوي.

والمبحث الثاني: تحدثت فيه عن التيسير عنده وزياداته واستدراكاته على أصل الكتابين.

ثم ختمت البحث بخاتمة عرضت فيها أبرز النتائج وما توصلت إليه.

وبعد، فأرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة، فإن كان ذلك، فمن فضل الله علي، وإن كان خلاف ذلك فمن نفسي وتقصيري، ولا يسعني إلا أن أسجل شكري وامتناني لكل من أفادني في هذه الدراسة، وأخص بالشكر الجزيل والعرفان مشرفي الأستاذ الدكتور سعيد بن جاسم الزبيدي، الذي كان لتوجيهاته السديدة كبير الأثر في إتمام هذا البحث، فأنعم به مشرفاً ومعلماً، وأكرم به أباً كريماً ناصحاً، فله من الله الأجر والثواب، ومني جزيل الشكر والامتنان على ما قدمه لي.

وصلى الله وسلم على محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

والله ولي التوفيق

الباحث:

بدر السعيدي

تمهيد:

ثقافة الإمام السالمي اللغوية ومصادرها

ثقافة الإمام السالمي اللغوية ومصادرها

إن المتتبع للحضارة الإسلامية يلحظ كماً هائلاً من الآثار العلمية، فلقد تفرعت العلوم الإسلامية، ونبغ فيها أعلام أفذاذ، فألفوا فيها، فأصبح لها مؤلفات ومصنفات، كان على من يخوض غمار العلم في تلك الآونة أن يلقى هذه الجهود الهائلة بالدراسة والفهم والاستيعاب، وهذا ما قام به الإمام السالمي منذ سنين مبكرة من عمره حيث كان ينهل من موارد العلم بنهم وهمة ونشاط –رغم فقده للبصر–، على أيدي فطاحل العلم وجهابذته.

بدأ الإمام السالمي مشواره العلمي بتعلم القرآن على يد والده ببلدة الحوقين – من أعمال ولاية الرستاق بمحافظة الباطنة– حتى أتم حفظه، ثم انتقل إلى قرية (قصرى) – بالولاية نفسها – وكانت الرستاق آنذاك عامرة بالعلم والعلماء، وتزخر بهم، كأمثال الشيخ عبدالله بن محمد الهاشمي، والشيخ راشد بن سيف اللمكي، والشيخ ماجد بن خميس العبري، فتتلمذ على يد الشيخ راشد بن سيف اللمكي، وقد أخذ الإمام السالمي ينتقل بين حلقات العلم التي كان يقيمها علماء بلدته، حتى نبغ في العلم، وصار ينافس شيوخه في سعة علمه[١].

لم يكتفِ الإمام السالمي بعلماء بلدته لينهل منهم، بل انتقل إلى منطقة الشرقية، ليزداد علماً وفهماً، ولاسيما من الشيخ صالح بن علي الحارثي الذي علا صيته، واشتهر بعلمه، فتتلمذ على يديه، ونهل من علمه، بعدما طلب الشيخ صالح من الإمام السالمي أن يستوطن "القابل" من محافظة الشرقية، فامتثل أمره، ودرس التفسير، والحديث، وأصول الدين، وأصول الفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والمنطق[٢].

---

[١] الإمام نور الدين وآراؤه في الإلهيات، مبارك بن سيف بن سعيد الهاشمي، مكتبة الضامري، سلطنة عمان.، ص٦١–٦٨.

[٢] ينظر: نهضة الأعيان بحرية أهل عمان، محمد بن عبدالله بن حميد السالمي، ط١: (١٤١٩هـ – ١٩٩٨م) ، دار الجيل بيروت ص٨٩–٩٠. والإمام نور الدين وآراؤه في الإلهيات، ص٦٥–٦٨.

وهكذا ظل الإمام السالمي يزيد من علمه ويوسع ثقافته، وينهل بنهم من العلماء وما سطرته أيديهم، ولم يقتصر على علماء مذهبه، ففي سنة ١٣٢٣هـ سافر لأداء فرضية الحج، حيث التقى بعدد لا بأس به من علماء الإسلام من مختلف المذاهب، وتدارس معهم وتناقش، فأفاد واستفاد، واطلع على كثير من كتبهم، ولاسيما كتب علوم الحديث، التي اقتنى منها كثيراً، وعاد بها إلى عمان، لمواصلة مشواره العلمي.

إن ثقافة ذلك العصر وما قبله تميزت بطابع الشمول، فقد جمع الإمام السالمي في دراسته بين علوم القرآن والحديث واللغة والأصول والفقه والتأريخ وغيرها، حتى غدت مؤلفاته ومصنفاته ملتقى حافلاً بثمار هذه العلوم، ومورداً أساسياً لمن أراد الاطلاع على المصادر الأولى التي غذّت ثقافته، وحققت لها النضج والنماء، ويظهر ذلك جلياً في تنوع مصنفاته، من مؤلفات في أصول الدين، وفي الفقه وأصوله، واللغة، والحديث، والتأريخ، والعقيدة، وغيرها[١].

---

[١] ألف الإمام السالمي مؤلفات كثيرة في علوم شتى، ففي أصول الفقه ألّف: شمس الأصول، منظومة في أصول الفقه تتألف من ألف بيت، وطلعة الشمس شرح منظومة "شمس الأصول "، والحجة الواضحة في الرد على التلفيقات الفاضحة، رد فيه على من ادعى الاجتهاد وهو ليس له أهل. وألف في الحديث الشريف: شرح الجامع الصحيح، وهو شرح لمسند الإمام الربيع بن حبيب في ثلاثة أجزاء. وفي الفقه له: جوابات وفتاوى، مدارج الكمال، أرجوزة نظم =فيها " مختصر الخصال " لأبي إسحاق الحضرمي وهي في ألفي بيت، ومعارج الآمال، شرح مدارج الكمال ، في ١٨ مجلد بلغ فيه باب الاعتكاف ولم يتمه وهو شرح مفعم بالأدلة والتحقيقات، وجوهر النظام، أرجوزة تزيد عن (١٤٠٠٠) بيت. وتلقين الصبيان، رسالة مختصرة فيما يجب على الإنسان. وغيرها، وله في النحو : بلوغ الأمل، منظومة في المفردات والجمل، وهي في ثلاثمائة بيت، وهي أول مؤلفاته، وشرح بلوغ الأمل =في تفصيل والجمل، والمواهب السنية على الدرة البهية، شرح "العمروطية نظم الآجرومية". (وهذان الشرحان هما محل الدراسة). وله في العروض: المنهل الصافي في العروض والقوافي، أرجوزة في ثلاثمائة بيت، وشرح " المنهل الصافي في العروض=

وإذا أردنا أن نتحدث عن ثقافة الإمام السالمي اللغوية والنحوية، علينا أن ندرك أولاً أن للبيئة أثرها الواضح في تشكيل ثقافته العامة وثقافته اللغوية والنحوية خاصة، فقد تجلى أثرها في نشأته على يد والده، حيث كان شيخاً من شيوخه، فتعلم على يديه القرآن الكريم حتى أتم حفظه، ثم درس عليه النحو كما هي العادة آنذاك.

وتتجلى أيضا في تنقله منذ سني حياته المبكرة بين مجالس أهل العلم وحلقاتهم حيث كانت بلدته عامرة وزاهرة بالعلماء، فأخذ ينهل من بحر علمهم.

وقد كانت نشأة الإمام السالمي دينية الأصول، واللغة والنحو وعلومهما رديف متمم للعلوم الدينية في ذلك الوقت؛ لذا أكمل نشأته في تعلم التفسير، وأصول الدين، والفقه وأصوله، واللغة والنحو وغيرها من العلوم العربية.

- **مرجعية الإمام السالمي اللغوية ومصادرها:**

إن مرجعية ثقافة الإمام السالمي اللغوية متعددة وإذا ما أردنا أن نتحدث عنها نجد أن هذه المرجعية تتجلى في ثلاثة محاور : المحور الأول: شيوخه، والمحور الثاني: الكتب التي أفاد منها، والمحور الثالث: النقل عن العلماء، وتفصيل ذلك كما يأتي:

=والقوافي ". وله في التأريخ : تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، والحق الجلي في سيرة الشيخ صالح بن علي (شيخه). (طبع في مقدمة كتاب عين المصالح من أجوبة الشيخ صالح بن علي الحارثي).

المحور الأول: شيوخ الإمام السالمي[١]

إن من أهم المصادر التي وسع الإمام السالمي بها ثقافته شيوخه الذين درس على أيديهم ونهل من علمهم، وتعلم اللغة والنحو والأدب والعلوم الأخرى منهم، فأفاد واستفاد وأجاد، ولاسيما أبوه الذي تربى على يديه وتعلم منه القرآن ومبادئ النحو.

ثم أخذ الإمام السالمي العلم عن شيخه الشيخ راشد بن سيف اللمكي، الذي درس على يديه الآجرومية، فظهر نبوغه وفطنته، ويحكي أنه رأى ذات يوم الإمام السالمي يقرأ في لامية الأفعال، فظن أنه يقرأ ما لا يفهم فقال له: كيف تقرأ ما لا تفهم؟ فقال: يا شيخي إنني أفهمه، وأستطيع شرح ما قرأت، فشرح للشيخ ما قرأه حتى أعجب به[٢]، بل كان يقربه دون غيره من بقية الطلاب، وقد قال عنه : "أخذت العلم عن الشيخ ماجد بن خميس فصرت أوسع منه علماً، وأخذ عني العلم الشيخ عبد الله ابن حميد فصار أوسع مني علما"[٣].

وقد أدرك الإمام السالمي الشيخ عبدالله بن محمد الهاشمي، وأخذ عنه فهو أحد شيوخه الفضلاء[٤].

---

[١] نهضة الأعيان بحرية أهل عمان، ص٨٩-٩٠. الإمام نور الدين السالمي وآراؤه في الإلهيات، ص٩٠-٩٥.ومعجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية (قسم المشرق)، فهد بن علي بن هاشل السعدي، (ط:١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان، ص ٢٤٦.

[٢] مقابلة مع الشيخ عبدالله السالمي أجراها الدكتور مبارك الهاشمي، بتاريخ ٣/١٢/ ١٩٩١م، ينظر الإمام السالمي وآراؤه في الإلهيات، ص٦٣.

[٣] الدعوة الإسلامية في عمان في القرن الرابع عشر الهجري،ص١٧٤، سالم بن محمد الرواحي، رسالة دكتوراه، قدمت بجامعة الأزهر القاهرة، بكلية أصول الدين.

[٤] نهضة الأعيان بحرية أهل عمان، ص٨٩.

وحين سمع الإمام السالمي عن الشيخ العلامة صالح بن علي الحارثي سافر إليه؛ لينهل من علمه، فتتلمذ على يديه ولازمه ست سنوات، أخذ عنه: التفسير، والحديث، وأصول الدين، وأصول الفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والمنطق.

والشيخ ماجد بن خميس العبري، وغيرهم.

المحور الثاني: الكتب التي أفاد منها الإمام السالمي

إن للمؤلفات التي قرأها الإمام السالمي، وعكف عليها في حياته في التعلم والتعليم النصيب الأوفى في تكوين ثقافته وتلوينها وإغنائها، فقد قرأ كتباً كثيرة في شتى العلوم، ويظهر ثمرة ذلك في مؤلفاته التي ألفها في فنون مختلفة.

من هذه المصادر التي كون منها الإمام السالمي ثقافته وأخص هنا الكتب التي قرأها الإمام السالمي وكونت ثقافته اللغوية والنحوية، والتي أوردها في كتابي شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل والمواهب السنية على الدرة البهية، من هذه الكتب ما يأتي:

أولاً: الكتب التي أوردها في شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل مع ذكر الجزء والصفحة التي ورد فيها اسم الكتاب:

١- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، (٨٧/١).
٢- شرح الإعراب عن قواعد الإعراب للأزهري، (٢٠٦/١)، (٦٢/٢)، (٦٨/٢)، (٧٧/٢)، (٨٢/٢)، (١١٦/٢)، (١٢٧/٢)، (١٣٢/٢).
٣- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، (٨٧/١)، (٢٠٥/١)، (١٣٣/٢).
٤- شرح أبنية الأفعال لحرق اليمني، (٦٣/١).
٥- مظهر الخافي للإمام الخليلي، (٨٥/١)
٦- مقاليد التصريف للإمام الخليلي، (٩٧/١)، (٦١/٢)، (٦٣/٢).
٧- شرح الخلاصة، لابن عقيل، (٨٩/١)، (٩٥/٢).

٨-شرح الألفية لابن عقيل، (٢٠٢/١).

٩-شرح التسهيل، لابن مالك، (٦٢/٢)، (١٢٧/٢).

١٠- شرح الدريدية للمهدوي، (١٣١/١).

١١- حاشية أبو السعادات على شرح الخصيبي على التهذيب، (٨٣/٢).

ثانيا: الكتب التي أوردها في المواهب السنية على الدرة البهية مع ذكر الصفحة التي ورد فيها اسم الكتاب:

١- منظومة الحسن العطار، وهي منظومة في النحو، (ص١٥٧).

٢- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لابن مالك، (ص١٣٨).

المحور الثالث: النقل عن العلماء:

لقد وسع الإمام السالمي ثقافته اللغوية باعتماده على آراء العلماء، الذين استقى منهم واعتمد عليهم في مناقشاته، وترجيحاته، وقد كان حريصاً على ذكرهم في كتابيه.

أسند الإمام السالمي قدراً كبيراً من الآراء النحوية واللغوية إلى أصحابها في كتابيه، وجاء ترتيب هؤلاء العلماء بحسب عدد المرات الذي ذكرهم في كتابيه، ثم بعد ذلك رتبوا على الحروف الهجائية، وفيما يأتي نورد جدولاً توضيحياً:

م	اسم العالم	عدد المرات التي ذكره في كتابيه
١	الأخفش	١٤ مرة
٢	سيبويه	١٣ مرة
٣	ابن مالك	١٠ مرات
٤	الزمخشري	٦ مرات

٥	الفارسي	٦ مرات
٦	الفراء	٥ مرات
٧	ابن جني	٤ مرات
٨	الإمام الخليلي	٤ مرات
٩	الأزهري	٤ مرات
١٠	أبو عبيدة الهروي	٣ مرات
١١	أبو علي الشلوبين	٣ مرات
١٢	المبرد	٣ مرات
١٣	ابن عصفور	مرتين
١٤	ابن عقيل	مرتين
١٥	ابن هشام الخصراوي	مرتين
١٦	الحسن العطار	مرتين
١٧	الرضي	مرتين
١٨	الكسائي	مرتين
١٩	اليمني	مرتين
٢٠	ابن الأنباري	مرة
٢١	ابن الحاجب	مرة

٢٢	ابن السراج	مرة
٢٣	ابن الشجري	مرة
٢٤	ابن برماي	مرة
٢٥	ابن دريد	مرة
٢٦	ابن كيسان	مرة
٢٧	ابن هشام اللخمي	مرة
٢٨	أبو إسحاق الزجاج	مرة
٢٩	أبو البقاء	مرة
٣٠	أبو السعادات	مرة
٣١	ثعلب	مرة
٣٢	الجوهري	مرة
٣٣	الخليل بن أحمد	مرة
٣٤	درستويه	مرة
٣٥	الدمامني	مرة
٣٦	الرماني	مرة
٣٧	السهيلي	مرة
٣٨	الشُّمُنِّي	مرة

- **مكانة الإمام السالمي اللغوية:**

وإذا أردنا أن نبين ما وصل إليه الإمام السالمي من مكانة في اللغة والنحو فحسبنا أن نقف على ما يأتي:

١- ما حكاه شيخه الشيخ راشد بن سيف اللمكي عنه: أنه رآه ذات يوم يقرأ في لامية الأفعال، فظن أنه يقرأ ما لا يفهم فقال له: كيف تقرأ ما لا تفهم؟ فقال: يا شيخي إنني أفهمه، وأستطيع شرح ما قرأت، فشرح للشيخ ما قرأه حتى أعجب به[١]، وقوله عنه: "أخذت العلم عن الشيخ ماجد بن خميس فصرت أوسع منه علما، وأخذ عني العلم الشيخ عبد الله بن حميد فصار أوسع مني علما"[٢].

٢- نقده ورده على بعض آراء علماء اللغة والنحو كأمثال: الأخفش، والفارسي، والسهيلي، والرضي، والزمخشري، وغيرهم[٣].

٣- ثمار هذه الثقافة وهي مؤلفاته في اللغة والنحو:

فقد ألف الإمام السالمي عدة مؤلفات في اللغة العربية وهي كما يأتي:

- بلوغ الأمل، منظومة في المفردات والجمل، وهي في ثلاثمائة بيت، وهي أول مؤلفاته.
- شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل.
- المواهب السنية على الدرة البهية، شرح "العمروطية نظم الآجرومية".
- المنهل الصافي في العروض والقوافي، أرجوزة في ثلاثمائة بيت.

---

[١] مقابلة مع الشيخ عبدالله السالمي أجراها الدكتور مبارك الهاشمي، بتاريخ ٣/١٢/ ١٩٩١م، ينظر: الإمام السالمي وآراءه في الإلهيات، ص٦٣.

[٢] الدعوة الإسلامية في عمان في القرن الرابع عشر الهجري،ص١٧٤،سالم بن محمد الرواحي، رسالة دكتوراه، قدمت بجامعة الأزهر القاهرة، بكلية أصول الدين.

[٣] سيأتي الحديث عن ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث.

- شرح " المنهل الصافي في العروض والقوافي ".
- شمس الأصول، منظومة في أصول الفقه تتألف من ألف بيت .
- طلعة الشمس، شرح منظومة "شمس الأصول ".

وهذان الأخيران هما في أصول الفقه، ومعلوم أن أصول الفقه مرتبط باللغة ارتباطاً مباشراً في بعض مباحثه، وغير مباشر في بعضها الآخر.

من ذلك كله يظهر لنا مدى غزارة ثقافة الإمام السالمي اللغوية، وتعدد جوانبها، ومصادرها الجلية، والواضحة، والواسعة.

الفصل الأول: التفكير النحوي عند الإمام السالمي

المبحث الأول: موقفه من الاستشهاد

المبحث الثاني: موقفه من أدلة النحو

المبحث الأول : موقف الإمام السالمي من الاستشهاد.

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات.

ثانيا: الاستشهاد بالحديث الشريف.

ثالثا : الاستشهاد بكلام العرب.

موقف الإمام السالمي من الاستشهاد

إن للشاهد في الدراسات النحوية واللغوية قيمة عرفها اللغويون العرب، فكثيرا ما كانوا يستشهدون بالشعر أو بكلام العرب فضلاً عن القرآن والقراءات في كثير من القضايا النحوية واللغوية التي درسوها.

فما موقف الامام السالمي من الاستشهاد ؟

لقد كان الإمام السالمي يستشهد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية والحديث الشريف وكلام العرب شعراً ونثراً، ولا يكاد يخلو كتاباه من شاهد من تلك الشواهد، ولكن حجم الاستشهاد بها يتفاوت من كتاب إلى آخر.

ويمكن تقسيم الشواهد النحوية في كتابَيْ الإمام السالمي كما يأتي:

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات.

ثانياً: الاستشهاد بالحديث النبوي.

ثالثاً: الاستشهاد بكلام العرب شعراً ونثراً.

وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات:

يعد القرآن الكريم مصدراً مهماً من مصادر الاحتجاج، فهو ذروة الفصاحة والبلاغة والبيان، وقد استقى منه اللغويون العرب قواعدهم، واعتمدوه في بناء أركان النحو، والصرف، وأصولها[1]، وكان ينبغي أن يكون الأساس الأول في الاستشهاد، وقد شجعهم على ذلك أنهم

---

[1] البحث النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن، نصيرة بونوه عبدالقادر زيتوني، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير، بإشراف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، بالجامعة الأردنية، ٢٠٠٦م، ص٤٥.

وجدوه بين أيديهم مما يغنيهم عن الرحلة إلى الأعراب لتتبع كلام العرب، وقد ازداد اهتمامهم بالاحتجاج به وبقراءاته بعد انتهاء عصر الاحتجاج[١].

إن القرآن الكريم هو " كلام الله –جل ثناؤه– أعلى وأرفع من أن يُضاهى أو يُقابل، أو يُعارض به كلام"[٢]، لذا فقد أجمع النحاة على أن اللغة " إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن"[٣].

إن الاستشهاد بالقرآن الكريم وبالقراءات أمر لا خلاف فيه بين العلماء، يقول البغدادي: "...أمّا ربنا تبارك وتعالى فكلامه – عزّ اسمه– أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه"[٤]، ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أن "الذي استقر عليه الرأي بين جمهور العلماء من القدماء أن نصوص القرآن يحتج بها في تقعيد اللغة، ولا خلاف بينهم في ذلك"[٥].

اهتم الإمام السالمي بالاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات فيما تناوله من مسائل لغوية ونحوية، فبلغ عدد الآيات في كتابيه كما يأتي:

أولاً: القرآن الكريم:

شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل	نحو	١٩٧	آية

---

[١] منهج الفارسي في البحث النحوي وتطويره، ناديا حسكور، رسالة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الآداب (الدراسات اللغوية) قسم اللغة العربية، بإشراف الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة، بجامعة حلب، (١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م)، ص٤٩.

[٢] الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، ابن فارس، أبو الحسين أحمد زكريا، ، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣م، ص٤٦.

[٣] المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، دار الحديث، القاهرة، ٢٠١٠م، ٢١٣/١.

[٤] خزانة الأدب، تحقيق عبدالسلام هارون، ٩/١.

[٥] في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، ط:٣، الأنجلو ١٩٦٥م، ص٤٩.

المواهب السنية على الدرة البهية نحو ٤٢ آية

ثانيا: القراءات:

شرح بلوغ الأمل في تفصيل والجمل نحو (٨) قراءات.

والملاحظ أن الإمام السالمي أكثر من الاستشهاد بالقرآن الكريم مقارنة بالحديث الشريف وكلام العرب في كتابيه، وفيما يأتي نذكر بعضاً من استشهاده بالقرآن والقراءات، كما يأتي:

أ –القرآن الكريم.

ب –القراءات.

أ – القرآن الكريم:

استشهد الإمام السالمي بآيات من القران الكريم في كتابيه: شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل، والمواهب السنية على الدرة البهية، وله طريقة خاصة في الاستشهاد بآيات القرآن الكريم، فقد كان يتخذ من آيات القرآن شاهداً على تدعيم قاعدة، أو على صحة الاختيار أو صحة الشرح، وفيما يأتي بعضاً من هذه الشواهد، بحسب ترتيب الكتابين:

أولاً : كتاب شرح بلوغ الأمل:

- في مقدمة المنظومة وشرحها : استشهد بقول تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[١]، للدلالة على أن (أل) في (الحمد) من قوله: (الحمد لله مفصل الجمل...إلخ البيت) للاستغراق[٢].

---

[١] النحل، ٥٣.

[٢] شرح بلوغ الأمل، ٥٤/١.

- استشهد على جواز أن يبدل اسم الفعل (ها) –الذي بمعنى خذ– همزة بقوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ﴾[١] ، قال: أي هاكموه[٢].
- استشهد على الجملة الفعلية الواقعة حالا ومحلها النصب بقوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ [٣]، فجملة (يبكون) من الفعل وفاعله في محل نصب حال من فاعل (جاءوا)[٤].
- واستشهد على الجمل التي لها محل الواقعة مفعولا به ومحلها النصب وتكون محكية بالقول، بقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾[٥]، فجملة إني عبدالله من المبتدأ – وهو الضمير، وخبره – وهو عبدالله– في محل نصب؛ لأنها محكية ب"قال" والدليل على ذلك كسر همزة إن بعد القول"[٦].
- استشهد على أن المحل للموصول مع صلته[٧] بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾[٨] ، بنصب أيّ[٩]،

---

[١] الحاقة: ١٩

[٢] شرح بلوغ الأمل، ٨٢/١.

[٣] يوسف ١٦

[٤] شرح بلوغ الأمل، ١٢٠/١.

[٥] مريم٣٠

[٦] شرح بلوغ الأمل، ١٢٢/١

[٧] رجح الإمام السالمي في هذه المسألة أن المحل في الموصول الاسمي للاسم وحده دون صلته، وفي الحرفي للموصول مع صلته، لانتفاء الإعراب في الحرف، وأما صلتهما وحدهما فلا محل لها... وأشار بقوله: (والخلف فيها...) إلى ما ذهب إليه أبو البقاء من أن المحل للموصول مع صلته، والحق ما قدمت لك، لظهور الإعراب في الموصول وحده، ينظر: شرح بلوغ الأمل، ١٥٦/١، والفصل الثاني من هذا البحث.

[٨] مريم: ٦٩

[٩] شرح بلوغ الأمل، ١٥٦/١

وفي موضع آخر قال: "بضم أيٌّ على البناء على ما قال سيبويه ومتابعوه، وبفتحها على الإعراب "[١].

- استشهد بقوله تعالى: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ﴾[٢]، على أن الجملة المعترضة التي لا محل لها تقع بين فعل الشرط والجزاء[٣].
- استشهد على جواز الاعتراض بأكثر من جملة بقوله تعالى:﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦)، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧)﴾[٤] ، إذ قال: "وفي الآية اعتراض في ضمن اعتراض، ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة، خلافاً لأبي علي الفارسي في منعه ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴾[٥] ، فإن ﴿ اشكر لي﴾معمول لـ:﴿ وصينا ﴾[٦].
- في الجملة الخبرية: استشهد الإمام السالمي على جواز أن تكون حالية أو وصفية على السواء، بقوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾[٧]، فجملة "يحمل"، يجوز أن تكون حالية بالنظر إلى اللفظ، ويجوز أن تكون وصفية بالنظر إلى المعنى؛ إذ لم يرد حمارا بعينه[٨].
- في الجملة الخبرية: قال الإمام السالمي: " الثالث: ما يمنع واحدا منهما بعد أن كانا جائزين ، وهو (إلا) نحو: "ما جاءني رجل إلا قال خيرا" فجملة (قال) حال من

---

[١] المرجع السابق،١٠٢/٢.

[٢] البقرة: ٢٤

[٣] شرح بلوغ الأمل ، ١٦٣/١.

[٤] الواقعة : ٧٥-٧٧

[٥] لقمان: ١٤

[٦] شرح بلوغ الأمل، ١٦٥/١.

[٧] الجمعة:٥

[٨] شرح بلوغ الأمل، ١٨٣.

(رجل)، ولا يجوز أن تكون صفة له بعد أن كانا جائزين معا لوجود المانع وهو (إلا)، ونحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[1] ، وأما: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾[2] : "فللوصفية فيها مانعان، وهما "الواو"، و"إلا"..."[3].

- استشهد على اختصاص إذا الفجائية بالجملة الاسمية[4] بقوله تعالى: ﴿ ونزع يده فإذا فإذا هي بيضاء للناظرين ﴾[5].
- استشهد على اختصاص (إذ) بالإضافة إلى الجملة دون الإفراد، إذ قال: " فتضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنىً نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ [6]﴾، ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ ﴾[7]"[8].
- استشهد في الوجه الثاني من أوجه (لو): أن يكون في المستقبل مرادفاً لـ (إن) الشرطية إلا أنها لا تجزم بها[9] بقوله تعالى: ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً ﴾[10].
- استشهد في الوجه الثالث من أوجه (لو): أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أن) المصدرية إلا أنه لا ينصب بها الفعل، وكثر وقوعها بعد (ود) أو (يود)، بقوله

---

[1] الشعراء: ٢٠٨

[2] الحجر :٤

[3] شرح بلوغ الأمل، ١٨٩/١.

[4] المرجع السابق، ٦٧/٢

[5] الأعراف : ١٠٨.

[6] البقرة : ٣٠.

[7] الكهف : ٥٠

[8] شرح بلوغ الأمل، ٧٠/٢

[9] شرح بلوغ الأمل، ١٠٥/٢

[10] النساء: ٩

تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾[١]، ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾[٢]، وقال: وقال: " وأكثرهم لا يثبت هذا الوجه"[٣].

ثانياً : كتاب المواهب السنية على الدرة البهية :

- في جزم الفعل المضارع: استشهد الإمام السالمي لجزمه بلمّا التي تجزم فعلاً واحداً، بقوله تعالى: ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾[٤]، فقال: "فيذوقوا مجزوم بلما، وعلامة جزمه حذف النون"[٥].
- في باب نائب الفاعل: يقام مقام الفاعل المحذوف إذا لم يوجد مفعوله مصدرٌ واستشهد لذلك[٦] بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[٧].
- في باب الحال، قال: "وقد يجيء على خلاف الأصل، بأن يكون جامدا مؤولاً بالمشتق، وذلك كقوله تعالى:﴿ فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾[٨]، فإن ثبات حال من الواو، وهي جامدة في تأويل المشتق، تقديره : فانفروا متفرقين"[٩].
- وقال أيضاً في الباب نفسه: " أن يكون – أعني صاحب الحال – مخصصا بصفة أو بإضافة، واستشهد للصفة بقوله تعالى: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْراً مِّنْ

---

[١] القلم : ٩

[٢] البقرة: ٦٩

[٣] شرح بلوغ الأمل، ١٠٧/٢.

[٤] ص: ٨

[٥] المواهب السنية، ص٨٦.

[٦] المواهب السنية، ص٩٦.

[٧] الحاقة: ١٣.

[٨] النساء: ٧١.

[٩] المواهب السنية، ص١٣٥.

عِندِنَا﴾[1]، "فإن ﴿ أمراً ﴾ حال من قوله: ﴿ أمر حكيم ﴾، وجاز مجيء الحال منه مع أنه نكرة لتخصيصه بالوصف وموافقة حكيم"[2].

- في باب التمييز: استشهد للتمييز المحول عن فاعل بقوله تعالى: ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً ﴾[3]، وبقوله: ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً ﴾[4]، إذ التقدير – والله أعلم– اشتعل شيبُ الرأس، وشغفها حبُّه[5].
- وفي الباب نفسه: استشهد للتمييز المحول عن مفعول بقوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً ﴾[6]، إذ التقدير – والله أعلم– وفجرنا عيونَ الأرض، فجعل المضاف إليه مفعولاً، وحول المفعولَ تمييزاً[7].

ب – القراءات:

اهتم الإمام السالمي بالقراءات واحتج بها في مسائله النحوية واللغوية، إلا أن الملاحظ في كثير من الأحيان أنه لا ينسب القراءات إلى أصحابها، وأحيانا ينسبها، وفيما يأتي توضيح ذلك:

أ– القراءات المنسوبة:

---

[1] الدخان:٤–٥

[2] المواهب السنية ، ١٣٦.

[3] مريم: ٤

[4] يوسف: ٣٠

[5] المواهب السنية، ١٣٨.

[6] القمر:١٢

[7] المواهب السنية، ١٣٨.

أورد الإمام السالمي قراءة نسبها إلى أبي بن كعب، وابن مسعود، واستشهد بها.

- كما في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾[1]؛ أي لم تكن آمنت. والظاهر أن المراد هلّا كانت قرية. وهو قول الأخفش والكسائي والفراء. قال في الأصل: (ويؤيده أن **حرف أبي بن كعب وابن مسعود: (فَهَّلا)**[2]، ويلزم من ذلك معنى النفي الذي ذكره الهوري؛ لأن اقتراح التوبيخ بالفعل الماضي يشعر بانتفاء وقوعه)[3].

ب- القراءات غير المنسوبة:

كان الإمام السالمي في كثير من الأحيان يذكر القراءة دون أن ينسبها إلى أصحابها، وكان يكتفي بقوله: (ولذا قرئ)، أو (بقراءة) كذا وكذا ، أو (في قراءة من قرأ)، وغيرها، ومن أمثلة ذلك:

- استشهد للجملة الواقعة بعد الفاء جوابا لشرط جازم، ومحلها الجزم، بقوله تعالى: ﴿مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [4]، ولذا قرئ بجزم يذر[5] عطفاً على محل الجملة"[6].
الجملة"[6].

---

[1] يونس،٩٨.

[2] معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبدالعال سالم مكرم، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ٩٣/٣.

[3] شرح بلوغ الأمل، ٨٧/٢-٨٨.

[4] الأعراف، ١٨٦

[5] قرأ بها : حمزة والكسائي وأبو عمرو في رواية ابن مصرف والأعمش، ينظر معجم القراءات مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبدالعال سالم مكرم ، مطبوعات دار الكويت، (ط: ٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ٤٢٦/٢.

[6] شرح بلوغ الأمل، ١٣٦/١.

- استشهد بقراءة لِيُبّين وجهاً من وجوه حتى، فقال: " الوجه الثالث من أوجه حتَّى : أن تكون حرف ابتداء فتدخل على الجملة الاسمية الابتدائية، كقوله : (حتى ماء دجلة أشكل)، وعلى الجملة الفعلية الماضوية نحو : ﴿حَتَّى عَفَواْ ﴾[1]، ومضارعية نحو: ﴿ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ﴾[2]، بقراءة الرفع[3]"[4].

- قال في "إن" المخففة: "فمثال إعمالها قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾(٥) ، في قراءة من نصب(كلاً)(٦)، ومثال ومثال إهمالها: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا ﴾(٧)، في قراءة من خفف (لمّا)(٨)، وأما من شددها، فهي عنده نافية، و(لمّا) بمنزلة (إلاّ) الاستثنائية كما تقدم[9].
- في حديثه عن الجملة الواقعة خبراً (لأن) قال : "... وإن كانت فعلية فلا يخلو أن يكون فعلها متصرفاً أو غير متصرف، فإن كان متصرفا فلم

---

[1] الأعراف،٩٥

[2] البقرة، ٢١٤

[3] قرأ بها نافع، والكسائي ومجاهد ، وابن محيصن، والأعرج، ينظر معجم القراءات، عبداللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ٢٩٥/١.

[4]شرح بلوغ الأمل، ٧٩/٢.

[5] هود، ١١١

(٦) قرأ بها : الزهري وسليمان ابن الأرقم، ينظر معجم القراءات مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ١٣٧/٣.

[7] الطارق،٤

[8] قرأ بها : أبو عمرو ونافع والكسائي وابن كثير وخلف ويعقوب، ينظر معجم القراءات مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ١١٣/٨.

[9] شرح بلوغ الأمل، ٢/ ٨٩- ٩٠.

يحتج إلى فاصل أيضاً، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾(١)، ﴿وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾(٢)، وإن كان متصرفاً دعائياً لم يحتج إلى فاصل أيضاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾(٣)، في قراءة من قرأ ﴿غَضَبَ﴾ بصيغة بصيغة الماضي(٤)"(٥).

- استشهد الإمام السالمي بقراءة لإثبات شاهد نحوي في الجملة الواقعة خبراً "لأن" وفعلها متصرف يفصل المضارع بحرف التنفيس نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى ﴾(٦) ، في قراءة من رفع يكونُ(٧) "(٨).
- واستشهد أيضاً بما يفصل به مع الماضي والمضارع وهو " لو" و "لا"، فقال: " ومثاله بها – أي بلا – في المضارع: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾(٩) ، في قراءة من رفع يرجعُ(١٠)"(١١).

---

(١) النجم، ٣٩

(٢) الأعراف، ١٨٥

(٣) النور، ٩

(٤) قرأ بها : نافع ينظر معجم القراءات مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ٢٣٨/٤.

(٥) شرح بلوغ الأمل، ٩٦/٢.

(٦) المزمل٢٠

(٧) بالرفع في رسم الصحف.

(٨) شرح بلوغ الأمل، ٢/ ٩٧.

(٩) طه٨٩

(١٠) بالرفع في رسم المصحف، وقد قرأ بنصب (يرجع) أبو حيوة والزعفراني ، وابن صبيح وأبان والشافعي، ينظر معجم القراءات مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ١٠٤/٤.

(١١) شرح بلوغ الأمل، ٩٧/٢.

من ذلك كله يظهر لنا مدى اهتمام الإمام السالمي بالاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات، من خلال كثرة الاستشهاد بالقرآن الكريم، بل يعد المصدر الأول، مقارنة بالاستشهاد بالحديث وكلام العرب ويظهر كذلك موقفه الإيجابي أيضاً من الاستشهاد بالقراءات، واتضح لنا هذا الموقف من خلال تعقيبه على بعض القراءات القرآنية بتوجيهات تعكس خصوصية التعامل معها، من ذلك:

- تعقيبه على (لولا) في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ﴾[1]، فقال: " والظاهر أن المراد هلّا كانت قرية... (ويؤيده أن حرف أبي بن كعب وابن مسعود: (فَهَّلا)[2]، ..)[3].

ثانيا: الحديث الشريف:

يعد الحديث الشريف مصدراً من مصادر الاحتجاج في اللغة بيد أن النحاة اختلفوا في قضية الأخذ به، بين متشدد ومتساهل ومتوسط، ويمكن أن نقسم موقف النحاة في الاحتجاج بالحديث النبوي إلى ثلاثة أقسام وهي:

١- القسم الأول (المانعون):

منعوا الاستشهاد بالحديث الشريف مطلقاً، من هؤلاء ابن الضائع[1] الذي رد على ابن خروف، الذي كان يستدل ببعض الأحاديث، ومنهم أيضاً أبو حيان

---

[1] يونس، ٩٨

[2] معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبدالعال سالم مكرم، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ٩٣/٣.

[3] شرح بلوغ الأمل، ٨٧/٢-٨٨.

الأندلسي[٢] الذي يرد على ابن مالك وابنه بدر الدين اللذَيْن أكثرا الاستدلال بالحديث الشريف[٣].

٢- القسم الثاني (المجيزون):

جوزوا الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً؛ لأنه أولى بالاحتجاج من غيره بعد القرآن الكريم؛ لأنه أصح سنداً مما ينقل من أشعار العرب ونثره، ومن هؤلاء ابن مالك الأندلسي، وابن هشام الأنصاري[٤].

٣- القسم الثالث (الوسطيون):

اتخذوا الوسط سبيلاً، ومن هؤلاء ابن جني، والشاطبي، والسيوطي، وغيرهم[٥].

قال السيوطي: " وأما كلامه ﷺ فيستدل منه ما ثبت أنه قال اللفظ المروي، وذلك نادرا جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت إليه عبارتهم فزادوا

---

[١] أبو الحسن علي بن محمد بن يوسف الكتامي المعروف بابن الضّائع، بلغ الغاية في فن النحو، ولازم الشّلوبين، له شرح الجمل وشرح كتاب سيبويه، ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة الحلبي، ١٩٦٤م، ٢٠٤/٢.

(٢) محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، ينظر: بغية الوعاة ٢٨٢/١.

[٣] اختيارات ابن يعيش النحوية والتصريفية، جمعاً، ودراسة، وتقويماً، د. عبدالرحمن بن أحمد الإمام، ،المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (ط:١، ١٤٣٢-٢٠١١)، ص٤٢٥، ٤٢٦.

[٤] دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت/ (ط: ١٩٨٠م) ، ص٤٨.

[٥] اختيارات ابن يعيش النحوية والتصريفية، ص٤٢٨.

ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة ..."[١].

وقد فصل بعض الباحثين قضية الاحتجاج بالحديث الشريف[٢]، ولا أرى داعياً للتكرار والتطويل فلن أكرر ما قيل في هذه القضية، بيد أني سأتحدث عما يهمنا وهو موقف الإمام السالمي من الاحتجاج بالحديث الشريف.

استشهد الإمام السالمي بالحديث الشريف، بيد أنه لم يكثر الاحتجاج به مقارنة ببقية المصادر، حيث استشهد بنحو خمسة أحاديث في جملة شرحه لبلوغ الأمل، ويبدو لي أنه ذكرها استدلالاً لصحة الشرح لا استدلالاً لصحة الاختيار، وحسب ما يظهر لي أيضاً أن موقفه من الاحتجاج بالحديث الشريف تغير وكأنه يميل إلى منع الاستشهاد به –وإن لم يصرح بذلك– وذلك – فيما يبدو – أنه في كتابه المتأخر وهو المواهب السنية على الدرة البهية لم يذكر سوى خمسة أحاديث وهذه الأحاديث التي ذكرها ليست في الاستدلالات النحوية أو اللغوية، وإنما هي استدلال لصحة شرح في مسائل عامة لا نحوية ولا لغوية، ومع ذلك لا أستطيع الجزم بذلك لأننا بحاجة لدراسة مؤلفاته الأخرى[٣] كي نخرج برأي أقرب للصواب.

إن الإمام السالمي في كتابه شرح بلوغ الأمل استشهد بعدة أحاديث من الأحاديث النبوية وفيما يأتي بيان لذلك :

---

[١] الاقتراح ١٦.

[٢] منهم: أ.د. حسن موسى الشاعر في بحث بعنوان: (النحاة والحديث النبوي)، و د. خديجة الحديثي في بحث بعنوان: (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف)، و د. محمد ضاري حمادي في بحث بعنوان: (الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية).

(٣) سواء أكانت مؤلفاته التي في الفقه أم في أصوله، لأن ليس لديه مؤلفات نحوية سوى كتابين وهما محل الدراسة.

- استشهد الإمام السالمي بقوله ﷺ: " أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد"[١]، على نوع من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي الواقعة حالاً ومحلها النصب، اسمية كانت أو فعلية، حيث قال: " فجملة ساجد من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من العبد"[٢].
- قال الإمام السالمي: " وقد أتت قط وهي غير مقرونة بالنفي شذوذا"[٣]، واستشهد لذلك بقوله ﷺ : "أطول صلاة صليتها قط"[٤] وقوله ﷺ: " توضأ ثلاثاً قط "[٥].

- استشهد لرفع اسم إن وخبرها معاً في غير الغالب من أمرها،[٦] بقوله ﷺ : " إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون "[٧].
- استشهد بقوله ﷺ : " رد السائل ولو بظلف محرق"[٨]، وبقوله ﷺ : " اتقوا النار النار ولو بشق تمرة"[١]، لإثبات وجه من أوجه (لو) وهو أن يراد بها التقليل،

---

[١] أخرجه مسلم في صحيحه من طريق أبي هريرة، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود، ح رقم: (٤٨٢). وأبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب في الدعاء في الركوع والسجود، ح رقم: (٨٧٠).

[٢] شرح بلوغ الأمل ١٢٠/١.

[٣] شرح بلوغ الأمل ٦٣/٢.

[٤] أخرجه البخاري من طريق السيدة عائشة رضي الله عنها، كتاب الكسوف، باب طول السجود في الكسوف، ح رقم: (١٠٥١)، بمعناه.

[٥] أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء النبي ﷺ، ح رقم: (١١٠).

[٦] شرح بلوغ الأمل ٨٥/٢.

[٧] أخرجه البخاري من طريق عبدالله بن مسعود، كتاب اللباس، باب عذاب المصورين يوم القيامة، ح رقم رقم : (٥٦٠٦).

[٨] أخرجه الربيع بن حبيب، من طريق أنس ين مالك، باب (٥٩) في الصدقة، ح رقم: (٣٤٧).

إذ قال في الشاهدين : " إذ المعنى في الأول: تصدقوا ولو بشيء بلغ في القلة كالظِلْفِ[٢] (بكسر الظاء المعجمة) من الغنم كالحافر من الخيل، ومعنى محرَّق: مشويّ، والمعنى في الثانية: اتقوا النار، أي اجعلوا لكم منها وقاية، ولو بلغ ذلك الوقاء في القلة كشق تمرة..."[٣].

---

[١] أخرجه الربيع بن حبيب، من طريق ابن عباس، باب (٥٩) في الصدقة، ح رقم: (٣٤٤). وأخرجه النسائي في سننه، كتاب الزكاة، باب القليل في الصدقة، ح رقم: (٢٥٥١).

(٢) جاء في لسان العرب (١٨٧/٩): الظُلْف والظِّلْف: ظفر كل ما اجتر، وهو ظِلْف البقرة والشاة والظبي وأشباهها، والجمع أظلاف.

[٣] شرح بلوغ الأمل ١٠٩/٢.

ثالثاً: موقف الإمام السالمي من الاستشهاد بكلام العرب:

استشهد الإمام السالمي بكلام العرب سواء أكان شعراً أم نثراً في كتابيه، وقد أكثر من الاستشهاد بالشعر العربي، حيث استشهد به في كتاب شرح بلوغ الأمل بنحو (٥٧) شاهداً شعرياً، وفي كتاب المواهب السنية استشهد بنحو (٤٠) شاهداً شعرياً، أما النثر فقد استشهد بنحو (٣) أقوال من العرب، وفيما يأتي بيان ذلك :

أولاً: الشعر العربي :

قسم العلماء الشعراء على أربع طبقات هي:

١- الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام كامريء القيس، والأعشى.
٢- الطبقة الثانية: الشعراء المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، كلبيد وحسان.
٣- الطبقة الثالثة: المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق.
٤- الطبقة الرابعة: المولدون ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار ابن برد وأبي نواس.

فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعاً، وأما الثالثة فأكثر النحاة يذهبون إلى عدم جواز الاستشهاد بشعرهم، وأما الرابعة وهم المولدون فلا يستشهد بشعرهم إجماعاً[١]، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري[٢].

---

[١] خزانة الأدب، ١/٥-٦.

[٢] ينظر: الاقتراح ٢٦-٢٧، خزانة الأدب،٤/١، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، ٢١٥-٢١٦.

والذي يبدو لي – والله أعلم – أن الإمام السالمي تابع الزمخشري في اختياره وهو جواز الاستشهاد بكلام من يوثق به من الشعراء، وخير دليل على ذلك، هو تعليقه على الشاهد الشعري الذي أنشده الأصل، على تعلق الجار والمجرور بالفعل، وهو قول ابن دريد:

واشتعل المبيض في مسوده *** مثل اشتعال النار في جزل الغضى[1]

قال الإمام السالمي: " والأولى أن ينشد لذلك قول أبي بكر أحمد بن النظر[2]:

أصبو إلى الراح وألهو بها *** بعد وضوح الشيب في الشعر

وذلك من وجوه:

١. أحدها: أن بيت ابن دريد قد يكون ولا شاهد فيه على التعلق بالفعل، وذلك إذا علقت " في مسوده" بالمبيض، أو جعلته حالا منه.
٢. ثانيها: أن بيت ابن النظر فيه من الجار والمجرور بالفعل متعلقان، وهما " إلى الراح" و" بها ".
٣. ثالثها: أن فيه شاهدا آخر وهو تعلق الظرف الذي هو بعد بالفعل"اهـ[3].

---

[1] من بحر الرجز .

[2] هو: الشيخ أحمد بن سليمان بن عبدالله الناعبي من بني النظر، وإليها نسب لشهرتها، ولد في سمائل في القرن السادس الهجري، وهو عالم لا يبارى، وشاعر لا يجارى، له من الحفظ ما فاق به أهل زمانه، حفظ الشعر ما لا يحصى، وكان ينظم القصيدة الجزلة في ليلته، أخذ عن الشيخ مبارك بن سليمان بن ذهل وغيره، له مؤلفات ضاع أكثرها حرقاً بفعل خردلة الظالم، منها: سلك الجمان في سيرة أهل عمان، والوصيد في ذم التقليد، والدعائم. ينظر: تحفة الأعيان ٣٦١/١-٣٦٣، الأعلام ١٣٢/١، ومعجم شعراء أعلام الإباضية،٧-١٠.

[3] شرح بلوغ الأمل، ١/ ١٩٣-١٩٤.

وابن النظر ولد في القرن السادس الهجري، ومعلوم أن القرن السادس ليس من عصور الاحتجاج، ويحتمل وجه آخر وهو أن الإمام السالمي استشهد ببيت ابن النظر استئناساً.

إن الشعر يعد ينبوعاً ثانياً بعد القرآن الكريم عند الإمام السالمي، فقد استشهد به كثيراً مقارنة بمصادر الاستشهاد الأخرى، وفيما يأتي بعض الأمثلة على الاستشهاد بالشعر:

أولاً: أمثلة على الاستشهاد الشعري في شرح بلوغ الأمل :

- استشهد ببيتين على جواز إضافة آية إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف مثبتاً كان أو منفياً، إذ قال: " آية بمعنى علامة، فتضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية فعلها متصرف مثبتاً كان أو منفياً فالأول مثل قوله:

بآية يقدمون الخيل شعثا[1]

والثاني نحو قوله:

بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا[2]"[3].

---

[1] صدر بيت من الوافر وعجزه:
كأن على سنابكها مداما
نسب هذا البيت للأعشى ينظر: خزانة الأدب ٥١٢/٦، والدرر اللوامع على همع الهوامع، لأحمد بن الأمين الشنقيطي، ط: مؤسسة الرسالة لبنان بيروت (ط:١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م)، ٣٣/٥.
والشاهد فيه: جواز إضافة آية إلى الجملة الفعلية المتصرفة الفعل المثبت وهو هنا (يقدمون).

(٢) عجز بيت من الطويل وصدره:
لهم سلف شم طوال رماحهم
نسبه أحمد الشنقيطي لتميم بن أبيّ بن مقبل في ديوانه، ينظر: أحمد بن الأمين الشنقيطي، الدرر اللوامع على همع الهوامع، ٣٣/٥، مؤسسة لبنان بيروت (ط:١، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م).
والشاهد فيه: جواز إضافة آية إلى الجملة الفعلة المتصرفة الفعل المنفي، وهو هنا (كانوا) منفي بـ(ما).

(٣) شرح بلوغ الأمل ١٣٢/١.

- استشهد على جواز إضافة لدن إلى الجملة، إذ قال في كلامه عن الخصال الثمان التي تضاف إلى الجملة المضاف إليها، ومحلها الجر: " الخامس: لدن، وهي لابتداء الغاية مطلقاً، أي كانت زمانية أو مكانية وإضافتها إلى الجملة جوازاً نحو قوله:

لزمنا لدن سالمتمونا وفاءكم *** فلا يك منكم للخلاف جنوح[1]"[2].

- وقال أيضاً: " السادس: "ريث: وهي مصدر (راث) إذا أبطأ، وإضافتها إلى الجملة جوازاً أيضاً نحو قوله:

خليليّ رفقاً ريث أقضي لبانة *** من العرصات المذكرات عهوداً[3]"[4].

- في شرحه للجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب وهي: الجملة الواقعة بعد الفاء وإذا الفجائية جواباً لشرط جازم ومحلها الجزم، استشهد على أن الفاء المقدرة كالموجودة في وقوع الجملة بعدها بـــ :

من يفعل الحسنات الله يشكرها[5]

إذ التقدير " فالله يشكرها " وهو من الزيادة على الأصل[6].

---

[1] من البحر الطويل.

[2] شرح بلوع الأمل، ١/ ١٣٤.

[3] من البحر الطويل.

[4] شرح بلوع الأمل، ١/ ١٣٤.

[5] صدر بيت من البحر البسيط، وعجزه

والشر بالشر عند الله مثلان

وروي " سيان" مكان " مثلان"

نسب لحسان بن ثابت في الكتاب، ط: عالم الكتب ٦٥/٣، ١١٤،والدرر ٨١/٥، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أوضح المسالك، ٢١٠/٤، والأشباه والنظائر، ١٨١/٤، ونسب إلى عبدالرحمن بن غسان في خزانة الأدب، ٣٦٥/٢.

والشاهد فيه: تقدير الفاء على الجملة (الله يشكرها)؛ لعدم جواز الجملة خبرا إلا إذا اقترنت بالفاء أو إذا.

[6] شرح بلوغ الأمل، ١٣٨/١-١٣٩.

- استشهد على امتناع وجود النعت في اتباع جملة لجملة بالبيت الآتي:

أقول له ارحل لا تقيمنَّ عندنا[١]

فقال:" فجملة (لا تقيمنَّ) بدل من جملة (ارحل)، ولا يخفى ما فيها من المطابقة؛ لإظهار الكراهية ما لم يكن في التي قبلها"[٢].

- استشهد الإمام السالمي بأربعة شواهد من شعر العرب على أن المحل للموصول مع صلته، في الجملة الواقعة صلة للموصول، قال الإمام السالمي: " والحق ما قدمت لك لظهور الإعراب في الموصول وحده ... وروي:

على أيهم أفضل[٣]

بالجر، وقول الطائي:

---

[١] صدر بيت من البحر الطويل وعجزه:

وإلا فكن في السر والجهر مسلما

ورد بلا نسبة في شرح الأشموني، ٤٤٠/٢، وشرح التصريح ٢٠٠/٢، وشرح شواهد المغني، ٣٠٠/٦.

والشاهد فيه: مجيء جملة (لا تقيمن) بدلا من جملة (ارحل)، وفي (لا تقيمن) دلالة على ما أراد من الكراهية.

[٢] شرح بلوغ الأمل ١/ ١٤٦

[٣] جزء من عجز بيت من البحر المتقارب :

إذا ما لقيت بني مالك *** فسلم على أيهم أفضل

وهو لغسان بن وعلة، ينظر: الدرر ٢٧٢/١.

الشاهد: ظهور حركة الإعراب على الموصول (أي) في رواية الجر؛ لأنه اسم مجرور مما يدل على أن الإعراب في الموصول وحده دون صلته.

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[١]

وقول العقيلي:

نحن اللذون صبحوا الصباحا[٢]

وقول الهذلي:

هم اللاؤون فكوا الغل عيني[٣].[٤]

- استشهد في الجملة المعترضة بين شيئين متلازمين بشواهد شعرية، إذ قال : " فتقع بين الفعل وفاعله كقوله :

وقد أدركتني والحوادث جمة *** أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل[٥]

---

[١] عجز بيت من الطويل وصدره:

فإما كرام موسرون لقيتهم.

وهو للطائي كما نسبه المصنف، ينظر: مغني اللبيب، ٥٣/٢، وهمع الهوامع، ٢٧٣/١، =

=والشاهد : ظهور الإعراب على الموصول (ذي) عند من رواه كذلك؛ لأنه اسم مجرور وعلامة جره الياء على لغة طيء مما يدل على أن الإعراب في الموصول وحده دون صلته.

[٢] من بحر الرجز، وقد نسب لأكثر من شخص، إلا أن صاحب المغني نسبه إلى العقيلي أيضا، ينظر: مغني اللبيب، ٥٤/٢.

الشاهد : ظهور الإعراب على الموصول (الذون) عند من رواه كذلك؛ لأنه خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو على لغة مما يدل على أن الإعراب في الموصول وحده دون صلته.

[٣] صدر من البحر الوافر، وعجزه:

بمرو الشهاجان وهم جناحي

ورد بلا نسبة في الدرر ٢٦٤/١، وهمع الهوامع،٢٧١/١.

والشاهد فيه: ظهور الإعراب على الموصول (اللاؤون)؛ لأنه خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو على لغة مما يدل على أن الإعراب في الموصول وحده دون صلته.

[٤] شرح بلوغ الأمل، ١٥٦/١-١٥٨.

[٥] من البحر الطويل:

وهو لجويرية بن زيد في الدرر ٢٢٥/٤، ولرجل من دارم في شرح شواهد المغني ١٨٣/٦، وبلا نسبة في مغني اللبيب، ٢١/٢، وهمع الهوامع ٢٥٥/٢.

الشاهد فيه : اعتراض الجملة (والحوادث جمة) بين الفعل (أدرك) وفاعله (أسنة).

وبين الفعل ومفعوله كقوله :

وبدلت والدهر ذو تبدل *** هيفاً دبوراً بالصبا والشمأل[١]"[٢].

- في حديثه في الباب الثاني عن شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور، استشهد بما تعلق بما ضمن معنى شبيه ببيت شعري وهو:

وإن لساني شهدة يشتفى بها *** وهو على من صبه الله علقم[٣]

قال:" ف (على) متعلق ب(علقم)؛ لتضمنه معنى صعب أو شاق أو شديد، وهو متعلق (صب) مقدر، والمعنى: علقم على من صبه الله عليه"[٤].

- استشهد على الوجه الثاني من أوجه (إذ) وهو أن تكون للمفاجأة ببيت شعرين إذ قال : " الوجه الثاني : أن تكون للمفاجأة، وذلك إلى وقعت بعد (بَيْنَا)... أو بعد (بينما) كقوله :

استقدر الله خيرا وارضين به *** فبينما العسر إذ درات مياسير[٥]"[٦].

---

[١] من بحر الرجز:

وهو لأبي النجم في خزانة الأدب ٣٤٥/٢، وشرح شواهد المغني ١٨٥/٦، وبلا نسبة في همع الهوامع، ٢٥٥/٢.

الشاهد فيه : اعتراض جملة (والدهر ذو تبدل) بين الفاعل الضمير المستتر في (بدلت) ومفعوله (هيفا).

[٢] شرح بلوغ الأمل، ١٥٩/١-١٦٠.

[٣] البيت من البحر الطويل، وهو لرجل من همدان، ينظر: شرح التصريح ١٧٧/١، وبلا نسبة في همع الهوامع ٢٠٤/١.

الشاهد فيه: تعلق (على) بـ (علقم) لتضمنه معنى شاق أو صعب او شديد.

[٤] شرح بلوغ الأمل ١٩٥/١.

[٥] من بحر البسيط:

وهو لحريث بن جملة أو لعثير بن لب في الدرر (١٠٠/٣)، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦٠/٧.

الشاهد فيه : قوله (إذ دارت) حيث جاءت (إذ) حرفا دالا على المفاجأة.

[٦] شرح بلوغ الأمل، ٧١/٢.

- قال الإمام السالمي: " ويشترط في المعطوف بحتى أن يصلح استثناؤه على الاتصال بما قبله كعطف البعض على الكل إما لغاية في شرف أو دناءة ... وكذلك القوة والضعف"[١] واستشهد لكونه غاية في القوة أو الضعف بـــ:

قهرناكم حتى الكماة فأنتم *** تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا[٢]

ثم قال: " فالكماة جمع كَمِيّ، وهو البطل غاية في القوة، والأصاغر: جمع صغير غاية في الضعف"[٣].

- استشهد الإمام السالمي على شذوذ وقوع (لو) المصدرية التي بمنزلة (أن) المصدرية، بعد غير (ود، يود)، إذ قال : " الوجه الثالث: أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة "أن" المصدرية إلا أنه لا ينصب بها الفعل، وكثر وقوعها بعد (ود) أو (يود) نحو: ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ القلم:٩، ونحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ ﴾ البقرة:٩٦، ﴿ يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي﴾ المعارج:١١، وشذّ وقوعها بعد غيرهما، ومنه قوله:

ما كان ضرك لو مننت وربما *** منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق[٤]

وأكثرهم لا يثبت هذا الوجه[٥].

- استشهد الإمام السالمي على شذوذ بقاء ألف "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، بقول حسّان، إذ قال :" وشذ بقاؤها كقول حسان:

---

[١] المرجع السابق، ٧٨/٢.

[٢] البيت من الطويل، بلا نسبة في الدرر، ١٣٩/٦.

[٣] شرح بلوغ الأمل ٧٨/٢.

[٤] البيت من الكامل، لقتيلة بنت النصر(أو أخته)، ينظر خزانة الأدب،٢٣٩/١١، والدرر ٢٥٠/١.

[٥] شرح بلوغ الأمل، ١٠٧/٢.

على ما قام يشتمني لئيم *** كخنزير تمرغ في دمان[1]"[2].

- في حديثه عن أوجه (ما)، قال: " الوجه الرابع: أن تكون كافة عن العمل، وهي مع ذلك على ثلاثة أقسام"[3] ، وذكر القسم الأول وهو أن تكون كافة عن عمل الرفع، واستشهد بـــ :

صددت فأطولت الصدود وقلّما *** وصال على طول الصدود يدوم[4].

ثم قال: " (فقلّ): فعل ماض، و(ما) كافة له عن العمل، و(وصال): فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده، التقدير: (قلّ ما يدوم وصال على طول الصدود)؛ لأن المكفوف لا يليه إلا الجملة الفعلية"[5].

ثانيا : أمثلة على الاستشهاد الشعري في المواهب السنية:

- في باب إعراب الفعل المضارع، قال الإمام السالمي عن (إذن) :" ويشترط في نصبها للمضارع شروطاً ثلاثة...ثالثا: ألا يفصل بينها وبين منصوبها فاصل، إلا إذا كان الفاصل قسماً أو نداءً أو ظرفاً، فإن الفصل بجميعها مغتفرة"[6] واستشهد للفاصل بالقسم بـــ:

إذن والله نرميهم بحرب *** يشيب الطفل من قبل المشيب[7]

---

[1] من بحر الوافر، لحسان بن ثابت في خزانة الأدب، ١٣٠/٥.

[2] شرح بلوغ الأمل ١٢١/٢.

[3] المرجع السابق، ١٢٧/٢.

[4] البيت من الطويل، وهو للمرار الفقغنسي، ينظر: الدرر،١٩٠/٥.

[5] شرح بلوغ الأمل، ١٢٧/٢.

[6] المواهب السنية، ص٨٢.

[7] البيت لحسان بن ثابت في ديوانه، ط: دار صادر،ص٢٢.

الشاهد : وقوع فاصل وهو القسم بين (إذن) ومنصوبها (نرميهم).

- في جزم الفعل المضارع، ذكر جوازمه ثم قال: " لطيفة: ليس في هذه الحروف ما يعمل محذوفاً إلا اللام كما في قول الشاعر:

محمد تفد نفسك كل نفس *** إذا ما خفت من أمر تبالاً[١].

(فتفد) مجزوم باللام المحذوفة، والأصل: لتفدِ"[٢].

- استشهد لـ (متى) الشرطية ببيتين من الشعر. إذ قال: "متى الشرطية وهي للزمان ماضياً كان أو مستقبلاً"، ثم استشهد لهذه الأداة بشاهدين:

الأول: متى تأته تعشو إلى ضوء ناره[٣]

الثاني: متى أضع العمامة تعرفوني[٤].[٥]

- في باب مرفوعات الأسماء، نبه أن ما ذكره الناظم [٦]هو اللغة الفصحى، وإلا وإلا فقد ورد إسناد الفعل إلى المثنى والجمع وهو غير مجرد من العلامة، فاستشهد الإمام السالمي على إسناد الفعل إلى المثنى من غير تجريد لعلامته بـ:

---

[١] نسبه ابن هشام إلى أبي طالب، ينظر: شرح شذوذ الذهب في معرفة كلام العرب، ٢١١.

[٢] المواهب السنية، ٨٦.

[٣] البيت للحطيئة، وعجزه:

تجد خير نار عندها خير موقد

ينظر: شرح ابن عقيل، ٤٧/٤.

[٤] هذا عجز بيت لسحيم بن وثيل الرياحي، وصدره:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

ينظر: المسالك القويمة على الدرة اليتيمة،ص٧٥.

[٥] المواهب السنية، ٨٧-٨٨.

[٦] وهو : كما في البيت : وواجب في الفعل أن يجردا *** إذا لجمع أو مثنى أسندا، (أي: إذا أسند الفعل إلى مثنى أو جمع فواجب تجريده من علامة التثنية أو من علامة الجمع)، المواهب السنية، ص٩٢.

وقد أسلمناه معبد وحميم[١]

- واستشهد على إسناده إلى الجمع من غير تجريد لعلامته بـ :

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم *** ولو أنهم خذلوك كنت ذليلاً[٢]

ثم قال الإمام السالمي: " وهذه اللغة معروفة عند النحويين بلغة : أكلوني البراغيث"[٣].

- في باب مخفوضات الأسماء، في الحديث عن (ربّ) قال : " وتختص أيضاً من بين سائر حروف الجر بأنها تعمل محذوفة مع نيابة الواو عنها "[٤]

واستشهد بـ:

وليل كموج البحر أرخى سدوله[٥].

أي ورب ليلٍ.

إن الشعر العربي يعد المصدر الثاني من مصادر الاستشهاد الذي اعتمد عليه الإمام السالمي في مجمل شرحه للكتابين، بيد أنه في أغلب استشهاده به لا ينسب البيت إلى

---

[١] هذا عجز البيت وصدره (تولى قتال المارقين بنفسه)، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات، والشاهد فيه : قوله (أسلمناه) حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو معبد وحميم، ينظر : أوضح المسالك ١٠٦/٢-١٠٧.

[٢] من البحر الكامل: للحارث بن كعب، ينظر: المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، والشاهد فيه: قوله (نصروك) حيث اتصلت بالفعل واو الجماعة وهو مسند إلى فاعل ظاهر جمع، وذلك على لغة.

[٣] المواهب السنية، ٩٢.

[٤] المواهب السنية، ١٥٦.

[٥] هذا البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة، وتكملته:

علي بأنواع الهموم ليبتلي

والشاهد فيه : (وليل) حيث جرت رب المحذوفة بعد الواو لفظة ليل، والواو للابتداء، ينظر الكواكب الدرية، ٣٤١/٢.

قائله، ولعله حذا بذلك حذو المتقدمين، كما نراه أيضا يحكم بشذوذ بعض هذه الأشعار من ذلك ما في حديثه عن ألف "ما" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر، إذ قال :" وشذ بقاؤها كقول حسان:

على ما قام يشتمني لئيم *** كخنزير تمرغ في دمان[1]"[2].

وعلى الرغم من ذلك فأننا نراه قد توسع في الأخذ بالأشعار، ولعله يرى جواز الاستشهاد بكلام من يوثق به من الشعراء، وذلك من خلال رده لشاهد ابن هشام، واستشهد لرأيه بشعر ابن النظر وابن النظر ولد في القرن السادس الهجري، ومعلوم أن القرن السادس ليس من عصور الاحتجاج، سيأتي الحديث عنه في مبحث موقف الإمام السالمي من السماع.

---

[1] من بحر الوافر، لحسان بن ثابت في خزانة الأدب، ١٣٠/٥.

[2] شرح بلوغ الأمل ١٢١/٢.

ثانياً : الاستشهاد بالنثر (الأمثال العربية وأقوال العرب):

اهتم اللغويون العرب بالاستشهاد بكلام العرب، ولم يقتصروا على المنظوم من كلامهم، بل كانوا يستشهدون أيضا بأقوال العرب المنثورة وأمثالهم، حتى أنهم جعلوها – أي الأمثال– في منزلة الشعر، فأجازوا فيها ما يجوز في الشعر في الضرورة[١]، يقول المبرد: (والأمثال يُستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال)[٢]، ويقول ابن جني: (...والأمثال وإنْ كانت منثورة فإنها تجرى في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك)[٣].

وإذا ما نظرنا في كتابي السالمي وجدناه يستشهد ببعض الأمثال العربية على مسائل نحوية ولغوية، متبعاً في ذلك من سبقه من اللغويين والنحويين أمثال سيبويه الذي اهتم بالاستشهاد بالأمثال العربية وكتابه خير دليل على ذلك، وغيره من اللغويين.

لقد قدم الإمام السالمي لتلك العبارات بما يفيد أنها من نثر العرب، كأن يقول : (فالنثر نحو قولهم)، أو (في قولهم)، أو (كقولهم).

وفيما يأتي نورد أمثلة على النثر الذي استشهد به الإمام السالمي:

- (اذهب بذي تسلم):

---

[١] الجهود اللغوية لابن السراج، ١٢٨.

[٢] المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٣م، ٤/ ٢٦١.

[٣] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩م، ٢/٧٠.

استشهد الإمام السالمي بهذا المثل، في حديثه عن أحد أنواع الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي الجملة المضاف إليها، ومحلها الجر، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثماني خصال، ثم مثل لكل منها، وذكر من بينها ذو"، قال الإمام السالمي: الرابع: ذو في قولهم : " اذهب بذي تسلم " فالباء ظرفية، وذي صفة لمحذوف، والمعنى[1]: اذهب في زمن صاحب سلامة – أي في زمن هو مظنة سلامة[2]–.

- (إن أحدٌ خيراً من أحد إلا العافية)[3]:

استشهد الإمام السالمي بهذا المثل، في حديثه عن أحد أوجه "إنْ" فقال: " أن تكون نافية، فتدخل على الجملة الاسمية كالتي في قوله تعالى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ ﴾ يونس: ٦٨، والفعلية الماضوية كالتي في قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى ﴾ التوبة:١٠٧، والمضارعية كالتي في قوله تعالى:﴿ بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً ﴾ فاطر:٤٠، وعامة العرب يهملونها، وأهل العالية يعملونها عمل "ليس"، فيرفعون بها الاسم، وينصبون بها الخبر نثراً ونظماً، فالنثر نحو قولهم : (إن أحدٌ خيراً من أحد إلا العافية)، والنظم كقولهم:

---

[1] جاء في شرح المفصل، ١٨٥/٢، " اذهب بذي تسلم فمعناه بذي سلامتك فهو من إضافة المسمى إلى الاسم فكأنه قال اذهب سلامتك فنزل الفعل منزلة المصدر على حد قوله:

فقالوا ما تشاء ؟ فقلت: ألهو ...إلى الإصباح آثر ذي أثير

وقد ذكر بعض العلماء أن ذي هنا بمعنى الذي كأنه قال: اذهب بالذي تسلم. والهاء محذوفة وهو مصدر كأنه قال: بالسلامة الذي تسلمه وذكّر لأنه أراد السلام وإن لم يستعمله" اهـ، وعلى هذين الوجهين لا شاهد.

(٢) شرخ بلوغ الأمل، ١٣٣/١.

[3] ذكره ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار السلام، ط:١، (١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م)، القاهرة، ٣٤/١

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين"[1].

- (لأمر ما جدع قصير أنفه)[2]:

استشهد الإمام السالمي بهذا المثل في شرحه لأحد أضرب "ما" وهو الاسمي، وذكر لها سبعة أوجه، من بينها، " أن تكون نكرة موصوفاً بها، إما للتحقير، نحو قوله تعالى :﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً﴾ البقرة:٢٦- أي مثلاً بالغاً في الحقارة كالبعوضة-، وإما للتعظيم كقولهم: (لأمر ما جدع قصير أنفه)- أي لأمر عظيم جدع قصير أنفه، وقصير اسم رجل، وهو صاحب جذيمة الأبرش..."[3].

من خلال ما جاء في هذه الجزئية وهي الاستشهاد بكلام العرب النثري، فقد ظهر لنا موقف الإمام السالمي الإيجابي من الاستشهاد به وما ذكر أعلاه من أمثلة، رغم أنه كان مقلاً منه.

---

[1] شرح بلوغ الأمل، ٢/٨٨-٨٩.

[2] مجمع الأمثال، للميداني، ١/٢٨٣.

[3] شرح بلوغ الأمل، ٢/١٢٣-١٢٤.

المبحث الثاني : موقف الإمام السالمي من أدلة النحو

- السماع
- القياس
- العلة.
- استصحاب الحال.

موقفه من أدلة النحو

أولاً السماع:

السماع هو: "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحتهم، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"[١].

وقد اعتمد النحويون على السماع؛ لأنه الأساس الذي يقوم عليه التقعيد النحوي، إلا أنهم اختلفوا في القياس على المسموع إلى مدرستين أساسيتين هما: المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، فالبصريون يقيسون على المسموع الكثير من الفصيح ولا يقيسون على المسموع النادر أو الشاذ، وأما الكوفيون فإنهم يقيسون على الشاهد الواحد، ويتوسعون في الأخذ عن العرب الذين اختلطوا بالحضر ولانت فصاحتهم.[٢]

فما موقف الإمام السالمي من ذلك ؟

---

[١] الاقتراح في علم أصول النحو، عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، ط:١، دار المعارف المطامية، حيد آباد، سنة ١٣١٠هـ، ص٤٨.

[٢] الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، الدكتور فاضل صالح السامراني، ط:١، (١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م)، دار عمار، ص١٩٣.

إن الناظر في كتابي الإمام السالمي يرى أنه اعتمد على الكلام المسموع، حيث عوّل في جلّ مسائله على القرآن الكريم والقراءات القرآنية، والحديث الشريف وكلام العرب شعرا ونثرا.

وفيما يأتي نورد خطاطة تبين موقف الإمام السالمي من الاحتجاج بأنواع المسموع، جريا على ما درج عليه النحاة القدامى الذين استقرءوا كلام العرب:

المؤلف النحوي	كلام العرب	
	الشعر والرجز	النثر
شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل	٥٧	٥
المواهب السنية على الدرة البهية	٤٠	_

والملاحظ أن الإمام السالمي في كتابيه قد أكثر من الشعر العربي، وقلل من النثر، ويمكن أن نلخص موقفه من السماع من خلال بعض الأمثلة التي سنوردها فيما يأتي:

١- ينبغي أن يكون الراوي عن العرب ثقة وحافظاً. قال الإمام السالمي :" والجوهري حظلا [١]- أي منع مجيء لمّا بمعنى إلا- إذ قال: (إن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة)، وسبقه إلى ذلك الفراء، وأبو عبيدة، لكن لا التفات إلى قولهم، فقد حكى مجيئها لذلك الخليل، وسيبويه، والكسائي، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدم على النافي"[٢].

٢- يعتمد الشائع والمشهور وما عليه عامة العرب، ويذكر اللغات الأخرى وينسبها. قال الإمام السالمي في رفع المثنى بالألف ونصبه وجره بالياء: " وهذا الذي ذكره الناظم في إعراب المثنى هو الشائع وعليه عامة العرب، وأما بنو أسد فينصبونه ويجرونه بالألف أيضاً" (٣).

وقال أيضاً : " جاء القوم غيرَ زيد، بفتح الراء، كما تقول: إلا زيداً، وما جاء أحدٌ غيرُ زيد، بضم الراء على المشهور، وبفتحها على غير الشائع، كما تقول: إلا زيدٌ، وإلا زيداً"(٤).

---

[١] قال ذلك في شرحه للبيت الآتي: (ومع هذيل مثل (إلا) استعملا *** مستثنياً والجوهري حضلا)

[٢] شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل، للإمام نور الدين السالمي، تحقيق محمد بن زهران الإسماعيلي، معهد العلوم الشرعية، (٢٠٠٤م -٢٠٠٥م) (القسم الثاني)، بحث تخرج، ٧٤/٢.

[٣] المواهب السنية على الدرة البهية، أبي محمد عبدالله بن حميد السالمي، تحقيق خليفة بن يحيى بن سعيد الجابري، مكتبة الجيل الواعد، بدون سنة طبع، ص ٦٩.

[٤] المرجع السابق، ص ١٤٣.

٣-وقف الإمام السالمي موقفا إيجابيا من الاستشهاد بالشعر العربي، وتبرز هذا الناحية بصورة جلية في جهوده، ويتضح موقفه الإيجابي من خلال كثرة الاستشهاد به.

٤- وسع الإمام السالمي دائرة الاستشهاد بالشعر العربي والأخذ عن العرب فيما يظهر من استشهاده بقول ابن النظر، وهو من القرن السادس، فهو يرى الأخذ عمن يوثق بهم من العرب[١].

٥- يستأنس الإمام السالمي أحياناً ببعض شعر المولدين، جاء في (شرح بلوغ الأمل)، في الجملة الاعتراضية إذا صدرت بمضارع فإنه يجوز اقترانه بالواو[٢]، وذلك بقول المتنبي[٣]:

يا حادياً عيرها واحسبني *** أوجد ميتاً قبيل افقدها

قِفَا قليلا بها عَليّ فلا *** أقلّ من نظرةٍ أزوّدها.

---

[١] ينظر المبحث الثاني من هذا الفصل الأول (الاستشهاد بكلام العرب) .

[٢] شرح بلوغ الأمل ١٦٩/١، وينظر: الجهود النحوية في عمان من ١٢٨٧هـ إلى ١٣٩٧هـ، حمد بن سالم بن سيف الذهلي، مؤسسة الانتشار العربي، ط: ١، ٢٠٠٩م، ص ٢٤١.

[٣] المرجع السابق، ١٦٨/١.

ثانياً القياس:

لقد أشبع القياس بحثاً، وكتب فيه الكثير من الباحثين المتقدمين والمتأخرين، سواء كان بكتابات مستقلة أم بمباحث منفردة، لذا لا أرى الخوض في تفاصيله، كي لا أقع في تكرار ما قيل، وإنما سأعرج على مفهومه وأركانه وأقسامه، بشيء من الإجمال، حتى تتضح صورته، ومن أراد الاستزادة فعليه بمظانه(١).

يعد القياس من أدلة النحو الأولى وهو في أبسط معانيه: " حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"(٢)، كأن تقول: أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له(٣).

وللقياس أربعة أركان ذكرها الأنباري في كتابه (لمع الأدلة) حيث يقول:" ولابد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل (المقيس عليه)، وفرع (المقيس)، وعلة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدّما عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمّ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو

---

(١) ينظر على سبيل المثال: لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري، والاقتراح في علم الأصول للسيوطي، والأصول لتمام حسان، والقياس في اللغة العربية للدكتور محمد حسن عبدالعزيز، واللغة العربية بين السماع والقياس لمحمد محمود السيد حمودة، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره، للدكتور سعيد الزبيدي وغيرها.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، مطبعة الجامعة السورية، (١٣٧٧هـ – ١٩٥٧م)، ص ٩٣.

(٣) المصدر نفسه، ص٩٣.

الفاعل، وإنما أجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمّ فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو كل قياس من أقيسة النحو"[١].

أما أقسامه[٢] فهي ثلاثة:

- قياس العلة: و "هو أن يُحْمَل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"[٣]، كحمل ما لم يُسَمّ فاعله على الفاعل بعلة الإسناد.
- قياس الشبه: وهو " أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل ... وذلك أن يُدل على إعراب المضارع بأنه على حركة الاسم وسكونه، فإن قولك (يضرب) على (ضارب) وكما أن (ضارباً) مُعرب كذلك ما أشبهه، والعلة الجامعة هنا: جريان الفعل على الاسم في حركاته، وسكناته، وليست هذه العلة هي التي أوجبت له الإعراب"[٤].

قال الإمام السالمي: " وثلث بالمضارع لكونه خارجاً عن حكم الفعل إلى مشابهة الاسم، ولذا سمي مضارعاً، لأن المضارع في اللغة المشابه"[٥].

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو، ص٩٣.

[٢] يقول الدكتور سعيد الزبيدي: (على الرغم من أن علم أصول النحو كان محور دراسات متعددة توافرت عليه لتجعل منه علما واضح المعالم والأبعاد، فإنه لم يستوف بحث تلك الأصول لاسيما أقسام القياس، وقد تتبعناها في كتب النحو وأصوله، فوجدناها متشعبة؛ لأن النحاة قد نظروا إلى القياس من جوانب مختلفة، فصارت له مصطلحات كثيرة ...)، ينظر: القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، (ط:١، ١٩٩٧م)، ص٣٤

[٣] لمع الأدلة، ص١٠٥-١٠٧.

[٤] المرجع السابق، ص١٠٧-١٠٩.

[٥] المواهب السنية على الدرة البهية، ص٧٧.

وقياس الشبه قياس صحيح يجوز التوجه به في أوجه الوجهين كقياس العلة؛ لأن قياس العلة يوجب غلبة الظن، وكذلك قياس الشبه، ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه[1].

- قياس الطرد: و" هو الذي يوجد معه الحكم وتُفْقَد الإخالة (المناسبة) في العلة، واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم أنه ليس حجة، لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن[2].

إن القياس الذي وضَّح أركانه أبو البركات الأنباري متأثر بقياس الفقهاء، وعلى الرغم من أن الإمام السالمي فقيه وأصولي لكنه لم يعتمد على هذا القياس وأركانه، بل جرى على ما ذكره النحاة من أقيسة.

ويمكن أن نلخص رأي الإمام السالمي في القياس في ما يأتي:

١- للقياس أربعة أركان: أصل وفرع وعلة وحكم.

٢- وهو على ثلاثة أقسام: قياس علة، وقياس شبه، وقياس طرد، وإن كلا من قياس العلة وقياس الشبه مقبول عنده، وأما قياس الطرد فليس بحجة فلا بد من (إخالة) أو شبه.

٣- إذا كانت الشواهد قليلة وبمعزل عن القياس فهي شاذة.

---

[1] القياس في اللغة العربية محمد حسن عبدالعزيز، دار الفكر العربي، (ط:١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، ص٢٢.

[2] لمع الأدلة، ص١١٠.

- قال الإمام السالمي في حديثه عن مواضع زيادة إنْ: " الرابع: بين الكاف ومجرورها، وهو شاذ كقوله:

ويوما توافينا بوجه مقسم ** كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم"[١].

- وجاء في (شرح بلوغ الأمل) : "وذلك أن عوْض تأتي بمعنى قطُّ – أي لاستغراق ما مضى من الزمان– شذوذا".[٢]
- وفيه: " وقد أتت قطُّ وهي غير مقرونة بالنفي شذوذا"[٣].
- وفيه: قال في حديثه عن أحد أوجه إنْ: " أن تكون مخففة من إنّ المشددة، فتلزم في خبرها اللام فرقا بينها وبين إن النافية، وشذ عملها كأصلها"[٤]. أي شذّ عمل إنْ المخففة كـ إنّ المشددة، في نصب الاسم ورفع الخبر.

٤- ما كان بمعزل عن استعمال الفصحاء وعن القياس فهو لحن. قال الإمام السالمي: " [قَطُّ] بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة على أفصح لغاتها، وهي ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان، تقول: (ما فعلته قط)، ولا يجوز (لا أفعله قط)، وقول العامة ذلك لحن ظاهر".[٥]

---

[١] شرح بلوغ الأمل، ٩٢/٢.
[٢] شرح بلوغ الأمل ٦٢/٢.
[٣] المرجع السابق، ٦٣/٢.
[٤] المرجع السابق، ٨٩/٢.
[٥] شرح بلوغ الأمل ٦١/٢.

ثالثاً العلة:

يقول الزجاجي –في باب القول في علل النحو– : "إن علل النحو ليست موجبة، وإنما هي مستنبطة أوضاعا ومقاييس وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق"[١].

أما أقسام العلة، فقد قسمها – الزجاجي– إلى ثلاثة أضرب، علل تعليمية وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[٢].

فأما العلل التعليمية: فهي التي يتواصل بها إلى كلام العرب، ومثل الزجاجي لهذا النوع بقوله: " فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم، إن قيل : لم نصبتم زيداً؟ قلنا : بـ (إنَّ): لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه، وكذلك قام زيد، إن قيل لم رفعتم زيداً ؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب"[٣].

وأما العلل القياسية: فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بـ (إن) في قوله: إن زيدا قائم: ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك[٤].

---

[١] الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، (ط:٣، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م)، ص٦٤.

[٢] المرجع السابق، ص٦٤.

[٣] المرجع السابق، ص٦٤.

[٤] المرجع السابق، ص٦٤.

وأما العلة الجدلية النظرية: فكل ما يعتل به في باب (إنَّ) بعد هذا، مثل: أن يقال فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال؟ أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة؟ ...إلى غيرها من الأسئلة[١].

لقد اهتم النحاة بالعلة اهتماماً كبيراً، يقول الدكتور شوقي ضيف: "فكلّ حكم نحوي يعلل، وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية...، وكل نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي يجري ملكاته الذهنية ويستنبط عللاً جديدة بحسب ما استخزن عقله من قوة البرهان وحُشِيَ من عمق الدلالة"[٢].

ولم يكن اهتمام الإمام السالمي –بالعلل النحوية– بمعزل عن النحاة العرب، بل كان يحاول تفسير الظواهر النحوية التي يدرسها، ويظهر اهتمامه بها في التفكير النحوي عنده، ولا شك أنه قد تأثر بمن سبقه من النحاة في ذلك، ويمكن أن نمثل لهذه العلل ونضرب أمثلة عليها فيما يأتي:

١- العلل القياسية:

ذكر الإمام السالمي بعضاً من هذه العلل، منها :

- الحمل على المشابهة:

- بناء بعض الأسماء لشبهها بالحرف، قال الإمام السالمي في حديثه عن الأسماء المبنية: " والمبني: هو ما أشبه الحرف في أحد أربعة أمور: أحدها: الوضع أي الرسم... وثانيها: ما أشبه الحرف في المعنى... وثالثها: شبه الحرف في النيابة وعدم التأثير... ورابعها: الافتقار إلى الصلة"[٣].

---

[١] الإيضاح في علل النحو، ص٦٤.

[٢] مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص٤.

[٣] المواهب السنية على الدرة البهية، ص٤٦.

- إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسم، قال الإمام السالمي: " وثلث بالمضارع لكونه خارجاً عن حكم الفعل إلى مشابهة الاسم، ولذا سمي مضارعاً؛ لأن المضارع في اللغة المشابه"[١].

- الحمل على النظير:

- نقل الإمام السالمي قول ابن مالك في إيضاح "قلما" في قول المرار: صددت فأطولت الصدود فقلما *** وصال على طول الصدود يدوم " فإن قلت: أين فاعل قل؟ قلت: لا فاعل له، فإن قلت : لابد للفعل من فاعل، قلت : أقول بموجبه ولكن في غير الفعل المكفوف، فإن قلت هل لك نظير ؟ قلت: نعم الفعل المؤكد كقوله: أتاك أتاك اللاحقون، فاللاحقون فاعل للأول ولا فاعل للثاني"[٢].
- دخول (قد) التحقيقية على الفعل المضارع، قال الإمام السالمي: " وحملوا عليه قوله تعالى: (قد يعلم ما أنتم عليه) النور ٦٤"[٣].
- ذكر الإمام السالمي أن من معاني "إن" التنبيه، وقد مثل لذلك بقوله: " أن تقول ابتداءً منبهاً على أمر نزل بك: (إن الجنود أحاطت بنا) ويحتمله قوله تعالى حكاية عن قوم موسى عليه السلام: (إنا لمدركون)الشعراء٦١، وإن كانت محكية بالقول ففيها معنى التنبيه، وقول الشاعر:

إن النساء وإن يظهرن مرحمة *** لم يخل من غدرهن الدهر إنسانُ

---

[١] المرجع السابق، ص٧٧.

[٢] شرح بلوغ الأمل، ١/١٠٥-١٠٦.

[٣] المرجع السابق، ٢/١١١.

وذلك لأنه أراد التنبيه على مكرهن وشدة غدرهن"[١].

- الحمل على النقيض:

- المنفي بالنسبة للمثبت نقيض تأكيده[٢]، تدخل "لا" على النكرات فتعمل فيها، وإعمالها في النكرة إنما كان حملاً على نقيضها "إن"[٣].

٢- العلل التعليمية:

لقد اهتم الإمام السالمي بالعلل التعليمة كثيرا، وأخذ بها، وفيما يأتي أمثلة ذلك:

- الثقل والتعذر:

- قال الإمام السالمي في شرح البيت:

إعراب كل منهما مقدر ** فيها ولكن نصب قاض يظهر

" أقول: الإعراب في كل واحد من المنقوص والمقصور مقدر فيها العلة، واستدرك من جميع ذلك النصب في المنقوص، فإنه يظهر على الياء، لأن تقدير الإعراب في المنقوص لثقل حركة الضمة والكسرة على الياء، ولا ثقل مع الفتحة، وتقدير الإعراب في المقصور لتعذر الحركة على الألف"[٤].

---

[١] المرجع السابق، ٨٤/٢.

[٢] الجهود النحوية في عمان، ص٢٦٠.

[٣] المرجع السابق،٢٦٠، و شرح بلوغ الأمل،٨١/٢.

[٤] المواهب السنية، ص٦٥

"ومن هنا يظهر لك تسمية المعتل بالياء منقوصاً بحيث نقص منه حركتان، وهما الضمة والكسرة، وتسمية المعتل بالألف مقصوراً بحيث لم يعط شيئا من الحركات ظاهرا فهو مقصور بمعنى محبوس"[١].

- مراعاة اللفظ:

اعتمدت مراعاة اللفظ علة في النعت السببي، فيتبع السالمي المنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير، ولا يتبعه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، ولعل السبب أنه لما جعل صفة لذلك الموصوف من حيث المجاز واللفظ جعل تابعاً له في هذه الأشياء مراعاة للفظ[٢].

- التناسب:

قدر النحويون الرفع والنصب والجر على الحرف الذي قبل ياء الضمير من الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وأما الكسرة فلا حاجة إلى تقديرها؛ لأنها ظاهرة ومع الجمهور أن تلك الكسرة التي قبل الياء عارضة للمناسبة، بخلافه مع ابن مالك فإنها عنده كسرة إعراب[٣].

علل الإمام السالمي ضم الواو من (لَتُبْلَوُنَّ) بقوله: " فالتقت الواو وهي ساكنة مع نون ساكنة فحركت أعني الواو بحركة تناسبها وهي الضمة"[٤].

- لطلب الإضافة ووجودها:

من الحروف المقدرة الواو نحو: (جاء مسْلمِي)، والأصل: مسلمون لي، فعلل الإمام السالمي حذف اللام لطلب الإضافة، وعلل حذف النون لوجود

---

[١] المرجع السابق، ٦٥.

[٢] المواهب السنية، ص١١٣.

[٣] المرجع السابق، ٦٥- ٦٦.

[٤] المرجع السابق، ٦٦.

الإضافة، فالتقت الواو والياء، وكلاهما ساكن فحذفت الواو لالتقاء الساكنين كما هي القاعدة[١].

- الفرار من التقاء الساكنين:

كما في المثال السابق (جاء مسْلمِي)، فقد علل حذف الواو، بعد التقائها بالياء الساكنة؛ لالتقاء الساكنين[٢].

- كراهة توالي الأمثال:

علل الإمام السالمي حذف النون من (لَتُبْلَوُنَّ): بقوله " والأصل لتبلووَنَّ،... ثم حذفت نون الرفع لكراهة توالي الأمثال ...".

---

[١] المواهب السنية، ٦٦.

[٢] المرجع السابق، ٦٦.

رابعاً استصحاب الحال:

استصحاب الحال هو " إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل "[١]، وهو من الأدلة المعتبرة، إلا أنه يعد من أضعفها[٢]، يقول أبو البركات الأنباري: " واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم"[٣].

يرى الإمام السالمي أن بقاء الشيء على أصله أولى، إلا إن دلّ دليل على نقله من ذلك الأصل فيعدل إليه، فإن لم يدل دليل على ذلك، توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه.

يتضح لنا ذلك من خلال ما يأتي:

- في كتاب المواهب السنية على الدرة البهية، نبه الإمام السالمي بقوله على أن : "الأسماء حكمها الإعراب، وما جاء منها مبنياً فهو مخالف للأصل، والأفعال حكمها البناء، وما جاء منها معرباً فهو مخالف للأصل، والحروف حكمها البناء، ولم يجيء شيء معرباً أصلاً"[٤].
- " يحذف متعلق الجار والمجرور وجوباً في مواضع ذكرت منها أربعة – اقتداء بالأصل–، وذلك إذا وقع الجار والمجرور صفة، أو حالاً، أو خبراً، أو صلةً،

---

[١] الاقتراح في أصول النحو، السيوطي، ص١٧٢.

[٢] الأصول، تمام حسان، ص١٠٧.

[٣] لمع الأدلة، ابن الأنباري، ص ١٤٣.

[٤] المواهب السنية، ص٤٧.

فيقدر المتعلق به في الصفة والحال والخبر " مستقر"، ونحو على أن الأصل فيها الإفراد، و"استقر" على أن الأصل في العمل للأفعال (ويقصد هذا تقديره في الصلة)، إذ يتعين فيها تقدير الفعل؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة"[١].

- ترجيح الإمام السالمي لقول ابن مالك واعتماد حجته: "أن الأصل عدم التأخير والتقديم" في المثال الذي أورده، وهو: (مررت برجل في الدار أبوه)، إذ قال: فلك في (أبوه)، وجهان:

١- الأول: وهو الراجح عند الحذاق من النحويين، كابن مالك، الرفع على الفاعلية؛ لنيابة الجار والمجرور عن "استقر" أو "مستقر" محذوفاً، وحجته في ذلك: أن الأصل عدم التأخير والتقديم.

٢- الثاني: أن يكون الجار والمجرور خبراً مقدماً، و(أبوه) مبتدأ مؤخراً، والجملة صفة ل"رجل"، وكذلك نقول في الفعل والخبر والصلة"[٢].

---

[١] شرح بلوغ الأمل، ١/ ٢٠٨.

[٢] المرجع نفسه، ١/٢١١.

ومن خلال ما ورد في هذا الفصل يمكن أن نلخص موقف الإمام السالمي فيما يأتي:

١- برز موقف الإمام السالمي الإيجابي من الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، إذ يعد المصدر الأول –من مصادر الاستشهاد– عنده.

٢- اتخذ الإمام السالمي منهجاً وسطاً في الاستشهاد بالحديث الشريف، بين المنع والإطلاق، رغم أنه كان مقلاًّ من الاستشهاد به.

٣- وقف الإمام السالمي موقفا إيجابيا من الاستشهاد بالشعر العربي، وتبرز هذه الناحية بصورة جلية في جهوده، ويتضح موقفه الإيجابي من خلال كثرة الاستشهاد به.

٤- موقفه من السماع :

- ينبغي أن يكون الراوي عن العرب ثقة وحافظاً.
- اعتمد الأشعار وأكثر منها.
- يعتمد الشائع والمشهور وما عليه عامة العرب، ويذكر اللغات الأخرى وينسبها.

٥- موقف من القياس:

- إذا كانت الشواهد قليلة وبمعزل عن القياس فهي شاذة.
- ما كان بمعزل عن استعمال الفصحاء وعن القياس فهو لحن.

٦- اهتم الإمام السالمي بالعلل التعليمية وقد أكثر منها.

٧- وسع الإمام السالمي دائرة الاستشهاد بالشعر العربي والأخذ عن العرب فيما يظهر من استشهاده بقول ابن النظر، وهو من القرن السادس، فهو يرى الأخذ عمن يوثق بهم من العرب.

الفصل الثاني: اختيارات الإمام السالمي النحوية في كتابي شرح بلوغ الأمل والمواهب السنية على الدر البهية

وفيه :

- اختياراته في الجملة وما يتعلق بها.
- اختياراته في الأدوات النحوية وما يتعلق بها.
- اختياراته في العوامل النحوية.

اختيارات الإمام السالمي النحوية :

في هذا الفصل جمعت اختيارات الإمام السالمي في كتابيه شرح بلوغ الأمل، والمواهب السنية على الدرة البهية، وقد رتبت المسائل بحسب ما جاء في الكتابين، وقدمت شرح بلوغ الأمل على المواهب السنية لأسبقيته في التأليف، وكان المنهج الذي اتخذته، هو أن أذكر المسألة والأقوال فيها ثم أذكر اختيار الإمام السالمي في تلك المسألة وأخيرا أختتم المسألة بذكر القول المترجح لدى الباحث لاسيما إن تطلب الأمر.

وقد وزعت المسائل على النحو الآتي:

- اختيارات الإمام السالمي في الجملة وما يتعلق بها.
- اختيارات الإمام السالمي في الأدوات النحوية وما يتعلق بها.
- اختيارات الإمام السالمي في العوامل النحوية.

- **اختيارات الإمام السالمي في الجملة وما يتعلق بها :**

أولاً : اختياراته في المسائل الواردة في شرح بلوغ الأمل : وفيه ست مسائل:

١ – الجملة والكلام:

اختلف النحاة القدامى في أن الجملة والكلام مترادفان أو أنهما مختلفان إلى فريقين فريق يرى ترادفهما ومنهم :

- ابن جني : ذهب إلى عدم التفريق بين الجملة والكلام، فهو يراهما مترادفان، حيث قال: " أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون الجمل"[١].
- وتبعه الجرجاني[٢](٤٧١هـ)، والزمخشري[٣] (٥٣٨هـ)، وغيرهم[٤]، في ذلك، حيث قال الزمخشري: " الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في اسمين، كقولك زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضُرب زيد وانطلق بكر، ويسمى جملة"[٥].

---

[١] الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط:٣، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م)، ١٧/١.

[٢] المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط:١٩٨٢م ،٦٨/١.

[٣] المفصل في العربية، لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م)، ص٣٢.

[٤] ينظر: شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحمد مصطفى القوجوي، تح : إسماعيل اسمعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان – ودار الفكر، دمشق، سوريه، ص١٢

[٥] المفصل في علم العربية، ص٣٢.

وفريق يرى أنهما مختلفان، وأن الجملة أعم من الكلام، وهؤلاء هم سائر النحاة حيث ذهبوا إلى التفريق بين الجملة والكلام ومنهم: ابن هشام في المغني[١]، والرضي الاسترآبادي[٢]، وغيرهم.

وقد اختار الإمام السالمي ما ذهب إليه ابن هشام، إذ قال: " فالجملة أعم من الكلام عموماً مطلقاً؛ فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً، ووجه ذلك أنه يشترط في الكلام أمران أحدهما: وجود التركيب الإسنادي، وثانيهما: حصول الفائدة للسامع، ولا يشترط في الجملة إلا الشرط الأول"[٣].

ومما سبق يظهر لدى الباحث، أن الجملة أعم من الكلام، لما ذكره الإمام السالمي من التفريق بين الكلام والجملة.

---

[١] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح: أ.د. صلاح عبدالعزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م)، ٥٠٥/٢.

[٢] شرح الرضي على الكافية، تح: الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط: (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م)، ٣١/١، وينظر: شرح الرضي لكافية ابن حاجب، تح: الدكتور يحيى بشير المصري، الطبعة الأولى: (١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، ١٨/١.

[٣] شرح بلوغ الأمل، ١٠٣/١.

٢- إضافة حيث إلى الجملة:

اختلف النحاة في إضافة (حيث) إلى المفرد، إلى قولين، وفيما يأتي بيان ذلك:

القول الأول: إضافتها إلى الجملة واجبة ولازمة، ولا يجوز إضافتها إلى المفرد، والأكثر إضافتها إلى الجملة الفعلية، وقلة إضافتها إلى الجملة الاسمية. وهذا القول قول جمهور النحاة[١]، وقد ذكر القوجوي أن إضافتها إلى المفرد شاذ[٢].

القول الثاني: جواز إضافتها إلى المفرد ، وهو رأي الكسائي[٣]، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم *** ببيض المواضي حيث ليّ العمائم[٤].

قال ابن هشام في أوضح المسالك: " ولا يقاس عليه، خلافا للكسائي" [٥].

---

[١] ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، الأنصاري، المصري (٧٦١هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا –بيروت، ١٢٥/٣، و المغني اللبيب، ٥٥٦/٢، وشرح قواعد الإعراب، ص٣٠.

[٢] شرح قواعد الإعراب، ص٣٠.

[٣] ينظر: رأي الكسائي في أوضح المسالك، ١٢٥/٣.

[٤] البيت من الطويل :

وهو للفرزدق، ورد في شرح شواهد المغني، للإمام السيوطي، تصحيح : الشيخ محمد محمود التلاميد الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، ٣٨٩/١، وأوضح المسالك، ١٢٥/٣، وخزانة الأدب ولب لباب العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي المصرية، الطبعة الثالثة، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، ٥٥٣/٦، والشاهد فيه: (حيث لي العمائم)، حيث أضاف (حيث) إلى اسم مفرد، وهو شاذ لا يقاس عليه خلافا للكسائي، ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، (ط:١، ١٣٧٥هـ-١٩٥٥م)، ٨٠/٢.

[٥] أوضح المسالك، ١٢٥/٣.

وفي شرح قواعد الإعراب : " وعند إضافته إلى المفرد يعربه بعض النحاة لزوال علة البناء، وهي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على البناء لشذوذ الإضافة إلى المفرد"[1].

وقد اختار الإمام السالمي قول الجمهور، إذ قال " وإضافتها إلى الجملة واجبة، ولا يشترط في ذلك كونها ظرفية؛ إذ لا ملجأ لها عنه... فتقول : جلست حيث جلس زيد، وحيث زيد جالس، فتضاف إلى الجملتين كما مثلنا "[2].

ومما سبق يظهر قول الجمهور هو الأصوب؛ لأن الإجماع انعقد على إضافة حيث إلى الجمل، فيستصحب الإجماع في مسائل الخلاف كما هو مقرر، كما أنه يلزم من يجر الاسم بعد (حيث) أن يعربها؛ لأنها ما بنيت إلا من أجل افتقارها إلى الجملة بعدها، فكيف يجر الاسم بعدها ؟!.

---

[1] شرح قواعد الإعراب، ص٣٠.

[2] شرح بلوغ الأمل، ١/١٣١.

٣- الجملة الواقعة صلة لموصول اسمي أو حرفي:

اختلف النحاة في المحل أهو للموصول وحده دون صلته أم للموصول مع صلته ؟

جاء في المغني: من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، "الجملة السادسة : الواقعة صلة لاسم أو حرف؛ فالأول نحو : (جاء الذي قام أبوه) فالذي في موضوع رفع، والصلة لا محل لها، وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول مع صلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة، والحق ما قدمت لك"[١].

وقيل إن المحل للموصول مع صلته، وهو قول أبي البقاء[٢](٦١٦هـ).

وفي شرح قواعد الإعراب: جاء في إعراب المثال (جاءني الذي قام أبوه): "والموصول مع صلته في محل الرفع فاعل (جاء)؛ لأن الصلة مع موصولها لا يكون إلا مفرداً، نصّ عليه صاحب (الإقليد)، أو لحرف عطف على اسم، وإذا عطف المظهر على المظهر المجرور جاز ذكر الجار وحذفه"[٣].

وقد اختار الإمام السالمي القول بأن المحل في الموصول الاسمي للاسم وحده دون صلته، وفي الحرفي للموصول مع صلته، لانتفاء الإعراب في الحرف، وأما صلتهما وحدهما فلا محل لها....وأشار بقوله : (والخلف فيها...) إلى ما ذهب إليه أبو البقاء من أن المحل للموصول مع صلته، والحق ما قدمت لك، لظهور الإعراب في الموصول وحده"[٤].

---

[١] مغني اللبيب، ٥٤٤/٢.

[٢] اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تح : عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، (ط:١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م)، ١٧٢/٢. وينظر: مغني اللبيب، ٥٤٥/٢.

[٣] شرح قواعد الإعراب، ٤٢.

[٤] شرح بلوغ الأمل، ١٥٦/١.

٤- الاعتراض بأكثر من جملة:

الجملة الاعتراضية هي: " التي تتوسط بين أجزاء الجملة مستقلة لتقرر معنى يتعلق بها أو بأحد أجزائها "[١]، فهي " جملة المناسبة للمقصود بحيث تكون كالتوكيد له، أو على التنبيه على حال من أحواله"[٢]، وتقع " بين جزئي صلة، أو إسناد أو شرط، أو قسم، أو إضافة، أو جر، أو صفة وموصوفها، أو حرف ومدخوله"[٣].

ولا خلاف بين النحويين في جواز الاعتراض بالجمل؛ لأنه " جارٍ عند العرب مجرى التوكيد"[٤]، فهو يؤدي وظيفة معنوية مهمة للجملة[٥]، ولكنهم اختلفوا في عدد الجمل التي يجوز الاعتراض بها.

فقد ذهب جمهور النحاة إلى القول بجواز الاعتراض بأكثر من جملة، من هؤلاء الزمخشري[٦](٥٣٨هـ)، وابن مالك[٧](٦٧٢هـ)، وابن هشام[٨](٧٦٢هـ)، وغيرهم.

---

(١) الأمالي النحوية، لابن حاجب، تح: د. هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، دار الكتب، (ط: ١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م)، ١٦/٤.

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى: (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م)، ١٦١٣/٣.

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ – ١٩٩٨م)، ٥٠/٣.

(٤) الخصائص : ٣٣٦/١.

(٥) الخلاف النحوي في الباب الثاني من كتاب "مغني اللبيب" لابن هشام الأنصاري، حنين عبدالله محمد الشنقيطي، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٩هـ – ١٤٣٠هـ ، ص ١٦.

(٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم جار الله الزمخشري، تح: الشيخ عادل احمد عبد الجواد وآخرين، مكتبة العبيكان الرياض، (ط:١، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م)، ٤٧٩/٢.

(٧) شرح التسهيل، لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر ، (ط:١،١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، ٣٧٨/٢.

(٨) المغني : ٣٧٩/١.

وورد عن أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ) رأيان في جواز الاعتراض بأكثر من جملة هما:

الأول: وافق فيه جمهور النحاة القائلين بجواز الاعتراض بأكثر من جملة، نقل هذا عنه تلميذه ابن جني (٣٩٢هـ)، في الخصائص إذ قال : " وأنشدنا أبو علي :

أراني – ولا كفران لله – أيّةً *** لنفسي قد طالبت غير منيل[١]

ففي هذا اعتراضان، أحدهما :" ولا كفران لله" والآخر قوله: " أية" أي أوتيت لنفسي أية، معناه رحمتها ورققت لها، فقوله : أوتيت لها، لا موضع لها من الإعراب"[٢].

الثاني: منع الاعتراض بأكثر من جملة كما نقل عنه ابن مالك حيث قال في التسهيل: "وزعم أبو علي أن الاعتراض لا يكون إلا بجملة وحدة"[٣]، وابن هشام في المغني :" وزعم أبو علي علي أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر:

أراني – ولا كفران لله – أيّةً *** لنفسي قد طالبت غير منيل[٤]

أن أية وهي مصدر (أتيت له) إذا رحمته ورفقت به لا ينتصب بأويت محذوفة، لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم (لا) أي: ولا أكفر الله رحمة مني بنفسي، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول..."[٥].

---

[١] البيت من الطويل وهو لابن الدمينة في ديوانه ٨٦، وبلا نسبة في الخصائص،٣٣٧/١، وهمع الهوامع، ١٤٧/١

[٢] الخصائص ٣٣٨/١.

[٣] شرح التسهيل: ٣٧٨/٢

[٤] البيت من الطويل وهو لابن الدمينة في ديوانه ٨٦.

[٥] المغني : ٥٢٨/٢.

وقد اختار الإمام السالمي جواز الاعتراض بأكثر من جملة، واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ[1]﴾، إذ قال: " فإن (اشكر لي) معمول ل:(وصينا)، وجملة (حملته) من الفعل والفاعل، وجملة (وفصاله في عامين) من المبتدأ وخبره، معترضتان بين الفعل ومعموله، ونحو: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا﴾(آل عمران٣٦)، فجملة (وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا) معطوفة على (إِنِّي وَضَعْتُهَا) وما بينهما من الجملة الاسمية وهي (وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ)، والجملة الفعلية وهي (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى) معترضتان بين المعطوف والمعطوف عليه، والله تعالى أعلم"[2].

والذي يظهر لدى الباحث مذهب الجمهور وهو جواز الاعتراض بأكثر من جملة، لأنه لا يوجد مانع من الاعتراض بأكثر من جملة بل إن الجملة الاعتراضية كما قال ابن هشام: يؤتى بها لتوكيد المعنى وتقويته وتحسينه[3]، ولا فرق بين أن يكون ذلك بجملة أو أكثر بل العكس زيادة الجمل هي زيادة للتوكيد وتقوية للمعنى، وكذلك أيضا ورود الشواهد المؤيدة لذلك ولاسيما القرآن الكريم والشعر.

---

[1] لقمان: ١٤

[2] شرح بلوغ الأمل، ١/١٦٥-١٦٧.

[3] المغني : ٢/٥١٩.

٥- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب:

في المثال: (جاء زيد وقعد عمرو)

فجملة (جاء زيد) جملة مستأنفة، وجملة (قعد عمرو) إذا قدرنا الواو قبلها عاطفة فإنها ستكون جملة معطوفة على جملة مستأنفة، وفي هذه الحالة ليس لها محل من الإعراب، وأما إن قدرنا الواو للحال؛ فإنها ستكون جملة في محل نصب على الحال[١].

وقد اختلف النحاة في اقتران واو الحال بـ (قد) ، جاء في الجنى: " والأكثر اقترانه بـ (قد)، نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس"[٢].

قال الإمام السالمي: ليس لها محل من الإعراب؛ لأنها معطوفة على جملة مستأنفة ما لم تقدر الواو للحال فتكون (قد) هنالك مضمرة على الأصح، فتنصب الجملة في محل نصب على الحال"[٣].

---

[١] ينظر: المغني، ٥٤٥/٢، وشرح قواعد الإعراب، ٥٦.

[٢] الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تح : د. فخر الدين قباوه، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، (ط:١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م)، ١٦٣.

[٣] شرح بلوغ الأمل، ١٧٨/١.

٦- **إذا الفجائية هل تختص بالجملة؟:**

إذا الفجائية هي كما يقول خالد الأزهري –في حديثه عن مواضع جواز كسر همزة (إن) وفتحها– :" الموضع الثاني : أن تقع بعد (إذا الفجائية) نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد، والمراد بها الهجوم والبغتة، تقول: فاجأني كذا إذا هجم عليك بغتة، والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة"[١].

ولا يليها عند جمهور النحاة إلا الجملة الاسمية، فهي تختص بها[٢]، تقول: نظرتُ إلى السماء فإذا البدرُ مضيءٌ.

وأجاز بعضهم أن تليها الجملة الفعلية واشترط أن تكون مقرونة بـ (قد)، من هؤلاء الأخفش الأوسط، حيث نقل عن العرب ذلك[٣]، نحو : خرجْتُ فإذا قد قامَ زيدٌ، وكذلك أبو حيان[٤](٧٤٥هـ)، حيث إنه برز مذهب هذا الفريق في إجرائه الفعل المقرون بـ (قد)، مجرى الجملة الاسمية، بمعاملة العرب له معاملة الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه، فكما يقال : جاء زيد وهو يضحك، يقال : جاء زيد وقد ضحك.

وأما الكسائي[٥] فأجاز ذلك مطلقاً دون أن تقترن بشيء، نحو : خرجْتُ فإذا قامَ زيدٌ.

---

[١]شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)، ٢١٨/١.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ، ١٢٢/١، والجنى الداني، ص٣٧٣، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، تح: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، ط: (٢٠٠٥م)، ص٨٨.

[٣] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ١٣٤/٢. وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ص٦٢.

[٤] التذييل والتكميل، ٣٠٦/٦.

[٥] ينظر: رأي الكسائي في حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب، للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، المطبعة المحمدية، (١٣٥٨هـ)، ٤٧٨/١.

ويظهر لي أن ما ذهب إليه الكسائي يوقعنا في إشكال وهو عدم التفريق بينها وبين (إذا) الشرطية؛ لأن (إذا) الشرطية تختص بالجملة الفعلية، كما أن السامع حين نقول: خرجْتُ فإذا قامَ زيدٌ، فإنه ينتظر منّا جواباً يتم مضمونها، مثلا: خرجْتُ فإذا قامَ زيدٌ سلمتُ عليه، وعليه فإن (إذا) تحتاج في هذه الحالة إلى جواب.

وقد صحح الإمام السالمي اختصاصها بالجملة الاسمية، إذ قال عنها:" فتختص بالجمل الاسمية على الأصح، فلا تحتاج إلى جواب بخلاف الشرطية"[١].

والذي يظهر لدى الباحث مما سبق، أنها تختص بالجملة الاسمية كما هو مذهب الجمهور، ويجوز أن يأتي بعدها الفعل شريطة أن يكون مقروناً بـ(قد)، لأنه باقتران (قد) حصل الفرق بين (إذا) الفجائية و(إذا) الشرطية ، كما قال ابن هشام في المغني: " ووجهه أن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصّة بالفعلية، والفرق حاصل بـ (قد) إذ لا يقترن الشرط بها، ولا يحتاج لجواب."[٢].

---

[١] شرح بلوغ الأمل،٦٧/٢.

[٢] مغنى اللبيب، ١٧٥/١.

ثانيا : اختياراته في المسائل الواردة في المواهب السنية على الدر البهية : وفيه مسألة واحدة:

- **(ما) المصدرية ووصلها بالجملة :**

اختلف النحاة في وصل (ما) المصدرية بالجملة، فقيل توصل بالفعل، وقيل توصل بالجملة وهؤلاء اتفقوا على وصلها بالجملة الفعلية واختلفوا في وصلها بالجملة الاسمية، فمنهم من جوز وصلها بالاسمية، وهو قليل، ومنهم من منع ذلك، وفيما يأتي بيان ذلك:

أولاً: أن (ما) المصدرية توصل بالفعل:

جاء في شرح الكافية : " أما (ما) فتوصل بالفعل المتصرف، إذا الذي لا يتصرف لا مصدر له، حتى يؤول الفعل مع الحرف به، ولا توصل بالأمر، لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول به (ما) مع الفعل، ما أفاده (ما) مع ذلك الفعل، وإلا فليسا مؤولين به، ألا ترى أن معنى (....لما رحبت) وبرحبها شيء واحد..."[1].

ثانياً: أن (ما) المصدرية توصل بالجملة، وهؤلاء اختلفوا، هل يكون وصلها بالجملة الفعلية دون الاسمية أم يجوز وصلها بالجملة الاسمية أيضاً ؟

عند سيبويه([2]) توصل بالجملة الفعلية، وقد ذكر قوله الرضي بيد أنه رجح جواز وصلها بالاسمية، إذ يقول: " وصلة (ما) المصدرية، لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوز غيره أن تكون اسمية أيضا وهو الحق، وإن كان ذلك قليلا"[3].

---

[1] شرح الرضي لكافية ابن حاجب، ص١٣٨٢.

([2]) الكتاب، ٤١٠/١.

[3] المرجع السابق، ص١٣٨٣.

وجاء في المساعد: " (وتوصل بجملة اسمية على رأي) هو مذهب طائفة منهم: الأعلم الشنتمري، وأحد رأيي ابن عصفور[١].

وأجاز ابن جني كون صلتها جاراً ومجروراً، فيجوز على مذهب : ما خلا زيدٍ، وما عدا زيدٍ، بالجر و(ما) مصدرية[٢].

وقد اختار الإمام السالمي وصلها بالجملة دون تحديد نوعها، إذ قال: " لأن (ما) المصدرية لا يجوز وصلها إلا بالجمل على الأصح "[٣].

---

[١] ينظر آراؤهم في: المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، (ط:٢، ١٤٢٢هـ –٢٠٠١م)، ١٧٣/١

[٢] ذكر ذلك الرضي في شرح الكافية، ص١٣٨٣. إلا أن في اللّمع لابن جني، لم يجوز ذلك قال: (فإن قلت ما خلا زيداً نصبت مع (ما) لا غير، قال الشاعر:

ألا كل شيء ما خلا الله باطل *** وكـــل نعيم لا محالـة زائـل

ينظر: اللّمع لابن جني، ص١٥٤.

[٣] المواهب السنية، ص١٤٤.

- **اختيارات الإمام السالمي في الأدوات النحوية:**

أولاً : المسائل الواردة في شرح بلوغ الأمل، وفيه خمس مسائل:

١ – (أل) في الحمد[١] :

اختلف العلماء في (أل) من قولك (الحمد لله)، هل هي هنا للعهد؟ أم للاستغراق؟ أم للجنس؟، قيل أنها للعهدية[٢]، وقيل أنها للاستغراق، وقيل أنها للجنس، وقد رجح هذا القول الزمخشري، ومنع كونها للاستغراق، إذ قال: " وهو تعريف الجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أنّ الحمد ما هو، والعراك ما هو، من بين أجناس الأفعال، والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم"[٣].

واختار الإمام السالمي أن (أل) للاستغراق[٤]، واستدل بقوله تعالى : (وما بكم من نعمة فمن الله)[٥].

---

[١] ذكر الإمام السالمي في المواهب السنية القول الذي اختاره في شرح بلوغ الأمل دون الخوض في التفاصيل، ينظر المواهب السنية، ص٢٥.

[٢] ينظر : شرح بلوغ الأمل، ٥٤/١.

[٣] الكشاف، ٤٩/١.

[٤] شرح بلوغ الأمل، ٥٤/١.

[٥] النحل: ٥٣.

٢- (لمّا) : (**هل تختص بالماضي عندما تكون حرف وجود لوجود ؟**).

(لما) تأتي على ثلاثة أوجه[١]:

الوجه الأول: هي التي تجزم الفعل المضارع، وهي حرف نفي تدخل على المضارع فتجزمه.

الوجه الثاني: هي التي تأتي بمعنى (إلا)، ولها موضعان : أحدهما بعد القسم، نحو: نشدتك بالله لما فعلت، وثانيهما بعد النفي نحو : ((وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا)) أي وما كلّ ذلك إلا متاع الحياة الدنيا.

الوجه الثالث: التعليقية، وهي حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول :حرف وجود لوجود، بالدال، والمعنى قريب، (لما جاء زيد جاء عمرو).

و "الفرق بين أقسام (لمّا) الثلاثة، من جهة اللفظ، أن الجازمة لا يليها إلا مضارع، ماضي المعنى، والتي بمعنى (إلا) لا يليها إلا ماضي اللفظ، مستقبل المعنى، والتي هي حرف وجوب لوجوب لايليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع منفي بـ (لم)"[٢].

وجاء في رصف المباني أنها : " تكون حرف وجوب لوجوب نحو قولك : لما قمت أكرمتك ولما جئتني أحسنت إليك، هذا إذا كانت الجملتان بعدها موجبتين، فإن كانتا منفيتين كانت حرف نفي لنفي نحو : لما لم يقم زيد لم يقم عمرو، وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفية والثانية موجبة، نحو قولك: (لما لم يقم زيد أحسنت إليك)، وبالعكس إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفية نحو قولك: (لما جاء زيد لم أحسن إليك).

---

[١] الجنى الداني ص ٥٩٢ – ٥٩٤، وشرح بلوغ الأمل، ١/٧٢-٧٤.

[٢] الجنى الداني، ص٥٩٧.

وفيها معنى الشرط أبداً لا يفارقها، ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنىً، أو معنىً دون لفظٍ، نحو ما مثل به"[١].

وقد تأتي بعد (لما) (أن) نحو قوله تعالى: " (فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه)[٢]، و(أن) بعد (لما) زائدة، دخولها كخروجها "[٣].

وقد اختار الإمام السالمي اختصاصها بالماضي، إذ قال في حديثه عن أحد أوجهها وهو حرف وجود لوجود،: " وتختص بالماضي في هذا الوجه على الأصح"[٤].

---

[١] رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تح : أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق ، الطابعة الثانية، ص٣٥٣-٣٥٤.

[٢] يوسف: ٩٦.

[٣] معاني الحروف، للإمام علي بن الحسن الرماني النحوي (٣٨٤هـ)، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية – بيروت، (ط: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م)، ص١٩٠.

[٤] شرح بلوغ الأمل، ٧٢/٢.

٣- حتى :

اختلف النحاة في (حتى) هل تقع حرف عطف؟ وإذا كانت تقع حرف عطف هل تفيد المعية والترتيب كالواو؟

الأول: منعها أن تكون حرف عطف، وأعربوا ما بعدها على إضمار عامل وهو مذهب الكوفيين[١]، يقول ابن هشام : " العطف بـ "حتى" قليلٌ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون نحو جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل"[٢].

الثاني: وهو مذهب سيبويه وغيره من أئمة البصريين، حيث ذهبوا إلى جواز العطف بها، ومثلوا له بـ: قدم الحجاجُ حتى المشاةُ، ورأيت الحجاجَ حتى المشاةَ، ومررت بالحجاجِ حتى المشاةِ، فهذه حرف عطف، تشرك في الإعراب والحكم[٣].

ومن قال بعطفها اختلفوا أتفيد الترتيب كـ (الواو) أم لا ؟ قال المرادي في الجنى:" أن حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو، خلافا لمن زعم أنها للترتيب كالزمخشري"[٤].

واختار الإمام السالمي جواز أن تأتي حرف عطف، إذ قال: " الوجه الثاني من أوجه حتى: أن تكون حرف عطف خلافا للكوفيين فتفيد مطلق الجمع كالواو من غير معية ولا ترتيب على الأصح"[٥].

---

[١] الجنى الداني، ص٥٤٦

[٢] مغني اللبيب ص٨٢

[٣] الجنى الداني، ص٥٤٦.

[٤] المرجع السابق، ص٥٤٩.

[٥] شرح بلوغ الأمل، ٢/ ٧٨.

٤- لن :

اختلف النحاة في (لن) هل تفيد التأبيد ؟

القول الأول: وهو مذهب الجمهور[١] إذ يرون أن (لن) لا تقتضي التأبيد، ومن هؤلاء: ابن مالك[٢]، والرضي[٣] وابن هشام[٤]، والأشموني[٥]، وغيرهم.

القول الثاني: وهو مذهب الزمخشري[٦] إذ يرى أن (لن) تقتضي التأبيد، ومن وافقه[٧].

وقد اختار الإمام السالمي القول الثاني، ووافق الزمخشري، إذ قال : " فالحق ما قاله الزمخشري؛ لقوله تعالى : (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ)[٨] ، وقوله : (وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ)[٩] "[١٠].

---

(١) ارتشاف الضرب ١٦٤٤/٤، وهمع الهوامع ٢٨٧/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ١١٥/٢.

(٣) شرح الكافية، ٣٥/٤.

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى، ص٦٩، والمغني، ٢٨١.

(٥) شرح الأشموني، ٤٠٧/٣.

(٦) الأنموذج في النحو، للزمخشري، تح: د. حسنى عبد الجليل يوسف، القاهرة، (ط: ١٩٩٠م)، ص١٩٠.

(٧) نقل السيوطي في الهمع أن ابن عطية وافقه الزمخشري، ٢٨٦/٢.

(٨) الحج / ٧٣.

(٩) الحج/ ٤٧.

(١٠) شرح بلوغ الأمل، ١٣٤/٢.

٥- **(رُبَّ): هل تتعلق بشيء ؟ :**

اختلف النحاة في تعلق (رب) بشيء، فذهب أكثر النحاة إلى القول بأن (رب) تتعلق بشيء، وذهب بعضهم إلى القول بأنها لا تتعلق بشيء، وفيما يأتي تفصيل ذلك :

القول الأول: إلى القول بأن رب تتعلق بشيء، حيث ذهب الجمهور إلى أنها تتعلق بالفعل كسائر حروف الجر غير الزوائد[١].

القول الثاني : وذهب الرماني وابن طاهر إلى أن (رب) لا تتعلق بشيء[٢].

وقد اختار الإمام السالمي القول الثاني، إذ قال في حديثه عن ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر: " الثالث: رب على القول الأصح"[٣]، وتبعه الشيخ يوسف الفارسي في خلاصة العمل شرح بلوغ الأمل، حيث رجح مذهب الإمام السالمي[٤].

---

[١] الجنى الداني،٤٥٣

[٢] ينظر: رأي الرماني وابن طاهر في الجنى الداني، ٤٥٣.

[٣] شرح بلوغ الأمل، ٢٠٣/١.

[٤] خلاصة العمل شرح بلوغ الأمل، ص٦٤.

ثانياً: المسائل الواردة في المواهب السنية : وفيه خمس مسائل :

١ – أدوات نصب الفعل المضارع:

اختلف الكوفيون والبصريون في أدوات نصب الفعل المضارع، إذ ذهب الكوفيون إلى أن نواصب الفعل المضارع عشرة وهي: (أن، ولن، وإذنْ، وكي، ولام كي، ولام الجحود، وحتى، والجواب بالفاء والواو، وأو)[١].

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى أن نواصب الفعل المضارع أربعة، وهي: (أن ولن وكي المصدرية وإذنْ)[٢]، فهذه النواصب تنصب بنفسها دون واسطة، وهذا متفق عليه بين البصريين والكوفيين، وإنما خلافهم في بقية الحروف، فعند الكوفيين تنصب بنفسها دون واسطة، وأما عند البصريين فبقية الحروف ليست ناصبة بنفسها وإنما النصب يكون بعدها (أن) المضمرة وجواباً أو جوازاً.

وقد اختار الإمام السالمي قول البصريين، إذ قال : " ظاهر كلام الناظم أن كلا من هذه النواصب العشرة ينصب الفعل بنفسه، أي بغير واسطة، كما هو مذهب الكوفيين، وقد جرينا على منواله تسهيلا للطالب، وإلا فالحق ما ذهب إليه البصريون من أن هذه النواصب ثلاثة أقسام:

القسم الأول : ما ينصب بنفسه اتفاقا وهو أَنْ فقط.

القسم الثاني : ما ينصب بنفسه على الصحيح وهو : لن وكي وإذن.

---

[١] ينظر: همع الهوامع،٢/٢٩٢، والكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد عبدالباري الأهدل على متممة الآجرومية تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت–لبنان، (ط:١، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)، ص٤٦٠، والممتع في شرح الآجرومية، مالك بن سالم بن مطر المهذري، مكتبة صنعاء الأثرية، (ط:١/ ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م)، ص٥٤.

[٢] والممتع في شرح الآجرومية، ص٥٤

القسم الثالث: ما ينصب بإضمار (أن) بعده على الصحيح وهو بقية العشرة "[1].

[1] المواهب السنية، ٨٥.

٢ - **(إذما):**

اختلف النحاة في حرفية (إذما) واسميتها إلى مذهبين وهما كما يأتي:

المذهب الأول: وهو مذهب سيبويه(١٨٠هـ) ومن تابعه، حيث يرى أن (إذما) حرف، فقد جاء في كتابه : " أنها (إذ) ركبت مع (ما) ففارقتها الاسمية، وصارت حرف شرط مثل (إن)[١].

وممن ذهب إلى حرفية (إذما)، ابن مالك[٢]، وأبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)[٣]، وابن عقيل (٧٦٩هـ)[٤].

المذهب الثاني: وهو مذهب المبرد[٥] (٢٨٦هـ)، وابن السراج[٦] (٣١٦هـ)، وأبي علي الفارسي[٧] (٣٩٩هـ)، ومن تابعهم، ويرى أصحاب هذا المذهب أن (إذما) اسم، فهي باقية على اسميتها مع التركيب، وأنها ظرف زمان، وأن المعنى في (إذما تقم أقم) (متى تقم أقم)، وأن مدلولها من الزمان صار مستقبلاً بعد أن كان ماضياً.

واحتجوا لذلك بأنها قبل دخول (ما) عليها كانت اسماً، والأصل عدم التغيير.

---

[١] الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، (ط:٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ٣/٥٦-٥٧.

[٢]شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك، تح: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، (ط:١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)، ٣/١٦٢٢-١٦٢٣.

[٣] النكت الحسان لأبي حيان الأندلسي،٢٩٢.

[٤] ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد ٣/١٣٩-١٤٠، الجنى الداني ١٩٠-١٩١.

[٥] المقتضب لأبي العباس المبرد، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراق بوزارة الأوقاف، القاهرة (١٣٩٩هـ)، ٢/٤٥-٤٦.

[٦] الأصول ٢/١٥٩.

[٧] الإيضاح العضدي، ١/٣٢١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/١١١١-١١١٢.

وقد اختار الإمام السالمي مذهب سيبويه ومن تابعه، إذ قال: " وإذما وهي حرف شرط على الأصح، ومثالها قول الشاعر:

وإنك إذما تأت ما أنت آمر *** به تلف من إياه تأمر آتيا "[1].

وكذلك صحح ابن مالك مذهب سيبويه ومن تابعه، ورد على من قال باسمية (إذما) حيث قال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه لأنها قبل التركيب حكم باسميتها، لدلالتها على وقت ماض دون شيء آخر يدعي أنها دالة عليه، ولمساواتها بعض الأسماء في قبول بعض العلامات الاسمية كالتنوين والإضافة إليها، والوقوع موقع المفعول فيه نحو {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا}(٢)، وموقع المفعول به نحو: {وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ}[3]، وأما بعد التركيب فمدلولها المجمع عليه معنى معنى المجازاة وهو من معاني الحروف، ومن ادعى أن لها مدلولا آخر زائداً على ذلك فلا حجة له، وهي مع ذلك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت لها قبل التركيب، فوجب انتفاء اسميتها وثبوت حرفيتها، كما ذهب إليه سيبويه "[4].

وقد اعترض على كلام ابن مالك بأنه لا يلزم من تغيير الكلمة عن أحد الزمانين إلى آخر خروجها من معناها بالكلية، بدليل أن الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي وإذا دخل عليه (إن) صار للمستقبل، نحو (إن قام)، ولا يخرج عن كونه فعلا ماضيا، وأن

---

[1] المواهب السنية على الدرة البهية، ص٨٧.

[2] البقرة: ١٢٤.

[3] الأعراف:٦٩.

[4] شرح الكافية الشافية، ١٦٢٢/٣-١٦٢٣.

المضارع موضوع للحال والاستقبال وإذا أدخل عليه (لم) صار للزمان الماضي، ولا يخرج عن كونه فعلا مضارعاً[1].

وظاهر كلام المبرد في المقتضب يخالف ما قيل عنه من اسمية إذما، بل ظاهر كلامه أنها حرف كما ذهب إلى ذلك سيبويه.

قال المبرد: " وهي تدخل للشرط...فمن عواملها من الظروف: أين، ومتى، وأنّى، وحيثما، ومن الأسماء من وما وأي ومهما، ومن الحروف التي جاءت لمعنى: إن، إذما. فيها الحروف والظروف والأسماء لاشتمال هذا المعنى على جميعها، فحروفها في الأصل (إنْ) وهذه كلها دواخل عليها لاجتماعها، وكل باب فأصله شيء واحد، ثم تدخل عليه دواخل؛ لاجتماعها في المعنى ... والمجازاة ب(إذما) وقولك إذما تأتيني آتك، كما قال الشاعر:

إذما أتيت إلى الرسول فقل له *** حقا عليك إذا اطمأن المجلس

وكذلك حروف المجازاة إلا ما كان من (حيثما) و(إذما)، فإن (ما) فيهما لازمة، لا يكونان للمجاراة إلا بهما "[2].

يظهر لدى الباحث أن حرفية (إذما) هو المختار، وذلك من خلال آراء النحاة السابقة، وهذا الترجيح راجع إلى أن خواص الحرفية موجودة فيها، وأن معناها المجازاة والتعليق وهما من معاني الحروف، كما أنها فقدت كل علامات الاسمية، والله تعالى أعلم.

أما بخصوص الاعتراض الذي اعترض به على ابن مالك، وهو أنه لا يلزم من تغيير الكلمة عن أحد الزمانين إلى آخر خروجها من معناها بالكلية، بدليل أن الفعل

---

[1] ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت – لبنان، (ط: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، ص٥٣. وحاشية السجاعي، ص١٨.

[2] المقتضب ٢/٤٥-٤٧.

الماضي موضوع للزمان الماضي وإذا دخل عليه (إن) صار للمستقبل، نحو (إن قام)، ولا يخرج عن كونه فعلا ماضيا، وأن المضارع موضوع للحال والاستقبال وإذا أدخل عليه (لم) صار للزمان الماضي، ولا يخرج عن كونه فعلا مضارعاً[1].

فالرد على ذلك هو أنه لا مقارنة بين (إذما) والفعل الماضي أو الفعل المضارع، وذلك أن الفعل الماضي حين انتقل من المضي إلى الاستقبال لم يفقد علاماته بل على العكس بقيت موجودة حتى في حال انتقاله إلى الاستقبال، وكذلك بالنسبة للفعل المضارع حين ينقل من الحال أو الاستقبال إلى الماضي لا يفقد علاماته، في حين أن الأمر مختلف مع (إذما)، حيث فقدت كل علامات الاسمية، وأخذت علامات جديدة وهي المجازاة والتعليق وهي من علامات الحروف.

وعليه فلا مجال للمقارنة، وهذا ما يؤكد حرفيتها والله تعالى أعلم.

---

[1] ينظر: شرح قطر الندى، ص٥٣، حاشية السجاعي، ص ١٨.

٣- كيفما:

اختلف النحاة في كيفما أهي جازمة أم لا ؟

القول الأول : أنها جازمة، وهو قول الكوفيين، وقطرب[١]، جاء في الكواكب الدرية: "ولا يتقيد الجزم بها عند الكوفيين باتصال ما بها"[٢].

القول الثاني : أنها غير جازمة، وهو قول البصريين[٣].

ولعل الإمام السالمي يرى القول الثاني وهو قول البصريين ويظهر لنا ذلك من خلال تعليقه على من قال بأنها جازمة، إذ قال : " ولم يوجد لها شاهد من كلام العرب مع شدة الفحص عنها"[٤].

---

[١] ينظر : ارتشاف الضرب، ١٨٦٨، والكواكب الدرية، ٥١٦/٢، والممتع في شرح الاجرومية، ص٥٩.

[٢] الكواكب الدرية، ٥١٦/٢.

[٣] ينظر : ارتشاف الضرب، ١٨٦٨، والكواكب الدرية، ٥١٦/٢، والممتع في شرح الاجرومية، ص٥٩.

[٤] المواهب السنية، ٨٩.

٤- إمّا :

اختلف النحاة في (إمّا) أهي عاطفة أم لا ؟ وهذا الخلاف إنما هو في (إمّا) الثانية نحو قولك : (قام إمّا زيد وإمّا عمرو)، ولا خلاف في أن (إمّا) الأولى غير عاطفة؛ لأنها بين الفعل ومرفوعه، وذلك واضح[١]، وقد اختلفوا في ذلك إلى قولين وهما كما يأتي:

القول الأول: أن (إمّا) حرف من حروف العطف، عند أكثر النحويين، كما نقل عنهم ابن مالك[٢]، وممن ذهب إلى هذا القول الرماني حيث قال في رصف المباني:" والصحيح أنها حرف عطف وهو نص الصَّيْمري في تبصرته (لأنه قال: وإنما دخلت (إما) الأولى لتؤذن أن الكلام مبني على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تنبئ بأن (إما) الثانية هي الأولى) قال : (لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام؛ لأنه فاسد، لأن الواو مشركة لفظا ومعنى، والكلام الذي فيه إما ليس على ذلك بل على المخالفة من جهة المعنى) "[٣].

قال المرادي : " واستدل الرماني على أنها عاطفة، بأن الواو للجمع، وليست هنا كذلك، لأنا نجد الكلام لأحد الشيئين، فعلم أن العطف لـ(إمّا)"[٤]، وقال أيضاً " قلت: عند سيبويه إما من حروف العطف، فحمل بعضهم كلامه على ظاهره، وقال الواو رابطة بين إما الأولى وإما الثانية،... وتأوّل بعضهم كلام سيبويه بأن (إما) لمّا كانت صاحبةَ المعنى، ومخرجةَ الواو عن الجمع، والتابع يليها، سمّاها عاطفة مجازاً "[٥].

---

[١] الجنى الداني، ص٥٢٨.

[٢] المرجع السابق، ص٥٢٨-٥٢٩.

[٣] رصف المباني، ص١٨٣.

[٤] الجنى الداني، ص٥٣٠.

[٥] المرجع السابق ص٥٣٠.

القول الثاني: أن (إمّا) ليست حرف عطف، وإنما الواو التي قبلها هي العاطفة، نقل ابن عصفور اتفاق النحويين في ذلك قال: "وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها"[١]، وهو اختيار ابن مالك[٢] ونقل عن يونس وأبو علي وابن كيسان، أنها ليست عاطفة ثم قال: " وبه أقول تخلصا من دخول عاطف على عاطف، ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها يشبه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها : لا زيد ولا عمرو فيها، و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فلتكن إما كذلك"[٣]، وهو قول السخاوي في المفضل شرح المفضل[٤].

وقد اختار الإمام السالمي القول الثاني إذ قال: " والتحقيق أن الواو قبلها هي العاطفة"[٥].

ومما سبق يترجح لدى الباحث أن الواو التي قبل (إما) هي العاطفة، وذلك لعدة اعتبارات :

١- كما ذكر ابن مالك، أنها للتخلص من دخول عاطف على عاطف.
٢- وكذلك لأن وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها يشبه بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها كقولهم : لا زيد ولا عمرو فيها، حيث إن (لا) ليست عاطفة بإجماع، فلم لا تكون إما مثلها.

---

[١] الجنى الداني، ص٥٢٨.

[٢] الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، لمحمد أحمد عبد الباري الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية (ط:١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م)، ص٥٥٤.

[٣] الجنى الداني، ص٥٢٩.

[٤] المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)، على محمد السخاوي، تح د. يوسف الحشكي، عمّان، وزارة الثقافة، (ط: ٢، ٢٠٠٢م)، ص٢٠٨.

[٥] المواهب السنية ص١١٦.

٣- إذا قلت قام إما زيد وإما عمرو لم يخل أن تكون الأولى عاطفة وهذا باطل؛ لأن وقوع حرف العطف قبل المعطوف عليه في غير الواو غير جائز، أو الثانية وذلك أيضا باطل لاجتماعها مع الواو، وقد تحقق أن الواو هي العاطفة[١].

[١] المفضل في شرح المفصل، ص ٢٠٨.

٥ – (خلا وعدا وحاشا):

اختلف النحاة في (خلا وعدا وحاشا) إذا سبقت بـ (ما) المصدرية، أيجر بعدها المستثنى ؟

القول الأول : يرى أن (خلا وعدا وحاشا) إذا سبقت بـ (ما) المصدرية جاز الجر، وقال ابن هشام " وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني : أنه يجوز الجر على تقدير (ما) زائدة"[١]، وقال أيضاً: " فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجار بل بعدها... وإن قال بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه"[٢].

القول الثاني : يرى أن (خلا وعدا وحاشا) إذا سبقت بـ (ما) المصدرية وجب النصب والجر بعدها شذوذا، وهو قول : ابن هشام[٣]، والسيوطي[٤]، والمرادي[٥] وغيرهم.

وقد اختار الإمام السالمي القول الثاني، وهو أن (خلا وعدا وحاشا) إذا سبقت بـ (ما) المصدرية وجب النصب للمستثنى ولم يجز الجر إلا شذوذا، واحتج بأن ما المصدرية لا يجوز وصلها إلا بالجمل على الأصح، ثم قال بعد ذلك : " وظاهر كلام الناظم التسوية بين النصب والجر في هذه الأدوات بعد تقدم ما عليها بقوله : (والنصب أيضا جائز) إلى آخره، حيث ذكر الأفعال المذكورة بما وليس الأمر كذلك، بل الحق ما قدمت فلا تغفل"[٦].

---

[١] ينظر: آراؤهم في الجنى الداني٤٣٦، والمغني،١٨٣/١، وهمع الهوامع، ٢١٣/٢.

[٢] المغني، ١٨٣/١.

[٣] المرجع السابق، ١٨٣/١.

[٤] همع الهوامع ٢١٣/٢.

[٥] الجنى الداني، ٤٣٦.

[٦] المواهب السنية، ١٤٤.

- **اختيارات الإمام السالمي في العوامل النحوية:**

أولاً: المسائل الواردة في شرح بلوغ الأمل : وفيه مسألة واحدة

- رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور:

اختلف الكوفيون والبصريون في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور، فقد فصل الأنباري هذه المسألة في كتابه الإنصاف في مسائل الخلاف، حيث ذكر أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحلَّ، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك : (أمامَكَ زيدٌ)، و(في الدار عمرو)، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش، والمبرد من البصريين، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه، وإنما يرتفع بالابتداء[١].

واختار الإمام السالمي الرفع على الفاعلية، إذ قال بعد ذكر المسألة : " الأول وهو الراجح عند الحذاق من النحويين كابن مالك، الرفع على الفاعلية، لنيابة الجار والجرور عن (استقر) أو (مستقر) محذوفاً، وحجته في ذلك أن الأصل عدم التأخير)[٢]، وقال في موضع آخر: (ويجوز رفعهما على الفاعلية بالظرف لاعتماده وهو الراجح، ويجوز أن يكون مبتدأ على حسب التقديم والتأخير)[٣].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، (ط:١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م)، ١/٥٥.

[٢] شرح بلوغ الأمل، ١/٢١١.

[٣] المرجع السابق، ١/٢١٤.

ثانياً: المسائل الواردة في المواهب السنية : وفيه أربع مسائل :

١- رافع المبتدأ ورافع الخبر:

اختلف الكوفيون والبصريون في رافع المبتدأ ورافع الخبر، فذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، نحو (زيد أخوك، وعمرو غلامك)[١].

وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه[٢]:

- قيل يرتفع بالابتداء وحده.
- وقيل يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا.
- وقيل يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يترفع بالابتداء.

وقد اختار الإمام السالمي القول بأن رافع المبتدأ بالابتداء ورافع الخبر بالمبتدأ، إذ قال: " أصحها أن رفع المبتدأ بالابتداء ورفع الخبر بالمبتدأ"[٣].

ولا يرى الباحث وجود فائدة يعول عليها في هذا الخلاف، فهو خلاف لفظي كما قال الأشموني[٤].

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٤٤

[٢] المصدر السابق ص٤٤.

[٣] المواهب السنية على الدر البهية، ص١٠٠.

[٤] شرح الأشموني، ٩٠/١.

٢ - ناصب المستثنى:

الاستثناء : هو خروج ما توهم اندراجه أي دخوله في حكم المستثنى منه[١]، يقول الإمام السالمي: " فبهذا التعريف يدخل المستثنى والمتصل والمنقطع، فالأول : وهو ما كان المستثنى من جنس المستثنى منه نحو ما جاء القوم إلا خالداً، فـ (خالداً) مستثنى، وهو من جنس القوم المستثنى منهم.

والثاني : نحو جاء القوم إلا حماراً، فـ (حماراً) مستثنى وهو منقطع عن القوم المستثنى منهم"[٢].

وقد اختلف النحاة في ناصب المستثنى إلى أقوال كثيرة ذكرها صاحب الجنى الداني في حروف المعاني، وهي كما يأتي[٣]:

القول الأول: أن ناصب المستثنى هو (إلا) اختار هذا القول ابن مالك وقال: وهو مذهب سيبويه، والمبرد[٤].

القول الثاني: أن الناصب ما قبل (إلا) من فعل أو غيره بتعدية (إلا)، وهو مذهب سيبويه والفارسي وجماعة، وقال الشلوبين: هو مذهب المحققين[٥].

---

[١] المواهب السنية، ص١٤٠.

[٢] المرجع السابق، ص١٤٠.

[٣] هذه الأقوال مذكورة في عدة كتب، ينظر: معاني الحروف، ص١٨٤-١٨٥، والجنى الداني، ص٥١٦-٥١٧، وأوضح المسالك،٢/٢٥٤-٢٥٥.

[٤] ينظر: آراؤهم في أوضح المسالك،٢/٢٥٤.

[٥] ينظر: آراؤهم في الجنى الداني، ص٥١٦-٥١٧، وأوضح المسالك،٢/٢٥٤.

القول الثالث: أن الناصب ما قبل (إلا) مستقلاً وهو مذهب ابن خروف، قال المرادي : "واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه"[١].

القول الرابع: أن الناصب (أستثني) مضمراً بعد (إلا)، وهو مذهب الزجاج.

القول الخامس: أن الناصب (أن) مقدرة بعد (إلا) فلو قلت مثلاً: قام القوم إلا زيداً فالتقدير على هذا القول هو (إلا أن زايداً لم يقم)، حكاه السيرافي عن الكسائي[٢]، وفيه تكلف لا مقتضى له[٣].

القول السادس: أن الناصب (إن) المكسورة المخففة مركباً منها ومن (لا) (إلا)، حكاه أيضا السيرافي عن الفراء، وذكره الرماني في معاني الحروف: " وقال الفراء : الأصل في (إلا) إن لا فأسكنت النون وأدغمت في اللام"[٤]، وهو أشد تكلفا عن سابقه[٥].

القول السابع : أن الناصب له مخالفته للأول، نقل عن الكسائي.

القول الثامن : أن المستثنى ينتصب عن تمام الكلام فالعامل فيه ما قبله من الكلام، بدليل قولهم: القوم إخوتك إلا زيداً، وليس هنا فعل، ولا يعمل عمله.

وقد اختصر المرادي في كاتبه حروف المعاني هذه الأقوال واستبعد أغلبها، حيث قال: "وهذه الأقوال أكثرها ظاهر البعد، وأظهرها الأول والثاني"[٦].

---

[١] ينظر: رأي ابن خروف في، ارتشاف الضرب،١٥٠٦، والجنى الداني، ص٥١٦.
[٢] ينظر: معاني الحروف، ص١٨٤، والجنى الداني، ص٥١٦.
[٣] أوضح المسالك، ٢/٢٥٤.
[٤] معاني الحروف،ص١٨٤.
[٥] أوضح المسالك، ٢/٢٥٤.
[٦] الجنى الداني، ص٥١٧.

وقد اختار الإمام السالمي القول الأول، إذ قال : " واختلف في الناصب له، والأصح أنه (إلا)"[1].

ومن خلال ما سبق يرى الباحث أن الناصب في المستثنى هو (إلا)، لأن الأقوال الأخرى فيها تكلف وقد ردت من قبل النحاة.

كما أن القول بأن الفعل الذي سبق (إلا) هو الناصب هذا ضعيف أيضاً لأنه قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً، كما تقول : (القوم إخوتك إلا زيداً)[2].

---

[1] المواهب السنية، ص ١٤٢.

[2] أوضح المسالك، ٢/٢٥٤.

٣- العامل في التابع :

اختلف النحاة في العامل في التابع، أهو التبعية أم أن التبعية ليست عاملاً ؟ وفيما يأتي بيان ذلك:

القول الأول: أن العامل في التابع هو التبعية، وهو مذهب الخليل والأخفش والسهيلي[١].

القول الثاني: أن العامل في التابع ليست التبعية، لأن التبعية ليست عاملا[٢]، وهو مذهب الجمهور حيث ذهبوا إلى أن العامل في النعت والتوكيد وعطف البيان هو نفس العامل في متبوع كل واحد منها، وأما البدل فالعامل فيه محذوف مماثل للعامل في البدل منه، وذهب المبرد أن عامل البدل في العامل في المبدل منه، ونسب هذا إلى سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خروف، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لكن على أنه نائب عن آخر محذوف، لا على استقلاله بذلك فهو عامل المبدل منه استقلالا وفي البدل على سبيل النيابة، وأما عطف النسق فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المعطوف لكنه عمل في المعطوف بواسطة الحرف العاطف، وقال قوم : العامل في عطف النسق هو حرف العطف، وقال قوم: العامل فيه محذوف[٣].

وقد اختار الإمام السالمي القول بأن العامل للتبعية هو العامل للمتبوع، إذ قال:" وذهب غيرهما – أي الأخفش والسهيلي– إلى أن الخافض للتبعية هو الخافض للمتبوع،

---

[١] ينظر: آراؤهم في أوضح المسالك، ٢٩٩/٣ ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للإمام جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان، (ط:١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م)، ص١٦٨. ، والمواهب السنية، ص١٥٤.

[٢] شرح شذور الذهب، ١٦٨

[٣] أوضح المسالك ٢٩٩/٣

فكريم مثلا من قولنا: مررت برجل كريم مخفوض بالباء وهو الراجح، وما ذهب إليه الأخفش والسهيلي طريقة مرجوحة"[1].

[1] المواهب السنية، ص١٥٤.

٤ – العامل في المضاف إليه:

اختلف النحاة في العامل في المضاف إليه، ونشأ عن هذا الخلاف أربعة أقوال، وهي كما يأتي:

القول الأول: أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه، وهو قول سيبويه، ورجحه المتأخرون، ومنهم ابن عصفور[١] واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو: درهمك، وكتابي، ودیناره، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه[٢].

القول الثاني: أن الجار هو الإضافة، وإليه ذهب الأخفش[٣] والسهيلي وأبو حيان[٤].

القول الثالث: أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام، وهو قول الزجاج[٥].

القول الرابع: أن الجار للمضاف حرف جر مقدر، وإليه ذهب الزجاج وابن حاجب[٦] ، ويرده أنّا لا نجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلقاً يتعلق به[٧]، وقال ابن عصفور: " وذلك باطل لأن ذلك يؤدي إلى حذف حرف الجر وإبقاء عمله، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو نادر كلام"[٨].

---

[١] شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، دار الكتب العليمة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ–١٩٩٨م)، ١٧١/٢.

[٢] ينظر: شرح جمل الزجاجي، ١٧١/٢،وأوضح المسالك، ٨٤/٣، وهمع الهوامع، ٤١٢/٢.

[٣] ينظر: همع الهوامع ٤١٢/٢.

[٤] ينظر: رأي السهيلي وأبو حيان في أوضح المسالك، ٨٤/٣

[٥] ينظر: رأي الزجاج في أوضح المسالك، ٨٤/٣

[٦] ينظر : رأي ابن حاجب همع الهوامع، ٤١٢/٢.

[٧] المرجع السابق،٨٤/٣.

[٨] شرح جمل الزجاجي، ١٧١/٢.

وقد اختار الإمام السالمي القول الأول : إذ قال : " ثم إنه يجب جر الثاني وهو جر المضاف إليه كما علمت بالمضاف على الأصح"[١].

ومما سبق يميل الباحث إلى القول الأول؛ لأن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر، فعمل عمله، ويدل له اتصال الضمائر به، ولا تتصل إلا بعاملها[٢].

---

[١] المواهب السنية، ص١٥٨.

[٢] همع الهوامع، ٤١٢/٢.

الفصل الثالث: منهجية الإمام السالمي النحوية

المبحث الأول : نقده ومصطلحاته ومذهبه النحوي

المطلب الأول: نقده اللغوي ومصطلحاته

المطلب الثاني: مذهبه النحوي

المبحث الثاني: التيسير عند الإمام السالمي وزياداته على أصل الكتابين.

المطلب الأول: التيسير عند الإمام السالمي

المطلب الثاني: زياداته على أصل الكتابين

المبحث الأول : نقد الإمام السالمي ومذهبه النحوي

المطلب الأول: نقده اللغوي ومصطلحاته

المطلب الثاني: مذهبه النحوي

المطلب الأول: النقد اللغوي عند الإمام السالمي

- **تعريف النقد اللغوي :**

إن الحديث عن النقد بمفهومه العام حديث سيطول بنا المقام حوله وليس ها هنا موضعه، ولكي لا نشتت الفكرة التي من المفترض أن نصب جل التركيز عليها وهي النقد اللغوي عند الإمام السالمي؛ لذا ارتأيت أن يكون الحديث عن النقد النحوي بمفهومه الخاص.

لقد عرّف النقد اللغوي بعض الباحثين فقال: " أما المراد من النقد اللغوي فهو: تمييز جيد الكلام من رديئه، وصحيحه من فاسده من حيث الوحدات الصوتية والبنية الصرفية والتراكيب النحوية ودلالة الألفاظ واستعمال الجذور وإهمالها"[١].

وفي الحقيقة لا يمكن أن نحصر مفهوم النقد في ثنائيات الجيد والرديء ولا الصحيح والفاسد، بل هو مفهوم أوسع من ذلك، لأن بعض الأمثلة النقدية التي وردت إلينا من علماء اللغة المتأخرين ليس بها صحيح وفاسد، ولا جيد ورديء، ونضرب مثالا لتوضيح هذه المقالة:

قال ابن هشام في المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وجوباً : " ومن ذلك قولهم (من أنت زيد ؟) أي مذكورك زيد، وهذا أولى من تقدير سيبويه (كلامك زيد)"[٢]، ففي هذا المثال ليس به صحيح وفاسد ولا جيد ورديء، وكذلك حين يرجح أحدهم لغة على أخرى، أو يرجح قولا على آخر.

---

[١] النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، حمدى عبد الفتاح السيد بدران، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص (الماجستير)، جامعة الأزهر الشريف،١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م، ص ١٢.

[٢] أوضح المسالك، لابن هشام، ١/١٤٥.

إذن النقد هو مفهوم شامل، ويمكن أن نقول إن مناقشة أي نص سواء أكان نثراً أم شعراً ، أو أي أمر سواء أكان منطوقاً أم إشارة فهو نوع من النقد، ولعل التعريف اللغوي الذي ذكره الزبيدي (نقد الكلام : مناقشته)[١] أقرب إلى ذلك.

والخلاصة أن النقد اللغوي هو كما قال الدكتور نعمة : " فقه لغة النص، واستكشاف أسرارها، وما دفع إليها من ظروف قولية، في ضوء ما نتسلم به من معرفة عامة، ومعرفة لغوية"[٢].

- **نقد الإمام السالمي:**

إن من يقرأ كتاب (شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل)، و كتاب (المواهب السنية على الدرة البهية)، وكلاهما للإمام السالمي، يجد فيهما فكرا نقدياً يستدعي الوقوف عنده، وهذا ليس بغريب عليه، فهو عالم متضلع وتشهد له مؤلفاته في شتى العلوم، لذا جاء هذا المبحث ليسلط الضوء على عقلية الإمام السالمي النقدية والمنهج الذي اتبعه في نقده.

إن الإمام السالمي اتبع في نقده آراء النحويين وتوجيهاتهم للمسائل النحوية منهجاً علمياً دقيقاً، والمتمعن في كتابيه يلحظ ذلك جلياً، بل ويلمح لمنهجه عدة ملامح، من أبرزها ما يأتي:

---

[١] تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي – ت د عبدالعزيز مطر – دار الجيل – ١٣٩٠هـ، مادة نقد.

[٢] النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة رحيم العزاوي، ط:١، جامعة جعفر الصادق، ص ٢٢

- معايير القبول والرد عند الإمام السالمي:

إن من أهم معايير القبول والرد هما السماع والقياس، وقد سبق ذكرهما في موطن سابق، وذكرت أن الإمام السالمي كان يعتمد الأسس البصرية، ولا أرى داعيا لإعادة ما كتب[١].

- **مصطلحات القبول والرد عند الإمام السالمي:**

استخدم الإمام السالمي في نقده لآراء النحاة عدة مصطلحات لبيان موقفه النحوي من تلك الآراء، بيد أن تلك المصطلحات لم تكن ثابتة بل كانت متباينة من حيث القوة والضعف من مسألة إلى أخرى، ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

١- مصطلحات القبول والاستحسان:

والمراد بها الألفاظ والعبارات التي استعملها الإمام السالمي في التعبير عن قبوله واستحسانه لعدد من آراء النحويين وتوجيهاتهم لما يرونه مناسباً أو للمسائل النحوية بشكل عام، ومن تلك الألفاظ:

- (وهو الحق):

استعمله الإمام السالمي في كلامه عن (الحمد) حيث قال: "... وقيل (أل) فيه للعهد، ويجوز أن يكون للجنس، وقيل: للاستغراق قلت **وهو الحق...**"[٢] للدلالة على استحسانه لهذا القول، ولم يتفرد به بل نجد بعض علماء اللغة قد استعمله ومنهم ابن هشام في أوضح المسالك، فقد استعمله في أكثر من موضع عند نقده لآراء النحويين، فقال وهو يعرض لذكر الأوجه التي تخالف (على) فيها (فوق)[٣]: "وتخالفها في أمرين : أنها لا تستعمل إلا

---

١ ينظر : الفصل الأول من هذا البحث، وكذلك مذهب الإمام السالمي النحوي من هذا الفصل.

[٢] شرح بلوغ الأمل، ١/٥٤.

[٣] النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك، د.صبيحة حسن طعيس، و د. سلام حسين علوان، ، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (٦٨) ٢٠١١، ص٣١.

مجرورة بـ(من)، أنها لا تستعمل مضافة، كذا قال جماعة منهم ابن أبي الربيع، وهو الحق"[١].

كذلك استعمله ابن يعيش بصيغة والحق أو الحقيقة، في عدة مسائل من هذه المسائل:

أصل ألف (كلا)[٢]، والمبتدأ والخبر بعد (لو)[٣]، وغيرها من المسائل[٤].

- ومثله (التحقيق):

استعمل الإمام السالمي هذا اللفظ للدلالة على استحسان الرأي الذي يقول: إن الواو في (وأَمَّا) هي العاطفة وليس (أَمَّا)، حيث يقول : " (وأَمَّا) بفتح الهمزة على القول بأنها عاطفة، **والتحقيق** أن الواو قبلها هي العاطفة، ومعناها كـ (أو) وذلك نحو : تزوج إما هندا وإما أختها وتعلم إما النحو وإما الفقه"[٥].

- (وهو الراجح):

قال الإمام السالمي: " يجوز في الجار والمجرور إذا وقع صفة أو حالا أو خبرا أو صلة أو وقع بعد الاستفهام أو النفي أن يرفع فاعلا لاعتماده.....فمثاله في الصفة (مررت

---

[١] أوضح المسالك، ٦٢/٢.

[٢] شرح المفصل، للشيخ موفق الدين يعيش بن على بن يعيش(٦٤٣هـ)، عالم الكتب بيروت، عن المطبعة المنيرة القاهرة، ٣٧٠/١ والتفصيل في مسألة رقم٥٥.

[٣] المرجع السابق، ٨٣/١، والتفصيل في مسألة رقم ١٣٠.

[٤] ينظر: اختيارات ابن يعيش النحوية والتصريفية، جمعا، ودراسة، وتقويما، لعبد الرحمن بن أحمد الإمام، المكتبة الأزهرية للتراث (ط:١، ٢٠١١-١٤٣٢)، ص ٣٩٢.

[٥] المواهب السنية ١١٦.

برجل في الدار أبوه) فلك في (أبوه) وجهان: الأول: **وهو الراجح** عند الحذاق من النحويين، كابن مالك الرفع على الفاعلية... والثاني: أن يكون الجار والمجرور خبرا مقدماً..."[١].

- (على الأصح):

استعمله الإمام السالمي للدلالة على ترجيحه لرأي نحوي، في قوله:

" وما أتت لحكمهن تابعة *** فاجعلها في إلحاقهن السابعة

الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها: الجملة التابعة لجملة لا محل لها، وهو المراد بقوله: (وما أتت ...إلخ)، نحو : [جاء زيد وقعد عمرو] لا محل لها؛ لأنها معطوفة على جملة مستأنفة ما لم تقدر الواو للحال فتكون قد هنالك مضمرة **على الأصح** فتصير الجملة في محل نصب على الحال"[٢].

- (على القول الأصح):

في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر، قال الإمام السالمي: " يستثنى من جملة حروف الجر ستة أشياء فلا تتعلق بشيء"[٣] وذكر من بينها: "الثالث: (رب) **على القول الأصح**، نحو (رب رجل لقيت) أو(لقيته)..."[٤].

- (أصحها):

قال الإمام السالمي: " ثم اختلفوا في رافع المبتدأ والخبر إلى أربعة أقوال أصحها: أن رفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الخبر بالمبتدأ "[١].

---

[١] شرح بلوغ الأمل ١/٢١٠-٢١١.

[٢] شرح بلوغ الأمل ١/١٧٧-١٧٨.

[٣] شرح بلوغ الأمل ١/٢٠٠

[٤] المرجع السابق ١/٢٠٣.

- (والأصح):

في باب الاستثناء، ذكر أن المستثنى منصوب على الاستثناء قال الإمام السالمي: "واختلف في الناصب له، والأصح أنه إلا ".

وهذه المصطلحات الأربعة الآنفة التي استعملها الإمام السالمي وهي: (على الأصح، وعلى القول الأصح، وأصحها، والأصح) كلها تدور في معنى واحد، وهو الدلالة على أن من تم اختياره هو الصحيح.

وقد استعمل ابن هشام لفظا قريبا من تلك المصطلحات وهو: (وهو الصحيح)، وقد استعمله في مواضع متعددة من كتابه أوضح المسالك[٢]، إذ قال في كلامه عن الاستثناء في قولهم: (له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) : " إن الجميع مستثنى من أصل العدد، وقال البصريون والكسائي : كل من الأعداد مستثنى مما يليه، وهو الصحيح، لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد"[٣].

واستعمل ابن يعيش اللفظ بصيغة : (والصحيح كذا)، في عدة مواضع، منها: العامل في المبتدأ[٤]، تحمل الخبر الضمير[٥] وغيرها[٦].

- (باتفاق النحويين):

---

[١] المواهب السنية ١٠٠.

[٢] النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك، ٣١.

[٣] أوضح المسالك ٦٢/٢.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش، ٨٥/١.

[٥] المرجع السابق، ٨٨/١.

[٦] ينظر اختيارات ابن يعيش النحوية والصرفية، ٣٨٨.

في كلامه عن الفعل الذي يبقى منه حرف واحد متحرك، فيتضمن معنى الجملة بأسرها، قال : " .. وأصل كون وقوع هذا أن تصوغ أمرا من لفيف مفروق، فتحذف الطرفين وهما الأول والآخر من الفعل **باتفاق النحويين**.."[١].

- (على المذهب الأصح):

في باب الممنوع من الصرف، قال الإمام السالمي: " فمثال الوصفية مع العدل: كمثنى وثلاث ورباع، فإن كل واحد من هذه الألفاظ الوصفية، وهي العلة الراجعة إلى المعنى، والعدل وهي العلة الراجعة إلى اللفظ؛ لأن العدل في الاصطلاح: تغيير الاسم عن لفظه الأول إلى لفظ آخر لغير تثنية ولا جمع، ألا ترى أن مثنى معدول به اثنين، وثلاثة معدول به عن ثلاثة، ورباع معدول عن أربعة، وهكذا إلى عُشارى على المذهب الأصح"[٢].

استعمله ابن يعيش بلفظ (والمذهب الأول) للإعراب عن اختياره، ويعد عنده أكثر الأساليب استخداما من الألفاظ الصريحة الدالة على الاختيار[٣]، فقد جاء هذا المصطلح في مسائل كثيرة منها: (تقديم الخبر[٤]، والعامل المنادى[٥]،....إلخ).

- (كما هو المختار):

قال الإمام السالمي: " لا خلاف في بناء الماضي، وإنما الخلاف فيما يبنى عليه"[٦]، إلى أن قال: "وكلام الأصل ظاهر فيه وكلام الناظم محتمل له وإن كان المتبادر

---

[١] شرح بلوغ الأمل ٩٤/١.

[٢] المواهب السنية، ٥٨.

[٣] اختيارات ابن يعيش النحوية والصرفية، ٣٨٤.

[٤] شرح المفصل، ٩٢/١

[٥] المرجع السابق، ١٢٧/١.

[٦] المواهب السنية ٧٨.

منه الأول، إذ يحتمل أن كلاً من السكون والضم في كلامه ليس للبناء كما هو المختار انتهى"[١].

استعمل هذا المصطلح ابن هشام في قوله : " إذا بني الفعل على اسم غير (ما) التعجبية، وتضمنت الجملة الثانية ضميره، أو كانت معطوفة بالفاء لحصول المشاكلة رفعت أو نصبت، وذلك نحو : (زيدٌ قام وعمرو أكرمته لأجله)، أو (فعمراً أكرمته)،... فإن لم يكن في الثانية ضمير للأولى ولم يعطف بالفاء، فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب، وهو المختار، والفارسي وجماعة يجيزونه"[٢].

واستعمله ابن يعيش بلفظ (والمختار كذا)، وهو من أقل الأساليب استعمالا عنده، حيث ورد في أربع مسائل[٣] فقط وهي: (كلا وكلتا[٤]، ورفع خبر(لا)[٥]، فلك[٦]، تصغير محرنجم[٧]).

- (عليه عامة العرب):

في إعراب المثنى بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب والجر، قال الإمام السالمي: "هو الشائع وعليه عامة العرب"[٨].

---

[١] المرجع السابق ٧٨.
[٢] أوضح المسالك، ١٢/٢.
[٣] اختيارات ابن يعيش،٣٩٥.
[٤] شرح المفصل لابن يعيش، ٥٤/١.
[٥] المرجع السابق، ١٠٧/١.
[٦] المرجع السابق، ١٢٤/٥.
[٧] المرجع السابق، ١٣١/٥.
[٨] المرجع السابق ٦٩.

٢- مصطلحات الرفض والتضعيف:

- (مردود):

استعمل الإمام السالمي هذا المصطلح للدلالة على رفضه أو تضعيفه أو رده لمسألة ما، فعلى سبيل المثال، قال الإمام السالمي: " فالجملة أعم من الكلام عموماً مطلقاً؛ فكل كلام جملة وليس كل جملة كلاماً، ووجه ذلك أنه يشترط في الكلام أمران أحدهما: وجود التركيب الإسنادي، وثانيهما: حصول الفائدة للسامع. ولا يشترط في الجملة إلا الشرط الأول"[١]، ثم قال: " فإذا عرفت هذا فاعلم أن ما ذهب إلى الزمخشري من أن الكلام والجملة مترادفان **مردود**، وكذا أيضا ما ذهب إلى الرضي من أن جملة جواب الشرط كلام"[٢].

وقد استعمله أيضا ابن هشام في أوضح المسالك، في حديثه عن إعراب الوصف المركب مع الأعداد المعطوفة إذ قال:" وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود، لأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف إذا ما أعرب الأول "[٣].

- (خلافاً لفلان):

استعمل الإمام السالمي هذا المصطلح للدلالة على رفضه أو تضعيفه أو رده لمسألة ما، فنجده يذكر بعض المسائل النحوية ثم يتبعها بقوله (خلافا لفلان) فيذكر اسمه ومسألته التي ردها، فعلى سبيل المثال، قال الإمام السالمي: " حيث وإضافتها إلى الجملة

---

[١] شرح بلوغ الأمل، ١٠٣/١.

[٢] المرجع السابق، ١٠٤/١.

[٣] أوضح المسالك، ٢٢٦/٣.

واجبة، ولا يشترط في ذلك كونها ظرفية؛ إذ لا ملجأ لها عنه خلافاً للمهدوي شارح الدريدية في تأويله ذلك"[١].

وفي الاعتراض بأكثر من جملة، قال الإمام السالمي: " ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة خلافاً لأبي علي الفارسي في منعه ذلك"[٢].

- (فيه نظر):

استعمل الإمام السالمي هذا المصطلح للدلالة على رفضه أو تضعيف لبعض المسائل من ذلك ما قاله عن المنادى وأحكامه: " وأشار بقوله: (والنصب في الثلاثة) إلى آخره إلى الأنواع الثلاثة التي هي المنكر غير المقصود والمضاف وشبه المضاف أنه يلزم النصب في جميع الثلاثة بالتنوين في غير المضاف، فنقول: في المنكر غير المقصود يا رجلاً كما تقدم في قول الأعمى، ومثّل الناظم له بقوله (يا غافلاً عن ذكر ربه أفق) فيه نظر؛ لأن ما بعده متعلق به في العمل، فهو من شبيه المضاف..."[٣].

واستعمل ابن هشام هذا المصطلح أيضا للدلالة على الرفض والتضعيف، فقد ذكره في عدة مواضع من كتابه أوضح المسالك، ومن ذلك ما ورد في تعقيبه على تعريف ابن مالك للحال قائلاً: " وفي هذا الحد نظر، لأن النصب حكم، والحكم، فرع التصور، والتصور متوقف على الحد"[٤].

---

[١] شرح بلوغ الأمل ١/١٣٠-١٣١.

[٢] المرجع السابق ١/١٦٥.

[٣] المواهب السنية ١٥٠.

[٤] النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك،٣٣. أوضح المسالك ٢/٧٨.

- **نقد وتعقيبات الإمام السالمي للناظم :**

لم يكن الإمام السالمي مجرد شارح لنظم الدرة البهية فحسب بل كان معقباً على الناظم، وناقداً له ويبين رأيه، من أمثلة ذلك ما يأتي :

- قال الإمام السالمي: " كان على الناظم أن يقف على الألف بالإبدال، كما هو مذهب الجمهور، وإنما عدل عنه ضرورة، أو جريانا على مذهب ربيعة. فإنهم يقفون على المنصوب كوقوفهم على المرفوع"[١].

- " وكان على الناظم أن يقدّ الحرف بأنه معنوي، كما فعل أصله، ليخرج الحرف الهجائي كالزاي من زيد، واللام من لباس، فإنه ليس بكلمة، بل جزء كلمة، بخلاف المعنوي فإنه كلمة مستقلة"[٢].
- " فتلخص أن الناظم ذكر للاسم أربع علامات: اثنتان في أوله وهما : حرف الخفض والألف واللام، واثنتان في آخره وهما: التنوين والخفض، وقد كان الواجب عليه أن يقدم اللتين في أول الاسم على اللتين في آخره كما يقتضيه الوضع"[٣].
- " إن قلنا أنّ الإعراب لفظي كما هو التحقيق هو نفس الضمة وما ناب عنها، وإن قلنا إنه معنوي كما ذهب إليه الناظم هو تعبير مخصوص والضمة وما ناب عنها دال عليه"[٤].

---

[١] المواهب السنية على الدرة البهية،٥٣.

[٢] المواهب السنية على الدرة البهية، ٣٧.

[٣] المصدر السابق،٣٩.

[٤] المصدر السابق،٤٣.

- " وهي التي عبر عنها الناظم بالكسر تسامحا على ما مرّ، وبدأ بها لكونها الأصل وما عداها نائب عنها"[١].
- "وإنما لم يحترز الناظم عما احترزنا عنه اتكالا على ما تقدم"[٢].
- "ولا يخفى أن التكلم أخص من الخطاب، والخطاب أخص من الغيبة، وإنما لم يرتبها الناظم كذلك لضيق النظم"[٣].
- " وكان على الناظم أن يذكر ضمير المؤنثتين الغائبتين إذ لابد منه وهو الألف من نحو قولك: الهندان قامتا"[٤].
- " وكان على الناظم أن يقدم الجملة على شبهها فإنما عدل عن ذلك لمساعفة النظم له، فلنجر الآن على منواله؛ تقريبا للمبتدئ"[٥].
- "... فذكر ظن وأخواتها على سبيل الاستطراد، وكان حقها لولا ذلك أن توضع مع المنصوبات وهي ظن وما أتى بعدها من الأفعال في كلام الناظم"[٦].
- " ثم إن ما ذكره الناظم من وقوع المصدر ثالثاً على سبيل التعارف، وإلا فيقع أولاً كقولك: ضرباً ضربت، وثانياً كقولك: ضربت ضرباً، وثالثاً كما تقدم، ورابعاً: ضرب يضرب اضرب ضرباً"[٧].
- " حيث ذكر الأفعال المذكورة مسبوقة بما، وليس الأمر كذلك بل الحق ما قدمت فلا تغفل"[١].

---

[١] المصدر السابق،٥٥.

[٢] المصدر السابق،٦٢.

[٣] المصدر السابق،٧١.

[٤] المصدر السابق،٩٤.

[٥] المواهب السنية، ١٠٣.

[٦] المصدر السابق،١١٠.

[٧] المصدر السابق،١٢٨.

- "ومثال الناظم له بقوله (يا غافلا عن ذكر ربه أفق) فيه نظر لأن ما بعده متعلق به في العمل، فهو من شبه المضاف"[٢].

- **ردود الإمام السالمي على بعض العلماء:**

أ- الرد على أبي الحسن[٣](٢١٥هـ):

" لولا إذا وليها ضمير متصل، كقول بعضهم: (لولاي)، (لولاك)، (لولاه)، فعلى مذهب سيبويه أنها جارة للضمير، وهي عنده بمنزلة "لعل" في عدم التعلق، **وزعم أبو الحسن أن الضمير بعدها في محل رفع بالابتدائية**؛ وذلك لأنهم استعاروا ضمير النصب مكان ضمير الرفع، والأصل (لولا أنا)، و(لولا أنت)، و(لولا هو)، كقوله تعالى : ﴿ لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾(سبأ ٣١)، ورد بأنه نيابة ضمير عن ضمير لا يكون إلا بثلاثة شروط:

- أحدها أن يكونا منفصلين.
- ثانيهما أن يكونا مشتركين في الإعراب.

ب- الرد على أبي علي الفارسي (٣٧٧هـ):

- في حديث الإمام السالمي عن الجملة المعترضة ذكر أنها تقع بين القسم وجوابه، والصفة وموصوفها، ويجمعها قوله تعالى: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ * وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ * إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾(الواقعة٧٥،٧٦،٧٧).

---

[١] المصدر السابق،١٤٤.

[٢] المصدر السابق،١٥٠.

[٣] هو الأخفش : سعيد بن مسعدة، أبو الحسن مولي بني مجاشع من أهل دارم المعروف بالأخفش الأوسط ، نحوي عالم باللغة والأدب، وعالم بالكلام وحاذق بالجدل، أخذ عن سبيويه، وكان أسن منه ولم يأخذ عن الخليل وقرأ على الكسائي كتاب سيبويه سرا، صنف عدة مصنفات منها : معاني القرآن، الاشتقاق العروض، وزاد في العروض بحر الخبب، توفي ٢١٠هـ، وقيل ٢١٥هـ وقيل ٢٢١هـ. ينظر إنباء الرواة ٣٦/٢-٤٣، معجم الأدباء ٢٢٤/١١، بغية الوعاة ٥٩٠/١-٥٩١.

قال الإمام السالمي: " وفي الآية اعتراض في ضمن اعتراض، ويجوز الاعتراض بأكثر من جملة، **خلافاً لأبي علي الفارسي في منعه ذلك**، نحو قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾(لقمان١٤)، فإن (اشكر لي) معمول ل:(وصينا)، وجملة (حملته) من الفعل والفاعل، وجملة (وفصاله في عامين) من المبتدأ وخبره، معترضتان بين الفعل ومعموله، ونحو: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا﴾(آل عمران٣٦)، فجملة (وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا) معطوفة على (إِنِّي وَضَعْتُهَا) وما بينهما من الجملة الاسمية وهي (وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ)، والجملة الفعلية وهي (وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى) معترضتان بين المعطوف والمعطوف عليه، والله تعالى أعلم"[١].

ت- الرد على الزمخشري (٥٣٨هـ) :

- يرى الإمام السالمي أن الجملة أعم من الكلام عموماً مطلقاً، فكل كلام جملة، وليس كل جملة كلاماً " ووجه ذلك أنه يشترط في الكلام أمران أحدهما: وجود التركيب الإسنادي، وثانيهما: حصول الفائدة للسامع، ولا يشترط في الجملة إلا الشرط الأول"[٢]... ثم قال: " فإذا عرفت هذا **فاعلم أن ما ذهب إليه الزمخشري من الكلام والجملة مترادفان مردود**"[٣].
- قال الإمام السالمي: " وينبغي لك أن تقول في (لن) في نحو (لن أقوم): حرف نفي، ونصب، واستقبال، ولا تقتضي تأكيد النفي، **خلافاً للزمخشري في**

---

[١] المصدر السابق، ١/١٦٥-١٦٧.

[٢] السالمي، شرح بلوغ الأمل، ١/١٠٣-١٠٤.

[٣] المصدر السابق، ١/١٠٣-١٠٤.

كشافه، ولا تأبيده النفي خلافاً له في أنموذجه، ف(لن أقوم) يحتمل أنك تريد أنك لا تقوم أبداً، وأنك لن تقوم في بعض أزمنة المستقبل على الأصح"[١].

ث- الرد على أبي البقاء العكبري(٦١٦هـ):

- في البيت الذي يقول:

وما بها قد وصل الموصول *** فالخلف فيها عنهم منقول

قال الإمام السالمي: " الجملة الثانية مما لا محل له: الواقعة صلة لموصول اسمي نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ﴾(يوسف٢١)، أو حرفي، نحو (يعجبني أن تقوم) فالمحل في الموصول الاسمي للاسم وحده دون صلته، وفي الحرفي للموصول مع صلته لانتفاء الإعراب في الحرف، وأما صلتهما وحدهما فلا محل لها".

ثم رد الإمام السالمي على أبي البقاء من أن المحل للموصول مع صلته ، بقوله: "والحق ما قدمت لك لظهور الإعراب في الموصول وحده، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾(مريم٦٩)، بنصب أيّ، وروي:

على أيِّهم أفضل[٢]

بالجر، وقول الطائي:

فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا[٣]

---

[١] المصدر السابق، ١٣٣/٢.

[٢] جزء من عجز بيت من المتقارب:

إذا ما لقيت بني مالك *** فسلم على أيهم أفضل

وروي : " إذا ما أتيت".

وهو لغسان بن وعلة في الدرر ٢٧٢/١، وشرح شواهد المغني ٢٤٩/٦، وخزانة الأدب ٦٠/٦.

[٣] عجز بيت من الطويل وصدره:

فإما كرام موسرون لقيتهم

وقول العقيلي:

نحن اللذون صبحوا الصباحا[١]

وقول الهذلي:

هم اللاؤون فكوا الغل عيني"[٢].

ج- الرد على الرضي (٦٨٦هـ) :

- بعدما رد الإمام السالمي قول الزمخشري من أن الكلام والجملة مترادفان رد على الرضي بقوله:" **وكذلك أيضا ما ذهب إليه الرضي من أن جملة جواب الشرط كلام**"[٣].

وهو للطائي كما نسبه مغني اللبيب ٥٣/٢، وشرح الأشموني ٢٢٩/١، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل.

[١] من بحر الرجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ملحق ديوانيه، كما نسبه إليه د.إميل يعقوب في المعجم المفصل في شواهد العربية، ٢٩٠/٩.

[٢] صدر من بحر الوافر وعجزه :

بمرو الشاهجان وهم جناحى

ورد بلا نسبة في الدرر ٢٦٤/١، وهمع الهوامع ٢٧١/١.

[٣] المصدر السابق، ١٠٤.

المطلب الثاني: مذهب الإمام السالمي النحوي

- توطئة:

قبل الحديث عن مذهب الإمام السالمي النحوي، لا بد من التنبيه على أن مفهوم المذهب هو مفهوم قديم، حيث كان في بداية نشأته مصطلحا فقهياً، فكثيرا ما نقرأ ونسمع المذهب الشافعي والمذهب المالكي والحنفي والحنبلي وغيرهم، وكل هذه مذاهب فقهية، ثم انتقل هذا المصطلح إلى علم النحو فخرجت إلينا مذاهب نحوية، بيد أن بعض اللغويين المحدثين استحسنوا مصطلح (المدرسة) بدلا من المذهب، بمعنى المذهب النحوي، ولعل سبب استحسانهم لذلك تأثرهم بالغربيين الذين شاع عندهم هذا المصطلح، ونجاحه في الدراسات الأدبية، فكان عندهم المدرسة الكلاسيكية في الأدب والفن، والمدرسة الرومانتيكية، والمدرسة الرمزية[١].

وأول من استخدم هذا المصطلح (جوتولد فايل)، حيث نعت المذهب البصري والكوفي بالمدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، ثم تبعه في ذلك علماء اللغة[٢].

وممن تبنى هذا المصطلح الدكتور مهدي المخزومي فقد سمى أحد كتبه (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، والدكتور شوقي ضيف ألف كتابا سماه (المدارس النحوية)، وألف الدكتور عبدالرحمن السيد كتابا سماه (مدرسة البصرة النحوية)[٣].

ثم بعد ذلك وجد هذا المصطلح قبولاً واستحساناً ورواجاً بين الدارسين اللغويين الآخرين.

---

[١] مراحل تطور الدرس النحوي، د.عبدالله الخثران، ص١٤٨.

[٢] المدارس النحوية، خديجة الحديثي، ص١٣.

[٣] المرجع السابق، ص١٣.

- **مفهوم المذهب والمدرسة:**

- مفهوم المذهب النحوي:

ذكرت أن المذهب في بداية نشأته مصطلح فقهي، وانتقل إلى اللغة حيث أصبح يعبر عن مجموعة مبادئ وآراء متصلة ومنسقة لمفكر ما أو لاتجاه ما.

وفي التعريف النحوي هو : طائفة من أولي العلم الواحد تعتنق مذهبا نحوياً وتقول برأي نحوي مشترك وتجمعهم وحدة أصوله ومناهج البحث فيه، وإن تعددت أوطانهم واختلفت أجناسهم ومهما تنوعت شخصياتهم وتباعدت آراؤهم في الفروع[١].

- تعريف المدرسة النحوية:

عرف (جوتولد فايل) المدرسة بأنها: " الاشتراك في وجهة النظر التي تؤلف الجبهة العلمية ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأي واحد"[٢].

وعرفها الدكتور مهدي المخزومي بقوله: " فليست المدرسة إلا أستاذاً مؤثراً وتلاميذ متأثرين وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحد نهجوا للوصول إليه منهجاً"[٣].

وعند الدكتور أحمد مختار عمر: " وجود جماعة من النحاة يصل بينهم رابط من وحدة الفكر والمنهج في دراسة النحو ولا بد أن يكون هناك الرائد الذي يرسم الخطة ويحدد المنهج والتابعون أو المريدون الذين يعتنقون خطاه ويتبنون منهجه ويعملون على تطويره والدفاع عنه[٤].

فالتعاريف السابقة للمدرسة تدور على معنى مشترك، وكلها معاني متقاربة.

---

[١] في أصول النحو، د. صالح بلعبيد، ص١٤٤.

[٢] المدارس النحوية ص١٤.

[٣] ينظر: مراحل تطوير الدرس النحوي، ص١٤٩

[٤] المدارس النحوية،ص١٤.

- المدارس النحوية:

إن الحديث عن المدارس النحوية حديث شيق، سيطول بنا المقام إن تحدثت فيه بالتفصيل، وما هو إلا تكرار لكلام الباحثين السابقين، حيث أشبع هذا الموضوع بحثاً، لذا لا أرى الحاجة إلى إعادة ما كتب عن هذه المدارس، ويكمن الرجوع إلى ما ألف في هذا الشأن، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ألف في ذلك الدكتور مهدي المخزومي (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو)، والدكتور شوقي ضيف ألف كتاب المدارس النحوية، وألف الدكتور عبدالرحمن السيد مدرسة البصرة النحوية، و(المدارس النحوية) للدكتورة خديجة الحديثي، و(المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة) للدكتور مصطفى عبدالعزيز السنرجي و (دروس في المذاهب النحوية) للدكتور عبده الراجحي.

إذن حديثنا سيكون عن مذهب الإمام السالمي النحوي، فما مذهبه ؟.

- مذهب الإمام السالمي النحوي :

إن المتتبع لكتابي الإمام السالمي والمتعمق فيهما، يلحظ توجه الإمام السالمي إلى المدرسة البصرية، وهذه التوجه هو توجه أغلب نحاة عمان لاسيما الفترة (١٢٨٧هـ – ١٣٩٧هـ)[١]، فتظهر لنا بصرية الإمام السالمي من عدة نقاط وهي :

- كثرة استعماله للمصطلحات البصرية.
- قلة استعماله للمصطلحات الكوفية، وما استعمله نبه عليه.
- متابعاته للبصريين غالباً، وقليل ما يتابع الكوفيين.

وتفصيل ذلك فيما يأتي:

١- المصطلحات النحوية (البصرية والكوفية):

---

[١] الجهود النحوية في عمان، ص٢٧٥، وما بعدها.

استعمل الإمام السالمي مصطلحات بصرية ومصطلحات كوفية، ومصطلحات بصرية كوفية، ولكنه أكثر من المصطلحات البصرية، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

أ- المصطلحات البصرية:

إن المتتبع لكتابي الإمام السالمي يجد فيهما أنه استخدم الكثير من المصطلحات البصرية : كالظرف، والجر، والعطف، وضمير الفصل، والرفع، والنصب.

ب- مصطلحات كوفية:

واستخدم الإمام السالمي بعضا من المصطلحات الكوفية للتنبيه عليها فقط مثل:

- واو الصرف: إذ قال في واو الجمع: " وهي الواقعة بعد نفي أو طلب محضين، والكوفيون يسمونها واو الصرف"[١].

- الخفض: إذ قال : " ويعرف الحفض، وهو الكسر في آخر الأسماء، فإن الأفعال لا تخفض، والخفض عبارة كوفية، والجر عبارة بصرية"[٢].

وقال في موضع آخر: " وقد علمت أن الجر عبارة بصرية، والخفض عبارة كوفية، والغرض من العبارتين الكسر، فالناظم تارة يعبر بالجر وأخرى بالخفض، فلا يشكل عليك"[٣].

---

[١] شرح بلوغ الأمل، ١١٥/٢.

[٢] المواهب السنية على الدر البهية، ص٣٩

[٣] المرجع السابق، ص٤٤.

ويرى الدكتور سعيد الزبيدي في كتابه (مصطلحات ليست كوفية): أن مصطلح الخفض ليس مصطلحا كوفيا فحسب بل هو من المصطلحات المشتركة، وقد تتبع ذلك، وأورد كماً من نصوص البصريين الذين استعملوا هذا المصطلح[١].

٢- متابعة للبصريين:

تابع الإمام السالمي المدرسة البصرية في كثير من المسائل، ورجح الكثر منها، وما ذلك إلا دليل على مذهبه البصري، وليس معنى ذلك أنه لم يختلف معهم، على العكس، فقد كان يوافق في بعض المسائل الكوفيين، ويختلف مع المدرستين في بعض المسائل، وهذه السمة ربما هي سمة أغلب اللغويين المتأخرين؛ لأنهم متأخرون عن المدرستين وكانوا يقارنون بين المسائل اللغوية فيخرجون بقول وسطي، والإمام السالمي واحد منهم، وفيما يأتي نذكر بعضا من المسائل التي وافق فيها الإمام السالمي البصريين:

- قال الإمام السالمي في الأفعال: " أقول: أفعال النحاة ثلاثة أقسام لا رابع لها، وعليه وقع الإجماع"[٢].

في هذه المسألة اتبع الإمام السالمي البصريين، لأن القول بأن الفعل ثلاثة أقسام، (ماضٍ، ومضارع، وأمر)، هو مذهب البصريين من النحاة، وأما الكوفيون فيرون أن الفعل قسمان، (ماضٍ، ومضارع)، وأما (الأمر) فهو مأخوذ عندهم من المضارع، ومقتطع منه، فأصل: (اضرب) عندهم (ليضربْ) حذفت منه لام الأمر ثم

---

[١] مصطلحات ليست كوفية، الأستاذ الدكتور سعيد الزبيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، (ط: ١٩٩٨م) ص٤١-٥١.

[٢] المواهب السنية، ص٧٧.

حذف المضارعة، ثم جيء بهمزة الوصل توصيلاً إلى النطق بالساكن، والدليل على أنه مقطوع من المضارع، لأنه يُبنى على ما يجزم به مضارعه[١].

- تابعهم في اعتبار كيفما أداة غير جازمه، إذ قال الإمام السالمي في ذكره لأدوات الجزم: " وكيفما على مذهب الكوفيين، وأما البصريون فلا يعدونها جازمة، ... إلى أن قال : ولم يوجد لها شاهد من كلام العرب مع شدة الفحص عنها"[٢].
- تابع الإمام السالمي البصريين في تنكير التمييز، وخالف الكوفيين في ذلك، إذ قال: " أقول: يجب في التمييز التنكير على مذهب البصريين خلافاً للكوفيين في تجويزهم تعريفه أيضا، ثم قال : " ولا حجة لهم في قوله : (وطبت النفس يا قيس عن عمرو)"[٣]، لأن هذا البيت شاذّ والبصريون لا يقيسون الشاذّ.
- في ذكره لأوجه (حتى) قال:" الوجه الثاني من أوجه (حتى) أن تكون حرف عطف خلافاً للكوفيين"[٤].
- في ذكره لأوجه (أن) قال: الوجه الثالث : أن تكون مفسرة لما قبلها بمنزلة (أيْ) التفسيرية، خلافا للكوفيين في منعهم ذلك"[٥].

٣- متابعاته للكوفيين.

تابع الإمام السالمي في بعض المسائل المذهب الكوفي، لكن بعض هذه المتابعات كانت من باب التسهيل على الطالب والدراس المبتدي، من ذلك :

---

[١] شرح ابن عقيل، ٢٧/١.

[٢] المواهب السنية، ص٨٩.

[٣] المرجع السابق ١٣٩.

[٤] شرح بلوغ الأمل، ٧٨/٢.

[٥] المرجع السابق، ٩٣/٢.

- قال الإمام السالمي في شرحه لنواصب الفعل المضارع : " ظاهر كلام الناظم أن كلا من هذه النواصب العشرة ينصب الفعل بنفسه، أي بغير واسطة، كما هو مذهب الكوفيين، **وقد جرينا على منواله تسهيلا للطالب**، وإلا فالحق ما ذهب إلى البصريون من أن هذه النواصب ثلاثة أقسام:

القسم الأول : ما ينصب بنفسه اتفاقا وهو أَنْ فقط.

القسم الثاني : ما ينصب بنفسه على الصحيح وهو : لن وكي وإذن.

القسم الثالث: ما ينصب بإضمار أن بعده على الصحيح وهو بقية العشرة "[١].

- في حديثه عن الظرف رجح الإمام السالمي رأي الكوفيين، إذ قال :" ومثال رفعه بالفاعل (زيد عنده مال) ومثاله بعد النفي والاستفهام (ما عندك زيد) و (هل عندك زيد ؟)، فـ (مال) و (زيد) في هذه الأمثلة يجوز رفعهما على الفاعلية لاعتماده وهو الراجح، ويجوز أن يكونا مبتدأ على حسب التقديم والتأخرين... إلى أن قال: فالبصريون إلا الأخفش يوجبون رفعه على الابتدائية، والظرف خبره متقدماً، والأخفش والكوفيون يجيزون رفعه على الفاعلية بالظرف؛ إذ لا يشترطون الاعتماد"[٢].

إذن نخلص إلى أن مذهب الإمام السالمي هو مذهب بصري، واعتمد المنهج البصري دليلا له، رغم أنه خالفهم في بعض المسائل، وهذا لا يخرجه من البصرية؛ لأنه يعتمد أصولها، وقد تحدثت عن ذلك في الفصل الأول من هذا البحث.

---

[١] المواهب السنية ٨٥.

[٢] شرح بلوغ الأمل، ٢١٤/١.

المبحث الثاني: التيسير عند الإمام السالمي وزياداته على أصل الكتابين

المطلب الأول: التيسير عند الإمام السالمي

المطلب الثاني: زياداته على أصل الكتابين

المطلب الأول: التيسير النحوي عند الإمام السالمي

لاشك أن تيسير النحو مطلب مهم لجميع دارسيه، لا سيما أن القواعد في الدرس النحوي أصبحت من الصعوبة بمكان بحيث لا يستسيغها التلميذ ولا المبتدي، فانبرى لحل هذه المشكلة وتصدى لها بعض من علماء هذا الفن، فألفوا كتباً تحمل بين دفاتها البساطة والسلاسة مما يسهل على هؤلاء الدارسين تعلم العربية.

إن تيسير النحو لا يستطيع القيام به إلا متضلع في هذا العلم، والإمام السالمي واحد من هؤلاء الذين سعوا إلى تيسير النحو، فقد عانى بالنظم والتأليف، والتدريس، ويظهر لي محاولات التيسير عنده من عدة اتجاهات من هذه الاتجاهات ما يأتي:

١- الاتجاه الأول: اهتمامه بالنظم والشرح الميسر:

يقول الدكتور ممدوح في كتابه المنظومة النحوية: إن " منهج المنظومة النحوية على طريقتها في الاختصار والشمول هو منهج ذو أبعاد تعليمية معيارية ذات اتجاه يعد مزيجاً للاتجاهات النحوية التي ظهرت في البيئات التعليمية العربية"[١]، و"هي شكل من أشكال تيسير النحو التي مر بها منذ بدء التأليف فيه"[٢]، ولا شك أنها تساعد المتعلم كثيرا على الترتيب الذهني، وعلى التذكر[٣].

كما أن أول من نظم في النحو هو أحمد بن منصور اليشكري، قال السيوطي في الأشباه والنظائر: " قال أبو حيان: وقد نظم أحمد بن منصور

---

(١) المنظومة النحوية دراسة تحليلية، للدكتور ممدوح عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية، (ط: ٢٠٠٠)، ص٢٦٥.

(٢) المرجع السابق، ٢٨٣.

(٣) المرجع السابق، ص٢٦٥.

اليشكري في أرجوزته وهي أرجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت إلا تسعين بيتاً، احتوى على نظم سهل وعلم جم"[١].

من هذا المنطلق اهتم الإمام السالمي بالنظم في أغلب العلوم[٢]، فقد نظم في علمي الأديان والأحكام منظومة مكونة من (٤) أجزاء، تتجاوز أبياتها أربعة عشر ألف بيت[٣]، وفي الفقه مدارج الكمال، وفي العقيدة أنوار العقول، وفي علم العروض والقوافي (فاتح العروض والقوافي)، وفي النحو(بلوغ الأمل)[٤] وما اهتمامه بالنظم إلا تسهيلا للمبتدي، وتيسيرا للحفظ.

وما يهمنا في هذا المقام هو نظم الإمام السالمي لكتاب الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، وقد علل سبب نظمه للكتاب بقوله نظماً:

وقد عنيت قاصدا بنظمها *** إعانة لحفظها وفهما[٥]

ثم شرح هذا البيت بقوله: " قصدت نظم هذه الجمل لما لم أجد في فنها نظماً، في حالة كوني قاصداً بنظمها إعانة لتوصل إلى سهولة حفظها وإدراك فهما؛ لأن النظم أقرب للمبتدي، وأيسر حفظا – كما لا يخفى"[٦].

٢ – الاتجاه الثاني: اختصار الشروح:

لما كان التعمق في الشروح والتطويل فيها من أهم صعوبات النحو فقد حاول الإمام السالمي معالجة هذه الظاهرة وتذليل صعابها،

---

(١) الأشباه والنظائر، للسيوطي، حيدر آباد، (ط:١٣٦١هـ)، ١٢٣/١.

(٢) للاطلاع الواسع ينظر : الإمام السالمي وآراؤه في الإلهيات، ص١٠٦–١١٨.

(٣) المرجع السابق ص١١٢.

(٤) ما ذكر أعلاه ليس حصرا، وإنما نماذج لمعرفة بعض منظوماته.

(٥) شرح بلوغ الأمل، ٨٠/١.

(٦) المرجع السابق، ٨١/١.

وسعى لتقديم النحو مختصرا للدارسين والمبتدئين، فقد نظم كتاب قواعد الإعراب لابن هشام وسماه (بلوغ الأمل في تفصيل الجمل) ثم شرحه وسمى شرحه : (شرخ بلوغ الأمل في المفردات والجمل) وقال في مقدمته : " وقد أمرني شيخي الزكي راشد بن سيف اللمكي، أن أضع لها شرحا يكشف عن مخدراتها، ويعرب عن مكنون خزاناتها، فلم أستطع خلافه – ولو طلب على ذلك أضعافه– فجاء بحمد الله شرحا يسلك بالمبتدي طريق الإفادة، ويبلغه بأوجز لفظ مراده، وقد سلكت فيه طريق الاختصار، وأشرت إلى أجل المعاني باختصار..."[1].

كما ألف كتابا آخر مختصرا والموسوم : بـ (المواهب السنية على الدرة البهية)، حيث قال في مقدمته ومبينا سبب تأليفه: " فقد سألنيه بعض الإخوان ليكون ذريعة للمبتدئ في هذا لشأن، واشترط علي أن أكون فيه مختصراً وعلى بيان البيت مقتصرا فأجبته لذلك"[2].

لقد بين الإمام السالمي نهجه في الاختصار لهذه الشروح في مقدمة كتابيه، والمتعمق فيهما يجد تفصيلا لذلك ويمكن أن أسرد عدة أمثلة منها:

- قال الإمام السالمي: في شرح البيت الآتي :

وأول الفعل الذي كباعا *** منكسر وهو الذي قد شاعا

" أقول: إذا كان الفعل معتل العين أي حرف الوسط منه علة وكان ماضيا كباع وقال وسار وجاء كُسِرَ أوله في البناء للمفعول فنقول: بيعَ الثوبُ، وقيلَ القولُ، وسيرَ بزيد، وجيء يومُ الجمعة وهذا المذهب

---

[1] شرح بلوغ الأمل

[2] المواهب السنية ٢٤.

هـو الشـائع وإلا فغيرهمـا مـذهبان **نعـرض عـن ذكرهمـا طلبـا للاختصار**"[١].

- قـال الإمـام السـالمي فـي كلامـه عـن البسـملة : "وهـذا هـو الشـرح –كمـا تـرى– **لا يسـع التطويـل فلنقتصـر فيـه علـى أيسـر مـا قيـل فـي إعـراب هذا الاسم الجليل**"[٢].
- فـي كلامـه عـن (الضـرب الأول مـن ضـربي[مَـا] وهـو الاسـمي [وهـو سـبعة وجـوه] وفـي الوجـه الخـامس منهـا وهـي: أن تكـون نكـرة تامـة فـلا تحتـاج إلـى صـفة وتقـع فـي ثلاثـة مواضـع) قـال الإمـام السـالمي : " أحـدها: بعـد (نعـم) إن وليهـا اسـم أو فعـل نحـو : {فنعمـا هـي}[٣]، و(ونعمـا صـنعت)، فـ (مـا) فـي المثـالين نكـرة تامـة بمعنـى (شـيء) فـي محـل نصـب علـى التمييـز، والمخصـوص بالمـدح فـي الأول: (هـي)، وفـي الثانيـة محـذوف، والفعـل والفاعـل صـفة لـه تقـديره: (نعـم شـيئا شـيء صـنعته)، وفـي كـلّ مـن المثـاليين خـلاف **ضـربت صـفحا عن ذكـره خـوف الإطالة**"[٤].

٣- **الاتجاه الثالث: موافقته الناظم:**

لقد سلك الإمام السالمي طريقا واتجاها ثالثا في التيسير (تيسير النحو) فنجده في شرحه لمنظومة العمريطي يوافق الناظم في مسائل نحوية جريانا على

---

(١) المواهب السنية، ٩٧-٩٨.

(٢) شرح بلوغ الأمل ٥١/١.

(٣) البقرة ٢٧١.

(٤) شرح بلوغ الأمل ١٢١/٢- ١٢٢.

المنوال وتسهيلا للطالب، فيشير إلى ذلك ويترك التفصيل في المسائل كي لا يشتت ذهن المبتدئ والمتعلم، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

- قال الأمام السالمي في شرحه لنواصب الفعل المضارع : " ظاهر كلام الناظم أن كلا من هذه النواصب العشرة ينصب الفعل بنفسه، أي بغير واسطة، كما هو مذهب الكوفيين، **وقد جرينا على منواله تسهيلا للطالب**، وإلا فالحق ما ذهب إليه البصريون من أن هذه النواصب ثلاثة أقسام:

القسم الأول : ما ينصب بنفسه اتفاقا وهو أَنْ فقط.

القسم الثاني : ما ينصب بنفسه على الصحيح وهو : لن وكي وإذن.

القسم الثالث: ما ينصب بإضمار أن بعده على الصحيح وهو بقية العشرة "[1].

- في كلامه عن الخبر وأقسامه قال الإمام السالمي : " وكان على الناظم أن يقدم الجملة على شبهها فإنما عدل عن ذلك لمساعفة النظم له، **فلنجر الآن على منواله؛ تقريبا للمبتدئ**"[2].

٤- الاتجاه الرابع : إضافات ذكرها تقريبا للمتعلم والمبتدئ:

أضاف الإمام السالمي إضافات كان الهدف من بعضها تقريب الفهم للمتعلم و تسهيلا له، وقد ذكرناها في المبحث الثاني من هذا الفصل، ولا مانع من أن نمثل بمثال واحد تحت هذا العنصر:

- قال الإمام السالمي في باب مرفوعات الأسماء: " أقول : المرفوعات من الأسماء سبعة نأتي بها –إن شاء الله تعالى– متوالية على الترتيب. ثم إن

---

[1] المواهب السنية ٨٥.

[2] المرجع السابق ١٠٣.

الناظم قد اعتذر عن عدها بقوله معلومة الأسماء من تبويبها، وقد عدها الأصل، **فلا بأس أن نأتي بها تقريبا للمبتدئ** "[1].

[1] المواهب السنية، ٩٠.

المطلب الثاني : زياداته واستدراكاته على أصل الكتابين.

برزت شخصية الإمام السالمي النحوية في نظم كتاب (الإعراب عن قواعد الإعراب) لابن هشام، ثم شرحه للنظم الذي نظمه، وكذلك في شرح منظومة الشيخ يحيى العمريطي، والموسومة ب(الدرة البهية نظم الآجرومية)، حيث إنه لم يقتصر في سلسلته لمواضيع الكتابين نهج أصلهما، بل كان يزيد عليهما تارة، ويعقب ويعلق تارة أخرى، واتخذت شخصيته واستقلاليته جوانب عدة وهي كما يأتي:

أولاً: كتاب شرح بلوغ الأمل في تفاصيل الجمل:

لقد برزت شخصية السالمي في نظمه، وشرحه لأصل الكتاب[١]، من خلال أسلوبه الواضح السهل، والتسلسل الموضوعي والمنطقي، وتحرره من قيد الجمود رغم صغر سنه الذي ألف فيه، فقد كان يزيد على أصل الكتاب، ويعدل عن بعض عبارات الأصل، ويعقب ويصحح لبعض الأقوال، وفيما يأتي تفصيل ذلك:

- **زيادات وإضافات الإمام السالمي على أصل الكتاب :**

قال الإمام السالمي في منظومته:

وزدت فيها دررا منقحة ** من غيره فهي به موشحة

في هذا البيت يوضح الإمام السالمي أنه زاد على أصل الكتاب، إذ قال في شرحه: " وزدت على المنظوم من ذلك مسائل تشابه اللآلئ في حسنها ملائمة للمقام، ومناسبة للمرام، فلذا صارت هذه المنظومة، بتلك الزيادة كالمرأة المتجملة باللؤلؤ والجوهر والله تعالى أعلم"[٢] كما أنه كان يبين مواضع الزيادة بقوله – في الغالب– وهو (من الزيادة

---

[١] المقصود بأصل الكتاب هو كتاب الإعراب عن قواد الإعراب لابن هشام.

[٢] شرح بلوغ الأمل، ٨٨.

على الأصل)، وفي هذا المطلب سأبين إضافاته ومواضع الزيادة التي زادها الإمام السالمي على أصل الكتاب وهي كما يأتي:

أ- زيادات وإضافات لم يذكرها ابن هشام وهي موزعة على أبواب الكتاب وهي كما سيأتي :

- مهد الإمام السالمي نظمه بمقدمة عن المفرد، حيث قال شارحاً للبيت الآتي:

والمفرد النحوي في الإعراب ما *** من جمع أو تثنية قد سلما

" هذه مقدمة وضعتها في المفرد، وإن كان المقصود بهذه القصيدة معرفة الجمل؛ لأن من لم يعرف ضد الشيء لا تتأتى له معرفة حقيقته، قال:

وبضدها تتبين الأشياء[1]

وهي من الزيادة على الأصل..."[2].

- زيادة البيت الآتي:

ولا تصفها إن عرت من ذين *** بصفة لأحد الوصفين

قال الإمام السالمي: هذا البيت من الزيادة على الأصل، وقد ذكرت فيه أن الجملة قد تكون لا صغرى ولا كبرى، وذلك ما إذا تعرت الجملة من الشرطين المذكورين، وهما:

١- كون الجملة خبرا لمبتدأ.

---

(١) البيت للمتنبي في ديوانه، ط: المكتبة الثقافية لبنان، بيروت، صـ ١٢٧، وقبله يقول:

من يظلم اللؤماء في تكليفهم أن يصبحوا وهم له أكفاء

ونديمهم وبهم عرفنا فضله وبضدها تتبين الأشياء.

(٢) شرح بلوغ الأمل، ٩١/١.

٢- أو خبر المبتدأ فيها جملة، نحو : قام زيد وهذا زيد، والله -تعالى- أعلم"[١].

- ما ذكره في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب وهي: " الجملة الواقعة بعد الفاء وإذا الفجائية جوابا لشرط جازم، ومحلها الجزم"[٢]، فقال " ... لذلك جاز لك أن تعطف فعلا مضارعا مجزوما على فعل الشرط قبل استيفائه لفاعله، وأشار بقوله : والفاء مضمرا، مشيرا إلى البيت الآتي:

والفاء مضمرا كما لو ظهرا *** والخلف في يقوم تلو إن جرى

إلا أن الفاء المقدرة كالموجودة في وقوع الجملة بعدها كقوله : (من يفعل الحسنات الله يشكرها)[٣] إذ التقدير فالله يشكرها وهو من الزيادة على الأصل"[٤].

- ما زاده الإمام السالمي على الأصل في الجملة السابعة التي لها محل من الإعراب وهي الجملة التابعة لجملة لها محل، حيث ذكر البيتين الآتيين :

وتتبع المفرد في الإبدال مع *** نعت وعطف ولدى النعت امتنع
في جملة لجملة ويجعل *** في بدلها ما لم يجده الأول

---

(١) شرح بلوغ الأمل، ١١٢/١.

(٢) المرجع السابق، ١٣٦/١

(٣) صدر البيت من البحر البسيط، وعجزه

والشر بالشر عند الله مثلان

وروي "سيان" بدلا من " مثلان"

نسب لعبدالرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤٩/٩، شرح شواهد المغني ٣٧١/١، ونسب لحسان بن ثابت في الكتاب ط: عالم الكتب، ٦٥/٣، وليس في ديوانه، ونسب أيضا لغيرهما.

(٤) شرح بلوغ الأمل، ١٣٨/١-١٣٩.

فعلق عليهما : " هذان البيتان من الزيادة على الأصل، وذكرت فيهما أن الجملة تتبع المفرد في ثلاثة أبواب[١] : (الأول: العطف بالحرف، الثاني: النعت، الثالث : البدل)

- زاد بيتين على الأصل في ذكر الفرق بين الاعتراضية والحالية، قال فيهما:

وانفردت عن التي للحال *** بإنشاء أو دلالة استقبال

أو اقترانها بالفاء ولدى *** مضارع بالواو مقرونا غدا

- زاد البيت الآتي:

عارية من أحرف التفسير أو *** مقرونة بها فكلاً قد رووا.

قال الإمام السالمي: " هذا البيت من الزيادة على الأصل، وذكرت فيه أن الجملة التفسيرية تكون تارة عارية من أحرف التفسير كما في الأمثلة المتقدمة وتارة مقرونة بها"[٢].

- زاد ثلاثة أبيات في فصل الجملة الخبرية، وهن :

وإن يضف منكرا ويسبق *** بنفي أو بشبهه بذا الحق

إن عدم المانع كونها صفة *** أو كونها حالا إيلا المعرفة

ومع وجود المقتضى من عامل *** وغيره من جملة المسائل

قال بعد البيت الأول منهن: " هذا البيت واللذان يليه من الزيادة على الأصل"[٣].

- قال في حديثه عن الجار والمجرور في (الباب الثاني في شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور) : " لابد للجار والمجرور من تعلق بالفعل، أو بالذي يضاهيه – أي يشابهه– أو بالذي ضمن معنى ما يشابهه، أو بما

---

(١) شرح بلوغ الأمل، ١٤٤/١.

(٢) المرجع السابق، ١٧٣/١.

(٣) المرجع السابق، ١٨٥/١.

فيه رائحة منه، فإن عري من هذه الأربعة قدر -كما سيأتي- ولم يصرح الأصل بما ضمن معنى ما يشابه الفعل، وبما فيه رائحة منه، **بل لم يذكره أصلاً، فهما من الزيادة عليه**"[1]، ويقصد هنا البيتين الآتيين:

وعلق المجرور بالفعل وما *** ضاهاه كالساعي بنا حول الحمى

أو بالذي ضمن معنى شبه *** أو ما أتت رائحة منه به

- زاد بيتين في تعلق الجار والمجرور بالحرف المعنوي، وهما :

والمعنوي الحرف لم يعلقا *** به وبعض قد أجاز مطلقا

ونائبا للفعل بعض شرطا *** من غير ما أصالة توسطا.

قال بعد شرحه لهذين البيتين: " ولم يذكر الأصل هذا أصلاً فالبيتان من الزيادة عليه"[2].

- زاد حرفين وهما :(رب وحرف الاستثناء بحاشا وخلا وعدا) تحت ما لا يتعلق به من حروف الجر، قال: " ولم يذكر الأصل الثالث والرابع فهما من الزيادة"[3].

---

[1] شرح بلوغ الأمل، ١٩٢/١.

[2] المرجع السابق ١٩٦/١-١٩٧.

[3] المرجع السابق ٢٠٤/١.

ب- إضافته وزيادته لمعان جديدة لكلمات وأدوات لم يذكرها ابن هاشم في أصله وهي كما يأتي:

- زاد الإمام السالمي معنى آخر لـ : (عوض)، إذ قال :

" وشذ عوض مثل قط واقرن *** بالنفي ذين لازما فلتفطن

هذا البيت من الزيادة على الأصل، وذلك أن عوض تأتي بمعنى قطٌّ – أي لاستغراق ما مضى من الزمان شذوذا"[١].

- ألف (بلى) والخلاف فيها، حيث قال بعد البيت الآتي:

إيجاب منفي (بلى) وفي الألف *** منها خلاف أأصيل أم ردف

" والخلف في ألفها: فعند قوم أنها أصلية، وذهب جماعة إلى أنها زائدة، وقال بعض من هؤلاء: إنها للتأنيث بدليل إمالتها، وهذا هو المراد بقول الناظم: "وفي الألف منها" إلى آخره، ولم يذكره الأصل فهو من الزيادة عليه"[٢].

- زاد معنيين لـ (إذا) وهما:

الأول: أن تكون ظرفا للمستقبل غالبا، أو ظرفا للماضي، أو للحال.

الثاني: أن تكون للمفاجأة.

علق الإمام السالمي على الأول فقال:" لم يذكره الأصل"[٣]، وعلى الثاني: " لم يصرح به الأصل"[٤].

---

[١] شرح بلوغ الأمل، ٦٧/٢.

[٢] المرجع السابق ٦٥/٢.

[٣] المرجع السابق ٦٦/٢

[٤] المرجع السابق ٦٧/٢.

- زيادة وجه لـ(إِذْ)، وهو أن تكون للمفاجأة، وكذلك أضاف استثناءً حيث قال : " ولا تضاف إلى الجملة الفعلية التي فعلها مستقبل، وهو المراد بقوله "واستثن منها" إلى آخر الشطر[١]؛ أي واستثن من الجمل التي للاستقبال فلا تضف (إِذْ) إليها، وهذا الاستثناء لم يذكره الأصل"[٢].
- زاد الكلمة الثامنة (إِنَّ) ومعانيها، وهي من الكلمات التي جاءت على ثلاثة أوجه. ونظم فيها ثلاثة أبيات وهي من الزيادة على الأصل[٣].
- (أَنْ) –بفتح الهمزة وتخفيف النون – من أوجهها : أن تكون زيادة للتوكيد، وزيادتها في أربعة مواضيع:

الأول : متى ما وقعت بعدها (لمّا) التوقيتية.

الثانية : بعد (إذ).

الثالثة : بين القسم ولو.

الرابع : بين الكاف ومجرورها.

قال الإمام السالمي: " ولم يذكر الأصل زيادتها إلا بعد لمّا، فالثلاثة من الزيادة عليه"[٤].

- زاد ثلاثة أبيات في (أن) المخففة من (أنّ)[٥].
- زاد في أحوال خبر (أن) المخففة[٦].

---

[١] إشارة إلى البيت :

واستثن منها جملة المستقبل *** وبعد بينا فاج ثم علل.

[٢] شرح بلوغ الأمل ٢/٧٠.

[٣] المرجع السابق ٢/ ٨٣.

[٤] المرجع السابق ٢/٩١-٩٢.

[٥] المرجع السابق ٢/٩٥.

[٦] المرجع السابق ٢/٩٨.

ثانيا: كتاب المواهب السنية على الدرة البهية:

أ- لطائفه:

لقد اهتم الإمام السالمي باللطائف كثيراً، وقد كان كثيرا ما يذكر في آخر أبواب الكتاب كلمة: "لطيفة" أي ما يلطف الموضوع من توضيح لكلمة أو فكرة أو زيادة معلومة جديدة تتعلق بالموضوع ولو من بعيد[١]، ويمكن تقسيم هذه اللطائف إلى عدة أقسام:

- القسم الأول: لطائف لتوضيح كلمة جاءت عند الناظم .

من أمثلة ذلك:

- لطيفة: " لفظة (سائر) في قول الناظم (وسائر الأسماء) بمعنى جميع وقد تأتي بمعنى باق، ولفظة (خلا) من الشطر الأول من البيت الثاني حرف استثناء، و(مضارع) مجرور به، ولفظة (خلا) في الشطر الثاني فعل ماضٍ، و(من كل نون) متعلق به"[٢].
- لطيفة: "الحمو هو أقارب الزوج، فلفظة (حموك) بكسر الكاف. وقيل هو مشترك بين أقارب الزوج والزوجة، فيجوز كسر الكاف وفتحها"[٣].
- لطيفة: " (مُقَام) في قول الناظم بضم الميم لأنه من أقام بخلاف ما لو أنه من أقام إنه بفتحها"[٤].
- لطيفة: "لفظة الاستثناء في قول الناظم: (باب الاستثناء) تحتمل معنيين أحدهما: إطلاقه مجازا على أداة الاستثناء والعلاقة بينهما المجاورة، وإلى هذا المعنى يعود الضمير من قوله: (أخرج به من الكلام) وثانيهما:

---

[١] المواهب السنية، ٢٠.

[٢] المصدر السابق، ٤٧.

[٣] المصدر السابق،٥٠.

[٤] المصدر السابق،٩٦ .

إطلاقه على المستثنى منه، وإلى هذا المعنى يعود الضمير من قوله : (من حكمه)، فبهذا يظهر لك أن في كلام الناظم استخداما "[1].

- القسم الثاني: لطائف ذكرها ليكون الغرض منها زيادة فائدة.

من ذلك:

- علق السالمي على بيت الناظم:

واخفض بياء كل ما بها نصب *** والخمسة الأسماء بشرطها تصب

بقوله: "لطيفة : نصب (الخمسة) عطفاً على الكل، والإضافة في قوله (بشرطها) للاستغراق"[2].

- بعدما ذكر السالمي العوامل التي تجزم فعلاً واحداً فقط، وهي: لم، ولما، ولا الدالة على طلب ترك الفعل، واللام الدالة على الطلب، قال: "لطيفة: ليس في هذه الحروف ما يعمل محذوفا إلا اللام، كما في قول الشاعر:

محمد تفد نفسك كل نفس *** إذا خفت من أمر تبالا

(فتفد) مجزوم باللام المحذوفة، والأصل لتفد"[3].

- القسم الثالث: لطائف ذكرها للتفريق بين شيئين أو منبهاً لأمر ما.

من ذلك:

---

[1] المواهب السنية، ١٤٠.

[2] المصدر السابق، ٥٦.

[3] المصدر السابق، ٨٦.

- لطيفة: "الفرق بين ياء المثنى وياء الجمع، أن ياء المثنى مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها، وياء الجمع مكسور ما قبلها مفتوح ما بعدها، إلا في المقصور فإنه مفتوح ما قبلها أيضا نحو : (المصطفَينَ الأخيار)"[١].
- لطيفة: " قد تزاد قبل أسماء الإشارة هاء للتنبيه، فتقول: هذا ، وهذي، وقد تزاد في آخرها الكاف للخطاب، فتقول: ذلك وذانك وأولئك"[٢].

- القسم الرابع: لطائف ذكرها لمعرفة بعض العلل.

من ذلك:

- بين الإمام السالمي علة تسمية الرفع رفعاً والجزم جزماً، والجر جراً، بقوله: "لطيفة: سُمي الرفع رفعاً لارتفاع الشفتين عند النطق به، وسمي الجزم جزماً لأن الجازم يحذف من المجزوم شيئا، وقد علمت أن الجزم في اللغة القطع، وسمي الجر جراً لانجرار الشفتين عند النطق به"[٣].
- وكذلك أيضا علل تسمية المنقوص والمقصور بقوله: " لطيفة: ومن هنا يظهر لك تسمية المعتل بالياء منقوصاً بحيث نقص منه حركتان، وهما الضمة والكسرة، وتسمية المعتل بالألف مقصوراً بحيث لم يعط شيئا من الحركات ظاهرا فهو مقصور بمعنى محبوس"[٤].

- القسم الخامس: لطائف ذكرها معقباً على الناظم، وناقداً له.

من أمثلة ذلك ما يأتي :

---

[١] المواهب السنية، ٥٣.

[٢] المصدر السابق، ٧٤.

[٣] المصدر السابق، ٤٤.

[٤] المصدر السابق، ٦٥.

- " كان على الناظم أن يقف على الألف بالإبدال، كما هو مذهب الجمهور، وإنما عدل عنه ضرورة، أو جريانا على مذهب ربيعة. فإنهم يقفون على المنصوب كوقوفهم على المرفوع"[١].

ولمزيد من الأمثلة ينظر في المبحث الأول من هذا الفصل(٢).

ب- زياداته واستدراكاته:

- في حديثه عما يميز الفعل المضارع عن غيره من الأفعال، قال الإمام السالمي: "ومثلها (سوف) **وإن لم يذكرها الناظم** نحو (كلا سوف تعلمون) التكاثر٣، (سوف أستغفر لكم ربي) يوسف٩٨"[٣].
- ذكر الإمام السالمي أربعة شروط لرفع الأسماء الخمسة بالواو، من بينها " ألا تضاف إلى ياء المتكلم: فإذا كانت مضافة إليه أعربت بالحركات المقدرة"[٤]، قال الإمام السالمي: " وهذا الشرط **وإن لم يذكره الناظم** فلا بد من ذكره"[٥].
- ذكر الإمام السالمي قسميّ العطف، فمن بينها: " القسم الأول: هو التابع المبين لمتبوعه، أو المخصص له، وهذا القسم يسمى عطف بيان، **ولم يذكره الناظم**، وذلك نحو: جاء أبو عبدالله محمد، وجاء أبو حفص عمر، فكل من محمد وعمر عطف بيان لما قبله"[٦].

---

[١] المواهب السنية، ٥٣.

[٢] ينظر الصفحة رقم: ، من هذا البحث.

[٣] المواهب السنية،٤٠.

[٤] المصدر السابق، ٥٠.

[٥] المصدر السابق، ٥٠.

[٦] المواهب السنية،١١٤.

- قال الإمام السالمي: " وقوله: (أو سرمدا) هو اسم للزمان المستقبل الذي لا انقطاع له، وقوله: (أو الأبد) هو مرادف لسرمد، ويرادفهما الأمد **وإن أغفله الناظم**"[١].
- ذكر الإمام السالمي أدوات الاستثناء وهي على أربعة أنواع، وأضاف النوع الثالث منها، حيث قال: "النوع الثالث: لا يكون إلا فعلا، **ولم يذكره الناظم**، وهو ليس ولا يكون "[٢].

ت- **تعليقاته على الناظم:**

لم يكن الإمام السالمي مجرد شارح فقط بل كان يعلق ويعقب، ويبين رأيه، يمكن الرجوع للأمثلة إلى المبحث الأول خوفاً من التكرار، ففيه تفصيل ذلك.

مما سبق تظهر لنا شخصية الإمام السالمي المتعمقة في هذا الفن، والتي يمكن أن نلخصها فيما يأتي:

- برزت شخصية الإمام السالمي من خلال نقده للناظم في بعض المواقف وتعقيباته عليه، وردوده على بعض النحاة كأبي الحسن والفارسي والزمخشري والرضي والعكبري.
- مذهب الإمام السالمي هو مذهب بصري، ومع ذلك كان يخرج عن آرائهم في بعض المسائل فيوافق فيها الكوفيين، وأحيانا يختلف فيها مع

---

[١] المصدر السابق، ١٣٢.

[٢] المصدر السابق، ١٤٠.

المذهبين، وهذه سمة أغلب اللغويين المتأخرين، إذ كانوا يقارنون بين المسائل اللغوية فيخرجون بقول وسطي، والإمام السالمي واحد منهم.

- برز التيسير النحوي عند الإمام السالمي من خلال اهتمامه بالنظم والشرح الميسر، والتي تجنب من خلالها ذكر التفريعات النحوية والتعمق فيها إلا إن دعت الحاجة لذلك.
- أضاف الإمام السالمي بعض الزيادات والاستدراكات على الكتابين.
- اهتم الإمام السالمي في كتابه المواهب السنية باللطائف التي يلطف بها الموضوع من توضيح لكلمة أو فكرة أو معقبا بها على الناظم أو غير ذلك.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة البحث النحوي عند الإمام السالمي في كتابي شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل والمواهب السنة على الدرة البهية من خلال المباحث التي كشفت لنا شخصية الإمام النحوية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أبرز النتائج وهي كما يأتي:

١- تنوعت مرجعية الإمام السالمي اللغوية في كتابيه وتجلت في ثلاثة محاور، هي شيوخه، والكتب التي أفاد منها، والنقل عن العلماء، مما ساهمت هذه المرجعية في تكوين شخصيته المتعمقة في مجال النحو واللغة، والتي من آثارها عدة مؤلفات، أبرزها الكتابان اللذان هما محل الدراسة.

٢- برز موقف الإمام السالمي الإيجابي من خلال الاستشهاد وأدلة النحو، إذ إنه استشهد بالقرآن الكريم بنحو ١٩٧ آية في شرح بلوغ الأمل، ونحو ٤٢ آية في المواهب السنية، ويعد القرآن الكريم من أوائل مصادر الاستشهاد لديه مقارنة بالمصادر الأخرى، كما أنه استشهد بالقراءات القرآنية بنحو ٨ قراءات في شرح بلوغ الأمل.

كذلك قلل من الاستشهاد بالحديث الشريف، إذ استشهد بـ (٥) أحاديث في شرح بلوغ الأمل، و(٥) أحاديث في المواهب السنية.

كما استشهد بكلام العرب شعرا ونثراً، حيث استشهد بنحو (٥٧) شاهدا شعريا في شرح بلوغ الأمل، ونحو (٤٠) شاهدا شعريا في المواهب السنية، أما النثر فاستشهد ب٣ أقوال من العرب، ويعتبر الاستشهاد بالشعر العربي المصدر الثاني لديه مقارنة بالمصادر الأخرى.

٣- تابع الإمام السالمي الزمخشري في جواز الاستشهاد بكلام من يوثق به من الشعراء فيما يبدو من استشهاده بشعر ابن النظر، وهو من القرن السادس، فيرى الأخذ عمن يوثق بهم من العرب.

٤- اهتم الإمام السالمي بالعلل التعلمية كثيرة ولاسيما أن الكتابين تعليميان، إذ نجده رحمه الله يعلل بالثقل والتعذر، ويعلل بمراعاة اللفظ، ولطلب الإضافة ووجودها، والفرار من التقاء الساكنين، وكراهة توالي الأمثال، وهكذا.

٥- لم يكن الإمام السالمي مجرد ناقل لأقوال المتقدمين، ولم يقف منها موقف المقلد، بل كان يظهر رأيه ويختار القول الأنسب، ويفاضل بين الأقوال، ويرد على كبار النحاة، أمثال: الأخفش والفارسي والزمخشري والرضي والعكبري وابن هشام وغيرهم.

٦- برزت لنا في هذا البحث بصرية الإمام السالمي؛ وذلك لاعتماد أصول هذا المذهب وقواعده الأساسية في مسائل الخلاف، وموافقته لأغلب أقوال البصريين، وعلى الرغم من ذلك فقد كان يخرج عن بعض أقوالهم ويتابع فيها الكوفيين وأحيانا يختلف مع المدرستين في بعض المسائل، وهذه السمة ربما هي سمة أغلب اللغويين المتأخرين؛ لأنهم متأخرون عن المدرستين وكانوا يقارنون بين المسائل اللغوية فيخرجون بقول وسطي.

٧- اهتم الإمام السالمي في كتابيه بقضية التيسير النحوي، وتظهر لنا محاولاته في ذلك من خلال عدة اتجاهات، أهمها: اهتمامه بالنظم والشرح الميسر، واختصار الشروح، وموافقته للناظم، وإضافات ذكرها تقريبا للمتعلم والمبتدئ، كما أنه تجنب ذكر التفريعات النحوية والتعمق فيها إلا إن دعت الحاجة لذلك.

٨- استدرك الإمام السالمي بعض المسائل والأبواب على أصل الكتابين، كما أضاف عليهما بعض الزيادات.

فهرس الآيات القرآنية

م	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١	أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً	٨١	طه	٢٩
٢	إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ الْحُسْنَى	١٠٧	التوبة	٤٨
٣	إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ	٧١	الحج	٩١
٤	إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً	٢٦	البقرة	٤٩
٥	إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَانٍ	٦٨	يونس	٤٨
٦	بَلْ إِن يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضاً إِلَّا غُرُوراً	٤٠	فاطر	٤٨
٧	ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً	٦٩	مريم	١٣٠
٨	حَتَّى عَفَواْ	٩٥	الأعراف	٢٨
٩	حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ	٢١٤	البقرة	٢٨
١٠	عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى	٢٠	المزمل	٢٩
١١	فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ	١٣	الحاقة	٢٥
١٢	فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ	٢٤	البقرة	٢٣
١٣	فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ	٧١	النساء	٢٥
١٤	فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦)، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ (٧٧)	٧٥–٧٧	الواقعة	٢٣
١٥	فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه	٩٦	يوسف	٨٩
١٦	فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ	٩٨	يونس	٢٧،٣٠
١٧	فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْراً مِّنْ عِندِنَا	٤–٥	الدخان	٢٥
١٨	قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا	٣٦	آل عمران	٧٧، ١٢٨
١٩	قَدْ شَغَفَهَا حُبّاً	٣٠	يوسف	٢٦
٢٠	كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً	٥	الجمعة	٢٣

٢١	لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ	٨	ص	٢٥
٢٢	لَوْلَا أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ	٣١	سبأ	١٢٨
٢٣	لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ	١٤	الجاثية	٨١
٢٤	مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ	١٨٦	الأعراف	٢٧
٢٥	نُجِّي المؤمنين	٨٨	الأنبياء	٨١
٢٦	هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيهْ		الحاقة	٢٢
٢٧	وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلاَئِكَةِ	٣٠	البقرة	٢٤
٢٨	وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ	٥٠	الكهف	٢٤
٢٩	وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً	٢٦	مريم	٢٦
٣٠	وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا	٩	النور	٢٩
٣١	وَأَنْ عَسَى أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ	١٨٥	الأعراف	٢٨
٣٢	وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ	١١١	هود	٢٨
٣٣	وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى	٣٩	النجم	٢٨
٣٤	وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ	٩	القلم	٢٥، ٤٢
٣٥	وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً	١٢	القمر	٢٦
٣٦	وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِن مِّصْرَ	٢١	يوسف	١٢٩
٣٧	وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ	٤٧	الحج	٩١
٣٨	وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُواْ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافاً	٩	النساء	٢٤
٣٩	وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ	٤	الحجر	٢٤
٤٠	وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ	٥٣	النحل	٢١، ٨٧
٤١	ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين	١٠٨	الأعراف	٢٤
٤٢	وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْناً عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ	١٤	لقمان	٢٣،٧٧، ١٢٨

٤٣	يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ	٩٦	البقرة	٢٥، ٤٥
٤٤	يَوَدُّ الْمُجْرِمُ لَوْ يَفْتَدِي	١١	المعارج	٤٢

فهرس القراءات القرآنية

م	الآية	القراءة	رقم الآية	السورة	الصفحة
١	إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا	قرأ بتخفيف (لما)، أبو عمرو ونافع والكسائي وغيرهم	٤	الطارق	٢٨
٢	أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً	قرأ بنصب (يرجع) أبو حيوة والزعفراني، وابن صبيح وأبان والشافعي	٨٩	طه	٣٠
٣	حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ	قرأ بالرفع نافع والكسائي ومجاهد وغيرهم	٢١٤	البقرة	٢٨
٤	عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى	رسم المصحف	٢٠	المزمل	٢٩
٥	فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ	فهلّا بقراءة أبي بن كعب وابن مسعود.	٩٨	يونس	٢٧
٦	مَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ	قرأ بجزم يذر حمزة والكسائي وغيرهما	١٨٦	الأعراف	٢٨
٧	وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ	قرأ بنصب(كلاً) الزهري وسليمان بن الأرقم	١١١	هود	٢٨
٨	وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا	قرأ ﴿غَضَبَ﴾ بصيغة الماضي نافع	٩	النور	٢٩

فهرس الحديث الشريف

م	الحديث	الصفحة
١	اتقوا النار ولو بشق تمرة	٣٤
٢	أطول صلاة صليتها قط	٣٣
٣	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد	٣٣
٤	إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون	٣٤
٥	توضأ ثلاثاً قط	٣٣
٦	رد السائل ولو بظلف محرق	٣٤

فهرس الأبيات الشعرية

م	القافية	الوزن	البيت الشعري	الصفحة
١	ب	الوافر	إذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب	٤٣
٢	ح	الطويل	لزمننا لدن سالمتمونا وفاءكم * فلا يك منكم للخلاف جنوح.	٣٨
٣	د	الطويل	خليليّ رفقاً ريث أقضي لبانة * من العرصات المذكرات عهوداً	٣٨
٤	دى	الرجز	لم يُعْنَ بالعلياء إلا سيدا * ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هدى	٨٢
٥	ر	البسيط	استقدر الله خيرا وارضين به * فبينما العسر إذ درات مياسير	٤١
٦	ر	السريع	أصبو إلى الراح وألهو بها * بعد وضوح الشيب في الشعر	٣٦
٧	را	الكامل	قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا	٤٢
٨	س	الكامل	إذما أتيت إلى الرسول فقل له * حقا عليك إذا اطمأن المجلس	٩٧
٩	ضى	الرجز	واشتعل المبيض في مسوده * مثل اشتعال النار في جزل الغضى	٣٦
١٠	ق	الكامل	ما كان ضرك لو مننت وربما * منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق	٤٢
١١	ل	الطويل	أراني – ولا كفران لله – أيّةً * لنفسي قد طالبت غير منيل	٧٦

١٢	ل	الرجز	وبدلت والدهر ذو تبدل * هيفاً دبوراً بالصبا والشمأل.	٤١
١٣	ل	الوافر	وقد أدركتني والحوادث جمة * أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل	٤٠
١٤	لا	الوافر	محمد تفد نفسك كل نفس * إذا ما خفت من أمر تبالاً	٤٤
١٥	م	الطويل	صددت فأطويت الصدود وقلّما * وصال على طول الصدود يدوم	٤٣
١٦	م	الطويل	وإن لساني شهدة يشتفى بها *وهو على من صبه الله علقم	٤١
١٧	م	الطويل	ونطعنهم حيث الكلى بعد ضربهم* ببيض المواضي حيث ليّ العمائم	٧٢
١٨	م	الطويل	ويوما توافينا بوجه مقسم * كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارق السلم	٤٨
١٩	ن	البسيط	إن النساء وإن يظهرن مرحمة * لم يخل من غدرهن الدهر إنسانُ	٦١
٢٠	ن	السريع	إن هو مستولياً على أحد * إلا على أضعف المجانين	٤٨
٢١	ن	الوافر	على ما قام يشتمني لئيم * كخنزير تمرغ في دمان	٤٣، ٤٦
٢٢	هـ	السريع	قِفَا قليلا بها عَليّ فلا * أقلّ من نظرةٍ أزوّدها	٥٤
٢٣	هـ	السريع	حادياً عيرها واحسبني * أوجد ميتاً قبيل افقدها	٥٤
٢٤	يا	الطويل	وإنك إذما تأت ما أنت آمر * به تلف من إياه تأمر آتيا.	٩٦

- أنصاف الأبيات :

م	الوزن	أنصاف الأبيات	الصفحة
١	الطويل	أقول له ارحل لا تقيمنَّ عندنا	٣٩
٢	الطويل	بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا	٣٧
٣	الوافر	بآية يقدمون الخيل شعثا	٣٧
٤	المتقارب	على أيهم أفضل	٣٩، ١٣٠
٥	الطويل	فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	٤٠، ١٣٠
٦	الوافر	لَسُبّ بذلك الجرو الكلابا	٨١
٧	الوافر	متى أضع العمامة تعرفوني	٤٤
٨	الطويل	متى تأته تعشو إلى ضوء ناره	٤٤
٩	البسيط	من يفعل الحسنات الله يشكرها	٣٩
١٠	الرجز	نحن اللذون صبحوا الصباحا	٤٠،١٣٠
١١	الوافر	هم اللاؤون فكوا الغل عيني	٤٠، ١٣٠
١٢	الطويل	وقد أسلمناه معبد وحميم	٤٥
١٣	الطويل	وليل كموج البحر أرخى سدوله	٤٥

فهرس المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان، (ط:١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م).

٣- اختيارات ابن يعيش النحوية والتصريفية، جمعاً، ودراسة، وتقويماً، د. عبدالرحمن بن أحمد الإمام، ،المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (ط:١، ١٤٣٢-٢٠١١).

٤- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، الناشر مكتبة الخانجى بالقاهرة، الطبعة الأولى: (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

٥- الأشباه والنظائر، للسيوطي، حيدر آباد، (ط:١٣٦١هـ).

٦- الأصمعي وجهوده في رواية الشعر العربي، إياد عبد المجيد إبراهيم، ط ١، مؤسسة الوراق للنشر، ٢٠٠١.

٧- الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تح: عبدالحكيم عطية، دار البيروتي، الطبعة الثانية، (١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م).

٨- الاقتراح في علم أصول النحو، عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي، ط:١، دار المعارف المطامية، حيد آباد، سنة ١٣١٠هـ.

٩- ألوان من التذوق الأدبي، مصطفى الصاوي الجويني :منشأة المعارف، الإسكندرية.

١٠- الأمالي النحوية، لابن حاجب، تح: د. هادي حسن حمودي، مكتبة النهضة العربية، دار الكتب، (ط: ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م).

١١- الإمام نور الدين وآراؤه في الإلهيات، مبارك بن سيف بن سعيد الهاشمي، مكتبة الضامري، سلطنة عمان.

١٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لكمال الدين أبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان، (ط:١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
١٣- الأنموذج في النحو، للزمخشري، تح: د. حسنى عبد الجليل يوسف، القاهرة، (ط: ١٩٩٠م).
١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام، الأنصاري، المصري (٧٦١هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا -بيروت،
١٥- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، تح: الدكتور حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).
١٦- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، (ط:٣، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
١٧- البحث النحوي في كتاب البرهان في علوم القرآن، نصيرة بونوه عبدالقادر زيتوني، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير، بإشراف الأستاذ الدكتور نهاد الموسى، بالجامعة الأردنية، ٢٠٠٦م.
١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، (١٣٨٤هـ -١٩٦٤م).
١٩- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الزبيدي - ت د عبدالعزيز مطر - دار الجيل - ١٣٩٠هـ.
٢٠- جمع الجوامع في النحو، لجلال الدين السيوطي، تح: د. نصر أحمد عبدالعال، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٣٢هـ-٢٠١١م).

٢١- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تح : د. فخر الدين قباوه، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، (ط:١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م).
٢٢- الجهود اللغوية لابن السراج، دراسة تحليلية، مجدي إبراهيم يوسف، دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني،(ط:٢، ١٤٢٥-٢٠٠٤م).
٢٣- الجهود النحوية في عمان من ١٢٨٧هـ إلى ١٣٩٧هـ، لحمد بن سالم بن سيف الذهلي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت-لبنان، (ط:١، ٢٠٠٩).
٢٤- حاشية الدسوقي على مغنى اللبيب، للشيخ مصطفى محمد عرفة الدسوقي، المطبعة المحمدية، (١٣٥٨هـ).
٢٥- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح : طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة الوقفية.
٢٦- خزانة الأدب ولب لباب العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي المصرية، الطبعة الثالثة، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م).
٢٧- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، (١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م).
٢٨- خلاصة العمل شرح بلوغ الأمل، للشيخ يوسف الفارسي، وزارة الثراث، سلطنة عمان.
٢٩- الدراسات اللغوية خلال القرن الرابع الهجري، حمودي زين الدين عبد المشهداني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ،2005 ،.
٣٠- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، للدكتور فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان، (ط:١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).
٣١- دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات، الكويت/ (ط: ١٩٨٠م).

٣٢- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (١٣٣١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م).
٣٣- الدعوة الإسلامية في عمان في القرن الرابع عشر الهجري،ص١٧٤، سالم بن محمد الرواحي، رسالة دكتوراه، قدمت بجامعة الأزهر القاهرة، بكلية أصول الدين.
٣٤- ديوان المتنبي، ط: المكتبة الثقافية لبنان، بيروت.
٣٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي (٧٠٢هـ)، تح : أ.د. أحمد محمد الخراط، دار القلم - دمشق ، الطابعة الثانية.
٣٦- الشافية في علم التصريف، لابن حاجب، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة الملكية، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
٣٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى منهاج السالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت ، لبنان، (ط:١، ١٣٧٥هـ- ١٩٥٥م).
٣٨- شرح التسهيل، لابن مالك، تح: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون، دار هجر ، (ط:١،١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٣٩- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري (٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٤٠- شرح الرضي على الكافية، تح: الدكتور يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط: (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).
٤١- شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، المسمى بالبهجة المرضية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،(١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).
٤٢- شرح ألفية ابن مالك، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى (١٤٣٤هـ).

٤٣- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك، تح: عبدالمنعم هريدي، دار المأمون للتراث، (ط:١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
٤٤- شرح المفصل، للشيخ موفق الدين يعيش بن على بن يعيش(٦٤٣هـ)، عالم الكتب بيروت، عن المطبعة المنيرة القاهرة.
٤٥- شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل، للإمام نور الدين السالمي، تحقيق ماجد بن حمود المقيمي، معهد العلوم الشرعية، (٢٠٠٤م -٢٠٠٥م) (القسم الأول)، بحث تخرج.
٤٦- شرح بلوغ الأمل في تفصيل الجمل، للإمام نور الدين السالمي، تحقيق محمد بن زهران الإسماعيلي، معهد العلوم الشرعية، (٢٠٠٤م -٢٠٠٥م) (القسم الثاني)، بحث تخرج.
٤٧- شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الإشبيلي (٦٦٩هـ)، دار الكتب العليمة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).
٤٨- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للإمام جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي، تح: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان، (ط:١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م).
٤٩- شرح شواهد المغني، للإمام السيوطي، تصحيح : الشيخ محمد محمود التلاميد الشنقيطي، دار مكتبة الحياة.
٥٠- شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين عبدالله بن هشام الأنصاري، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان، (ط: ١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

٥١- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، لمحمد مصطفى القوجوي، تح : إسماعيل اسمعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت ، لبنان - ودار الفكر، دمشق، سوريه.
٥٢- الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم، ابن فارس، أبو الحسين أحمد زكريا، ، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٩٦٣م.
٥٣- طبيعة الدرس اللغوي، زينة مداوس :مجلة اللغة العربية، ع5 ، المجلس الأعلى للغلة العربية، 2001 .
٥٤- العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995 .
٥٥- في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (ط: ٨ ، ١٩٩٢م).
٥٦- القياس في اللغة العربية محمد حسن عبدالعزيز، ، دار الفكر العربي، (ط:١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).
٥٧- القياس في النحو العربي، نشأته وتطوره، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، (ط:١، ١٩٩٧م).
٥٨- الكتاب، كتاب سيبويه، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، (ط:٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
٥٩- الكواكب الدرية شرح الشيخ محمد بن أحمد عبدالباري الأهدل على متممة الآجرومية تأليف الشيخ محمد بن محمد الرعيني الشهير بالخطاب، مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت- لبنان، (ط:١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).
٦٠- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري (٦١٦هـ)، تح: عبدالإله النبهان، دار الفكر، ديمشق، (ط:١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م).

٦١- لمع الأدلة في أصول النحو،، أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، مطبعة الجامعة السورية، (١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م).
٦٢- مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم، النيسابوري، الميداني (٥١٨هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المنة المحمدية، ط:(١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م).
٦٣- المحاسن والمساوئ، إبراهيم بن محمد البيهقي :دار بيروت للطباعة والنشر، 1979.
٦٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والتوضيح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح : علي النجد ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبدالفتاح إسماعيل شبلى، دار سزكين للنشر والطباعة، الطبعة الثانية، (١٤٠٦هـ-١٩٩٦م).
٦٥- محمد بن القاسم الأنباري وجهوده في النحو والصرف واللغة، للدكتور محمد عطا موعد، دار الفكر المعاصر ودار الفكر دمشق، سوريا، (ط:١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
٦٦- المدارس النحوية، شوقي ضيف :ط8 ، دار المعارف، القاهرة.
٦٧- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للدكتور مصطفى عبدالعزيز السنرجي، ط: الفيصلية، ١٤٠٦-١٩٨٥.
٦٨- مذهب الاختيار في النحو، للأستاذ الدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، (ط:١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م).
٦٩- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي ، شرحه محمد أبو الفضل إبراهيم وشركاه، دار إحياء الكتب العربية، ط2 .

٧٠- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، (ط:٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).

٧١- معاني الحروف، للإمام علي بن الحسن الرماني النحوي (٣٨٤هـ)، تح: عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، المكتبة العصرية - بيروت، (ط: ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م).

٧٢- معايير في النقد الأدبي خلال القرن الثاني والثالث للهجرة، رابح العوبي :ط1 ، دون دار نشر،2005 .

٧٣- معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار عمر وعبدالعال سالم مكرم، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٧٤- معجم القراءات مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبدالعال سالم مكرم ، مطبوعات دار الكويت، (ط: ٢، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

٧٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح: أ.د. صلاح عبدالعزيز علي السيد، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م).

٧٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، دار السلام، ط:١، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م)، القاهرة.

٧٧- المفصل في العربية، لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م).

٧٨- المفضل في شرح المفصل (باب الحروف)، علم الدين علي بن محمد السخاوي (٦٤٣هـ)، تح : يوسف الحشكي، عَمّان، وزارة الثقافة، الطبعة الثانية، (٢٠٠٢م).

٧٩- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط:١٩٨٢م
٨٠- المقتضب لأبي العباس المبرد، تح: محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراق بوزارة الأوقاف، القاهرة (١٣٩٩هـ).
٨١- الممتع في شرح الآجرومية، مالك بن سالم بن مطر المهذري، مكتبة صنعاء الأثرية، (ط:١/ ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
٨٢- من إسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ط٧، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة،.
٨٣- المنظومة النحوية دراسة تحليلية، للدكتور ممدوح عبدالرحمن، دار المعرفة الجامعية، (ط: ٢٠٠٠).
٨٤- منهج الفارسي في البحث النحوي وتطويره، ناديا حسكور، رسالة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في الآداب (الدراسات اللغوية) قسم اللغة العربية، بإشراف الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة، بجامعة حلب، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م.
٨٥- المواهب السنية على الدرة البهية، أبي محمد عبدالله بن حميد السالمي، تحقيق خليفة بن يحيى بن سعيد الجابري، مكتبة الجيل الواعد.
٨٦- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري، تح: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع، ط: (٢٠٠٥م).
٨٧- موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، للدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، (١٩٨١م).
٨٨- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، د. نعمة رحيم العراوي، ط:١، جامعة جعفر الصادق.
٨٩- النقد اللغوي في القرن الرابع الهجري، فريدة بولكيعبات، رسالة ماجستير مقدمة في جامعة منتوري – قسنطينة، السنة الجامعية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٩٠- النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري، حمدى عبد الفتاح السيد بدران، رسالة مقدمة لنيل درجة التخصص (الماجستير)، جامعة الأزهر الشريف،١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٩١- النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك، د.صبيحة حسن طعيس، و د. سلام حسين علوان، ، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد (٦٨) ٢٠١١.
٩٢- نهضة الأعيان بحرية أهل عمان، محمد بن عبدالله بن حميد السالمي، دار الجيل بيروت، (ط١: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).
٩٣- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
٩٤- ومعجم الفقهاء والمتكلمين الإباضية (قسم المشرق)، فهد بن علي بن هاشل السعدي، (ط:١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، مكتبة الجيل الواعد، سلطنة عمان.